



جامعة القدس  
عمادة الدراسات العليا

"مدى مساهمة المشاريع الزراعية في جذب السكان إلى منطقة الأغوار  
الفلسطينية"

الباحثة : عفاف علي احمد سلمان

رسالة ماجستير

القدس - فلسطين

2016/2015

مدى مساهمة المشاريع الزراعية في جذب السكان إلى منطقة الأغوار  
الفلسطينية

إعداد الباحثة :

عفاف علي احمد سلمان

" بكالوريوس جغرافيا ودراسات مدن من جامعة القدس "

إشراف

" الدكتور عبد الرحمن التميمي "

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات درجة الماجستير في التنمية الريفية  
المستدامة/ مسار بناء المؤسسات وتنمية الموارد البشرية/ معهد التنمية  
المستدامة/ جامعة القدس

2016/2015



جامعة القدس  
عمادة الدراسات العليا  
برنامج بناء المؤسسات وتنمية الموارد البشرية

### إجازة الرسالة

مدى مساهمة المشاريع الزراعية في جذب السكان إلى منطقة الأغوار الفلسطينية

اسم الطالبة: عفاف علي احمد سلمان

الرقم الجامعي: 21310029

إشراف: الدكتور عبد الرحمن التميمي

نوقشت هذه الرسالة وأجيزت بتاريخ 16/12/2015 من لجنة المناقشة المدرجة أسماؤهم  
وتواقيعهم:

- |               |  |
|---------------|--|
| التوقيع:..... | 1. رئيس اللجنة: د. عبدالرحمن التميمي     |
| التوقيع:..... | 2. ممتحناً داخلياً: د. عبد الوهاب الصباغ |
| التوقيع:..... | 3. ممتحناً خارجياً: د. منصور غرابه       |

القدس - فلسطين

1436هـ / 2015م

## الإهداء

أهدي هذا البحث المتواضع إلى:

والداي الأعزاء, أطل الله في عمريهما..... وغمرهما بواسع رحمته

زوجي الذي ساندني ووقف معي دائماً ومنحني الحب وعلمي المثابرة والطموح .....

ابنائي من تحلو بهم الحياة .....

شهداء فلسطين الميمونة ..... جرحانا اليواسل

أسرانا الجواسر "كتب لهم الحرية بإذنه تعالى" .....

إلى اخوتي وأخواتي الأعزاء.....

إلى كل مزارع فلسطيني حافظ على أرضه .....

إلى أساتذتي الأكارم ..... الذين منحوني الثقة والإباء

إلى كل هؤلاء أهدي بحثي المتواضع

عفاف علي احمد سلمان

## إقرار:

أقر أنا معد الرسالة بأنها قدمت إلى جامعة القدس، لنيل درجة الماجستير، وأنها نتيجة أبحاثي الخاصة، باستثناء ما تم الإشارة إليه حيثما ورد، وأن هذه الرسالة أو أي جزء منها، لم يقدم لنيل أية درجة عليا لأي جامعة أو معهد آخر.

التوقيع:.....

الاسم: عفاف علي احمد سلمان

التاريخ:.....

## الشكر والعرفان

أشكر الله عز وجل على ما من به علي من الصحة والعافية وتمكيني على إتمام هذا البحث.

وأرفع خالص شكري لكل من:

\* مشرفي وأستاذي الدكتور / عبد الرحمن التميمي / نعم المربي وحسن التوجيه.

\* الدكتور الفاضل / عزمي الأطرش مدير معهد التنمية الريفية المستدامة.

\* الدكتور الغني بتواضعه / عبد الوهاب صباغ "نائب مدير معهد التنمية الريفية المستدامة"

وأقدم بكل الشكر إلى الزميل الفاضل شعبان عياط لما أبداه من مساعدة لإنجاز هذه الرسالة مع وافر الشكر والتقدير، وإلى كل المخلصين من الأصدقاء والزملاء الذين تحملوا معي الجهد مما كان له الأثر في إتمام هذه الرسالة.

والشكر موصول لكل من أفادني بجواب، أو أمدني بكتاب، أو أرشدني إلى الصواب، أو دعا لي دعوة في ظهر الغيب خالصة، لكل هؤلاء مني فيض شكر وتقدير وامتنان.

وأخيراً، أسأل الله أن يأخذ بأيدينا وأيدي أجيالنا إلى نور العلم والمعرفة.

والله ولي التوفيق ،،،

## التعريف بمصطلحات الدراسة

### المشروعات الزراعية :

يُعرف المشروع بأنه جميع العمليات المعقدة المترابطة التي تتضمن استعمال الموارد للحصول على المنافع، كما ينبغي التنبؤ به إلى أن تعريف المشروع الزراعي لا يختلف عن المفهوم العام للمشروع .

ويعتبر أنه نشاط يهدف إلى تنظيم استغلال موارد معينة بكيفية محددة وفي فترة زمنية معلومة، وهو بذلك يمثل وحدة تخضع بصورة منطقية للتخطيط والتمويل والتنفيذ والإدارة، وأهم ظواهر المشروع هو مروره بمراحل نمو تبدأ مع بداية عمل النشاطات الجديدة للمشروع، تليها مرحلة التشغيل بالمستوى المخطط له، وتشتمل معظم القطاعات الفرعية على برامج مستمرة تضم مشاريع في مرحلة التشغيل، وأخرى جديدة، بعضها صغير وبعضها كبير في حجمه وله ميزانية منفصلة . (المنظمة العربية للتنمية الزراعية، 2000)

### غور الأردن:

هو الشريط الشرقي للضفة الغربية ويحده نهر الاردن والبحر الميت من الشرق وهو يمتد على مساحة عرضها (15) كم وطولها حوالي (120) كم، من منطقة عين جدي قرب البحر الميت في الجنوب، وحتى الخط الأخضر، جنوبي بيسان في الشمال. ويعيش في هذه المنطقة حوالي (48,000) فلسطيني في حوالي (20) بلدة ثابتة، من بينها أريحا، إضافة الى البلدات البدوية (اشتية، 2009).

### إتفاقية أوسلو (إعلان المبادئ حول ترتيبات الحكومة الذاتية الفلسطينية):

هو اتفاق وقعته إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية في مدينة واشنطن الأمريكية في (13) سبتمبر (1993)، بحضور الرئيس الأمريكي السابق بل كلينتون والرئيس ياسر عرفات، وسمي الإتفاق بهذا الإسم نسبة إلى مدينة أوسلو النرويجية التي تمت فيها المحادثات السرية التي تمت في عام (1991)، وتعتبر إتفاقية أوسلو أول إتفاقية رسمية مباشرة بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية، مفادها بالنسبة للطرفين على أن الوقت قد حان لإنهاء عقود من المواجهة والنزاع، والاعتراف بحقوقهما المشروعة والسياسية المتبادلة والسعي للعيش في ظل تعايش سلمي وكرامة وأمن متبادلين، وتحقيق تسوية سلمية عادلة وشاملة ومصالحة تاريخية من خلال العملية السلمية المتفق عليها. (مركزالمعلومات الوطني الفلسطيني، [www.wafainfo.ps](http://www.wafainfo.ps))

## ملخص الدراسة:

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مدى مساهمة المشاريع الزراعية في جذب السكان إلى منطقة الأغوار، وبيان دور المشروعات الزراعية وأهميتها والمعوقات التي تواجهها ، وأهمية الأغوار لفلسطين ، وتحديد العوامل الجاذبة والطاردة للسكان من وإلى منطقة الأغوار .

استخدم الباحثة المنهج الوصفي ( الاسلوب التحليلي ) في هذه الدراسة، وذلك عن طريق إجراء مقابلات مع مجتمع الدراسة الذي تم تحديده قبل بدء المقابلات لأجل تحقيق أهداف الدراسة، وتكون مجتمع الدراسة من المؤسسات الحكومية وغير الحكومية ذات العلاقة و كبار المزارعين والخبراء، بحيث يُمثل جميع القطاعات ، فالقطاع الحكومي تم مقابلة (12) شخص وقطاع المؤسسات غير الحكومية (5) ، وتم مقابلة (9) اشخاص من كبار المزارعين في منطقة الأغوار الفلسطينية، ومقابلة (4) من الخبراء في مجال الزراعة وفي المشاريع التي تتعلق بالأغوار ، وقد بلغ عدد المقابلات التي اجريت (30) مقابلة شملت جميع القطاعات ذات العلاقة بموضوع الدراسة . كما تم التعرف على السيناريوهات المستقبلية لاعداد السكان ضمن السياق الفلسطيني حتى عام (2030).

خلصت الدراسة إلى أن المشاريع الزراعية تساهم في جذب السكان إلى منطقة الأغوار بشكل مباشر وغير مباشر وتقتصر على فئات خاصة وهم الأيدي العاملة وأصحاب الاستثمارات، وتقدر مساهمتها بحوالي (16 %) حتى عام (2030) وأشارت نتائج المقابلات بأن الاحتلال الإسرائيلي يعتبر من أهم المعوقات التي تواجه المشاريع الزراعية في منطقة الأغوار، وإعاقة التنمية في تلك المنطقة ، ويقع على عاتق السلطة الفلسطينية والمؤسسات غير الحكومية القيام بمشاريع تنموية وإجراء الدراسات المعمقة لاستثمار المنطقة زراعياً وسياحياً وصناعياً على وجه التحديد من أجل مواجهة الاستيطان ، ويعتبر الريح المتحقق من المشاريع الزراعية من أهم العوامل الجاذبة للسكان إلى منطقة الأغوار حيث تبين ان المشاريع التنموية المستدامة ومشاريع البيوت البلاستيكية ومشاريع استصلاح الأراضي ومشاريع زراعة النخيل من أكثر المشاريع الزراعية جذبا للسكان وتمحورت العوامل الطاردة للسكان من المنطقة في درجات الحرارة المرتفعة ، قلة الخدمات ،الانتهاكات الإسرائيلية وقلة المشروعات الزراعية في منطقة الأغوار إلى هجرة السكان من المنطقة وزيادة عدد المستوطنات فيها .

وأوصت الدراسة بضرورة دعم الدولة للمشاريع الزراعية في منطقة الأغوار وذلك من خلال زيادة الموازنة العامة لوزارة الزراعة وتعزيز صندوق التعويضات للمزارعين عن الأضرار التي تلحق بهم



وإجراء تسهيلات قانونية وإدارية للمستثمرين في القطاع الزراعي في منطقة الأغوار فتلك الامور تشجع السكان على الصمود هناك ، كما أوصت الدراسة بأنه على الدولة وضع الخطط والسياسات العامة لتحقيق التنمية المستدامة في منطقة الأغوار والعمل على إجراء دراسات لحاجات منطقة الأغوار الفلسطينية، من حيث البنية التحتية وإمكانات الاستثمار في كافة القطاعات، وتصنيف الأراضي الزراعية من حيث الاستخدام والإنتاج ، ومتابعة الانتهاكات التي تتعرض لها المنطقة، وتشجيع القطاع الخاص على الاستثمار في الاغوار الفلسطينية، وجذب سكان جدد للمنطقة من خلال خلق فرص عمل جديدة وذلك من أجل تثبيت السيادة الفلسطينية وخلق تنمية حقيقية لتلك المنطقة، وأن تعمل المؤسسات الحكومية وغير الحكومية على تقديم مشاريع استراتيجية ذات طبيعة تنموية وإجراء ورشات العمل والمؤتمرات حول الأهمية الاقتصادية والسياسية لإقامة المشاريع الزراعية في منطقة الأغوار . كما أوصت الدراسة بوجود مؤسسة تشكل أطراً عاماً للتخطيط الشامل والعمل على إقامة مدينة سكنية في شمال الأغوار .

**Student Name: Afaf Ali salman**

**Supervisor Name: Abed Alrahaman Altamemi**

## **ABSTRACT**

This study aimed to know the extent to which agricultural projects contribute in attracting the inhabitants to the Jordan Valley area, to indicate the role of agricultural projects, the importance and the impediments which face them, the importance of the Jordan Rift Valley for Palestine and to delineate the factors which attract and expel the inhabitants from and to Jordan Valley area. The researcher used the descriptive method (the analytical method) in this study, by means of conducting interviews with the study population which was specified before beginning the interviews in order to achieve the aims of the study. The study population consisted of the relevant governmental and non-governmental institutions and the big farmers and the experts whereby the study population represents all the sectors. In the governmental sector, (12) persons were interviewed. In the non-governmental institutions, (5) persons were interviewed, (9) big farmers in the Palestinian Jordan Valley area were interviewed and (4) experts in agriculture and projects related to the Jordan Valley were interviewed. The number of the interviews which were conducted was (30) interviews which included all the sectors related the topic of the study. The future scenarios for the numbers of the inhabitants within the Palestinian context until the year (2030) were known.

The study concluded that agricultural projects contribute in attracting the inhabitants directly and indirectly to the Jordan Valley area. These are restricted to special categories which are workforce and investors. Its area is estimated around (%16) until the year (2030). The results of the interviews indicated that the Israeli occupation is one of the most important impediments which face the agricultural projects in the Jordan Valley area and impeding development in that area. The Palestinian Authority and the non-governmental institution shoulder the responsibility of implementing development projects and conducting in depth studies to invest in the area in agriculture, tourism and industry specifically in order to confront Israeli settlement. The profit realized from the agricultural projects is considered one of the most important factors which attract the inhabitants to the Jordan Valley area. It was indicated that the sustainable development projects, greenhouse projects, land reclamation projects, and palm trees planting projects are among the most attracting agricultural projects for the inhabitants. The repelling factors for the inhabitants from the area revolved around the high temperatures, lack of services and the Israeli violations. These matters and the lack of agricultural projects in the Jordan Valley are will contribute to

the emigration of the inhabitants and the increase in the number of the Israeli settlements in it.

The study recommended the necessity of the state support for the agricultural projects in the Jordan Valley area through increasing the general budget of the Ministry of Agriculture, reinforcing the compensations fund of the farmers for the damages incurred on them and conducting legal and administrative facilities for the investors in the agricultural sector in Jordan Valley area. These matters encourage the steadfastness of the inhabitants there. The study also recommended that the state should put plans and general policies in order to achieve sustainable development in the Jordan Valley area. Studies should be conducted for the needs of the Palestinian Jordan Valley area in matters related to the infrastructure, investment potentials in all sectors, classifying agricultural lands in terms of use and production, following up the violations which the area is subject to, encouraging the private sector to invest in the Palestinian Jordan Valley area, attracting new inhabitants to the area through creating new work opportunities in order to consolidate Palestinian sovereignty and creating real development for that area. Governmental and non-governmental institutions should work on offering strategic projects having a developmental nature and conducting workshops and conferences on the economic and political importance in order to establish agricultural projects in Jordan Valley area. The study also recommended the existence of an institution which forms a general framework for comprehensive planning and working on establishing a residential city in the north of Jordan Valley area.

## الفصل الأول

### خلفية الدراسة

يتناول هذا الفصل مقدمة الدراسة، مشكلة الدراسة، مبررات الدراسة، أهمية الدراسة، أهداف الدراسة، متغيرات الدراسة، أسئلة الدراسة، حدود الدراسة، هيكلية الدراسة.

#### 1.1 مقدمة الدراسة.

تعتبر المشروعات الزراعية من أهم النشاطات الاقتصادية التي تؤثر على عملية التنمية في قطاع الزراعة ، حيث أن قطاع الزراعة في المجتمعات التقليدية يعاني من قلة التطوير بالنسبة للقطاعات الأخرى فيجب العمل على تحسين هذا القطاع وتطويره وتنميته من خلال المشروعات الزراعية الناجحة تساهم المشروعات الزراعية في انتقال السكان باتجاه المناطق الزراعية الأكثر جذباً للسكان من خلال هذه المشروعات المختلفة ، ومن الضروري أن يكون هناك اهتمام كبير من الدولة بالمشروعات الزراعية لتحقيق التنمية الشاملة التي تبدأ من قطاع الزراعة .

ومن أهم المناطق الزراعية في فلسطين محافظة أريحا والاعوار إذ تتميز هذه المنطقة بالكثير من الصفات التي تجعلها فريدة عن غيرها من المناطق الأخرى عدا عن مناخها المناسب . تتميز محافظة أريحا والاعوار بكونها تقع تحت مستوى سطح البحر وهذا يعطيها إضافة نسبية من حيث ارتفاع درجات الحرارة صيفاً وشتاءً عن باقي المناطق الجغرافية ، حيث تعتبر منطقة الاعوار دفيئة طبيعية في فصل الشتاء، يبكر فيها الإنتاج لمعظم المحاصيل الزراعية ، وكذلك تعتبر مناخاً جيداً لبعض المحاصيل الزراعية مثل النخيل والموز والتي تحتاج إلى درجات حرارة عالية وماء.

وتقسم محافظة أريحا والاعوار إلى ثلاثة أقسام رئيسية :

- الأغوار الشمالية وتضم قرى بردلة ، عين البيضاء ، كردلة ومنطقة المالح .
- الأغوار الوسطى وتضم قرى الجفتلك ، مرج نعجة ، الزبيدات ، مرج الغزال وفروش بيت دجن
- الأغوار الجنوبية وتضم : فصايل ، العوجا ، مدينة أريحا ، الديوك ، والنويعة ومنطقة الخان الأحمر والنبي موسى .

وتعتبر هذه التقسيمات جغرافية وزراعية وليست تقسيمات إدارية حيث تختلف التقسيمات الإدارية وتقسم الأغوار أكثر من محافظة . (العديلي ، 2008)

وتعتبر منطقة الأغوار منطقة جاذبة للاستثمار وهناك خطط لإنشاء مدن صناعية وزراعية ومزارع نخيل بمساحات شاسعة بالإضافة إلى المشاريع العمرانية ، وقد يكون لهذه المشاريع أهمية كبيرة إذا ما تم جذب السكان إلى هذه المناطق حيث أن الكثافة السكانية تشكل أهمية قصوى لمقاومة الاستيطان من جهة ولإحداث تغيير اجتماعي اقتصادي في الضفة الغربية من خلال خلق فرص عمل تواجه البطالة المتزايدة .

وبالحديث عن الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي نجد أن هناك تسابقاً زمنياً حقيقياً ، حيث لا يزرع المزارعون الفلسطينيون أكثر من (40) ألف دونم بينما يستغل المستوطنون حوالي (50) ألف دونم على اعتبار أن الأغوار تشكل (30%) من مساحة الضفة الغربية - ولها تأثير كبير في استيعاب الزيادة السكانية (2.7%) العالية في الضفة الغربية - وتساعد في حل مشكلة البطالة العالية في الضفة الغربية (37%) في حال الاستثمار (التميمي ، 2014).

كما أن منطقة الأغوار غنية بالثروات الطبيعية حيث أن البحر الميت يعتبر جزءاً أساسياً منها وتشكل هذه الثروات الركيزة الأساسية لتطوير القطاع الزراعي والاقتصادي المستقبلي، بالإضافة إلى أن منطقة الأغوار ونظراً لطبيعة مناخها يمكن ان تكون قاعدة مهمة لمزارع الخلايا الشمسية وإنتاج الطاقة المتجددة التي يمكن استخدامها في تحلية المياه الجوفية المالحة.

## 2.1 مشكلة الدراسة

تعتبر منطقة الأغوار الفلسطينية الأقل كثافة سكانياً مقارنة مع المحافظات الأخرى ، وقد بلغ عدد السكان المقدر في محافظة أريحا والأغوار (46,718) نسمة في منتصف عام (2011)، ويشكلون ما نسبته (1.8%) من إجمالي سكان الضفة الغربية، منهم (23,406) ذكور، و (23,312) إناث، هذا وقد شهد عدد السكان زيادة بما نسبته (50.3%) من إجمالي عدد سكان المحافظة في عام (1997). وبلغت نسبة اللاجئين الفلسطينيين المقيمين في محافظة أريحا والأغوار (49.5%) من مجموع سكان المحافظة نهاية عام (2007)، مع العلم أن نسبة اللاجئين في الضفة الغربية (26.9%) من مجموع السكان المقيمين في الضفة الغربية نهاية عام (2007). وبلغت الكثافة السكانية منتصف عام (2011) في محافظة أريحا والأغوار (78.8) فرد/كم مربع (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2011).

يبلغ عدد المستوطنات في الأغوار (31) مستوطنة معظمها مستوطنات زراعية، أنشئت على مساحة (12) ألف دونم وحوالي (60) ألف دونم ملحق بها لأغراض زراعية، وتستغل هذه المستوطنات مثالية

المنطقة لزراعة النخيل والموز والخضروات والأعشاب الطبية وغيرها من المنتجات الزراعية ، ويبلغ عدد سكان المستوطنات في الأغوار حوالي (8300) مستوطن يضاف إليهم أرقام غير محددة من الإسرائيليين غير المقيمين في مستوطنات الأغوار والذين يفدون من داخل الخط الأخضر للعمل في الزراعة وتحديدًا من بيسان والسامرة وغيرها. (شريدة، 2010).

وتعتبر منطقة الاغوار الأقل كثافة في السكان وهذا يجعلها عرضة للاستيطان ولذلك ترى الباحثة أن الوسيلة المهمة لمواجهة هذه المشكلة هي جذب السكان إلى مناطق الاغوار وبالتالي ستكون أشكالية البحث في معرفة مدى مساهمة المشاريع الزراعية في جذب السكان وخاصة أن منطقة الأغوار هي الأقل كثافة سكانية في الضفة الغربية ؟

### 3.1 مبررات الدراسة

جاءت هذه الدراسة للتعرف إلى مدى أهمية المشاريع الزراعية في خلق بيئة جاذبة للسكان في الاغوار الفلسطينية، ويهدف الباحث من خلال هذه الدراسة إلى أبرز المبررات التالية :

- 1- بيان طبيعة البيئة الأستثمارية الزراعية في الأغوار الفلسطينية .
- 2- إبراز أهمية المشاريع الزراعية في خلق بيئة جاذبة للسكان في الأغوار الفلسطينية.
- 3- توضيح مخاطر المشاريع الاسرائيلية ، خاصة الاستيطانية منها على مستقبل الأغوار الفلسطينية والحد من الجذب السكاني.

### 4.1 أهمية الدراسة

تكتسب الدراسة أهميتها مما يأتي:

- 1- التعرف على الفرص الاقتصادية التي توفرها المشاريع الزراعية في الأغوار الفلسطينية .
- 2- معرفة طبيعة الفرص والتحديات لجذب السكان في مناطق الأغور .
- 3- التعرف على وجهة نظر المزارعين وصناع القرار حول جذب السكان الى الأغوار .
- 4- أهمية موضوع السكان في مواجهة الاستيطان وكآلية للحفاظ على الاغوار .

### 5.1 أهداف الدراسة

الهدف الرئيس من الدراسة هو معرفة إلى أي مدى تساهم المشاريع الزراعية في خلق بيئة جاذبة للسكان .

## الأهداف الفرعية :

- 1- التعرف على أهمية المشاريع الزراعية وطبيعتها التي تساهم في جذب السكان في الأغوار .
- 2- التعرف على المعوقات والتحديات التي تواجه المشاريع الزراعية الهادفة إلى جذب السكان في الأغوار.
- 3- التعرف على وجهة نظر المزارعين وصانعي القرار في آليات جذب السكان من خلال المشاريع الزراعية في الأغوار .

### 6.1 أسئلة الدراسة

تسعى هذه الدراسة إلى الإجابة عن السؤال الرئيس والمتمثل بمشكلة الدراسة وهو :

**ما أهمية المشاريع الزراعية في خلق بيئة جاذبة للسكان في الأغوار ؟**

وهناك بعض الأسئلة الفرعية التي تسعى الدراسة إلى الإجابة عليها وهي :

1- ما مدى توفر المشاريع الزراعية في الاغوار ؟

2- ما طبيعة المشاريع الزراعية الجاذبة للسكان في الاغوار ؟

3- ما الحوافز الجاذبة للسكان في الأغوار ؟

4- ما وجهة نظر المزارعين في جذب السكان الى الاغوار؟

5- ما وجهة نظر صناع القرار في جذب السكان للاغوار ؟

### 7.1 حدود الدراسة

- **حدود الدراسة المكانية :** يتمثل المجال الجغرافي للدراسة في منطقة الاغوار الفلسطينية.
- **المجال البشري:** ستعتمد الدراسة على المؤسسات الحكومية وغير الحكومية ذات العلاقة في الأغوار، و عدد من المزارعين الذين يمثلون شمال الاغوار و وسطها وجنوبها والخبراء ذوي العلاقة .
- **المجال الزمني :** ستتخذ الدراسة من العام الدراسي 2014/2015 مجالاً زمنياً للجانب الميداني منها .

## 8.1 هيكلية الدراسة

تشتمل الدراسة على خمسة فصول على النحو الآتي :

- الفصل الأول: يتضمن مدخلاً الى الدراسة، وتعرض فيه الباحثة مشكلة الدراسة ، مبرراتها، أهدافها، أهميتها، أسئلتها، حدودها، مصادرها.
- الفصل الثاني: يحتوي على الإطار النظري للدراسة والدراسات السابقة .
- الفصل الثالث: سيتناول عرضاً شاملاً لمنهجية الدراسة، كمنهجية الإعداد، الأدوات، المجتمع، مدى اختبار وصدق أداة الدراسة وثباتها.
- الفصل الرابع: سيشتمل على التحليل الكيفي لمجتمع الدراسة وعرض النتائج، وتحليل بيانات أداة الدراسة ومناقشتها .
- الفصل الخامس: سيتضمن الاستنتاجات والتوصيات، والخلاصة، التي تم التوصل إليها .
- الأجزاء الختامية: وتحتوي على قائمة المصادر والمراجع وقائمة الملاحق (المقابلات) وقائمة الملاحق وقائمة المحتويات، وأي تعديلات ستتم بناءً على خطة الرسالة المنشورة من قبل الجامعة.



## الفصل الثاني

### الإطار النظري والدراسات السابقة

يتناول هذا الفصل مبحثين، الأول يتناول الإطار النظري، مبينا مفهوم المشروعات الزراعية وأهميتها والمعوقات التي تواجهها ، وموضحاً أهمية الأغوار لفلسطين، أما المبحث الثاني فيشمل الدراسات السابقة، بحيث تم عرض الأدبيات السابقة والمتعلقة بالموضوع .

#### 1.2 المبحث الأول : الإطار النظري

##### أولاً : المشروعات الزراعية

##### 1.1.2 مفهوم المشروعات الزراعية.

يعرف المشروع بأنه جميع العمليات المعقدة المترابطة التي تتضمن استعمال الموارد للحصول على المنافع، كما ينبغي التنبؤ به إلى أن تعريف المشروع الزراعي لا يختلف عن المفهوم العام للمشروع .

كما يعرف أيضاً بأنه نشاط يهدف إلى تنظيم استغلال موارد معينة بكيفية محددة وفي فترة زمنية معلومة، وهو بذلك يمثل وحدة تخضع بصورة منطقية للتخطيط والتمويل والتنفيذ والإدارة، وأهم ظواهر المشروع هو مروره بمراحل نمو تبدأ مع بداية عمل النشاطات الجديدة للمشروع، تليها مرحلة التشغيل بالمستوى المخطط له، وتشتمل معظم القطاعات الفرعية على برامج مستمرة تضم مشاريع في مرحلة التشغيل، وأخرى جديدة، بعضها صغير وبعضها كبير في حجمه وله ميزانية منفصلة . (المنظمة العربية للتنمية الزراعية، 2000)

كما يعرف المشروع أيضاً بأنه مجموعة من الأنشطة الاقتصادية التي يمكن تخطيطها وتنفيذها وتحليلها كوحدة متكاملة لغرض تحقيق غايات إنتاجية معينة أو أنه مجموعة من الأنشطة المعقدة والمترابطة التي تتضمن استعمال الموارد للحصول على المنافع . (الهباب، 2000)

وبناء على ذلك ترى الباحثة أن المشروع الزراعي " هو وحدة إنتاجية واقتصادية وذات شكل قانوني ولها نشاط استثماري من شأنه استغلال وتوجيه الموارد الاقتصادية الزراعية بهدف الحصول على عوائد خلال فترة زمنية معينة لكي تساهم بدورها دفع عجلة التنمية الاقتصادية الزراعية ومن ثم في الاقتصاد الوطني "

حيث تعتبر المشروعات أهم ركائز التنمية بشكل عام، وربما يمثل عدم الإعداد الجيد للمشروعات التنموية أصعب مشكلات تنفيذ برامج التنمية التي تواجه المسؤولين عن إدارة

القطاع الزراعي في البلدان النامية، هذا ويمكن تحديد أهم الأهداف المستقبلية للمشروعات الزراعية بالنواحي الآتية (الهباب، 2000):-

- تحديد نسبة كبيرة من الاكتفاء الذاتي .
- زيادة الدخل، خصوصا في المناطق الأشد فقرا .
- التركيز على الخدمات الأخرى كالصحة والتعليم والسكان .
- زيادة حجم الصادرات وتقليل الواردات .
- زيادة الاعتماد على القطاع الخاص .
- إيجاد فرص عمل .
- تنشيط المؤسسات الحكومية .

### 1.1.1.2 أهمية المشروعات الزراعية

المشروعات الزراعية بالنسبة للفلسطينيين كانت وعلى الدوام أكبر من كونها نشاطاً اقتصادياً ووسيلة لتوفير الغذاء والعيش الكريم، إذ أنها تشكل عنواناً للصمود وللتشبث بالأرض والجذور وجزءاً لا يتجزأ من تراثنا الفلسطيني الضارب في عمق التاريخ، لذا فإن دعم الزراعة والمزارعين يجب أن لا يدخل في حسابات الجدوى المالية والأولويات المعتمدة على مؤشرات كمية مباشرة والتي لا تعكس أهمية هذا القطاع الحيوي، وعليه يمكن تلخيص أهمية المشروعات الزراعية في فلسطين على ما يلي (القاضي، 2000):-

أولاً : توفير الغذاء للسكان : حيث توفر الزراعة معظم حاجات السكان من الفواكه والزيتون والخضروات ولحوم الدواجن والبيض وتصدر قسماً منها للخارج وتعمل على توفير حوالي (36) الف طن من اللحوم الحمراء ، التي تغطي نسبة كبيرة من الاستهلاك المحلي، أما بالنسبة للقمح فإن نسبة الاكتفاء الذاتي تنذب من سنة إلى أخرى حيث تتراوح بين (10% - 15%) حسب كمية الأمطار الهائلة في كل موسم ، علماً أن معظم المحاصيل الحقلية والبقوليات تزرع بعلا .

ثانياً : حماية الأراضي من الاستيطان والمصادرة : إن استصلاح وزراعة الأراضي وبشكل خاص في المناطق البعيدة عن مراكز المدن والقرى، ساهم بشكل كبير في الحد من التوسعات الاستيطانية ومصادرة الأراضي من قبل المستوطنين، مما يصعب عليهم استعمال الحجج والذرائع الواهية مثل حماية البيئة وتجميلها وتشغيل الفلسطينيين وغيرها لمصادرتها.

ثالثاً : توفير فرص عمل : حيث كان القطاع الزراعي خلال الحقبة السابقة المشغل الرئيس للعمالة في فلسطين، وبدأت هذه النسبة تتضاءل تدريجياً نتيجة للاحتلال الاسرائيلي وعزوف

نسبة كبيرة من السكان عن العمل في الزراعة والتحول للعمل في اسرائيل، ولكن منذ الانتفاضة الثانية عام (2000) ، شكلت الزراعة ملاذا لنسبة كبيرة من الذين فقدوا فرص العمل في اسرائيل حيث بلغت نسبة العاملين في الزراعة عام (2006)، (17.8%) من مجموع العاملين مقارنة ب (11.5%) عام (1999) ، هذا عدا عن اللذين يعملون بدون أجر أو يعملون بالزراعة بشكل جزئي أو موسمي .

رابعاً : المساهمة في الصادرات : حيث يتم تصدير نسبة لا بأس بها من الانتاج الزراعي، وبشكل خاص الخضار والفاكهة والأزهار إلى اسرائيل وأوروبا وبعض الدول العربية، إذ تقدر نسبة الصادرات الزراعية بحوالي (23%) من قيمة الصادرات الكلية الفلسطينية .

خامساً : حماية البيئة : ويتمثل ذلك بشكل رئيس في منع التربة من الانجراف نتيجة لعملية استصلاح الأراضي المنحدرة وزراعتها بالأشجار المثمرة، وكذلك الحد من خطر التصحر والتلوث والمحافظة على التنوع الحيوي .

سادساً : توفير المواد الخام للصناعات الزراعية والغذائية : نتيجة للترابطات الأمامية والخلفية للقطاع الزراعي مع القطاعات الأخرى، فإنه يعمل على توفير فرص عمل وسوق لمنتجات تلك القطاعات مثل مدخلات الإنتاج، الآلات والمعدات ووسائل النقل وغيرها، وكذلك يوفر المواد الخام والمواد الأولية للعديد من الصناعات الغذائية وغيرها.

جدول رقم ( 1.2 ) أنواع المحاصيل المزروعة في غور الأردن من قبل إسرائيل ونسبة التصدير :

المحصول	المساحة (دونم)	نسبة التصدير %
عنب	6240	60
تمر	4600	70
زهور (مغطاة)	380	95
زهور (مكشوفة)	660	70
خضار (مغطاة)	1000	80
خضار (مكشوفة)	7000	-
أعشاب (مغطاة)	594	100
بصل ورود	54	100
حمضيات	600	40
موز	700	100
برك سمك	18	-

(كنفاني ، وغيث، 2012)

## 2.1.1.2 معوقات المشروعات الزراعية في منطقة الأغوار.

### أولاً: الاحتلال الإسرائيلي.

تتعرض محافظة أريحا منذ عام (1967) إلى نشاطات استعمارية إسرائيلية ضخمة وذلك بسبب موقعها بقرب الحدود الشرقية للضفة الغربية وفي غور الأردن الذي تتوفر فيه المياه والتربة الخصبة، وتعتبر معظم أراضي المحافظة مصنفة كمنطقة ( " ج " ) قسم منها منطقة عسكرية إسرائيلية، والتي تضم العديد من المستعمرات والقواعد العسكرية الإسرائيلية، يمنع الفلسطينيون من الوصول إليها، إضافة إلى ذلك، تم بناء طريق التفافي " ابتلع آلاف الدونمات الزراعية " شرقي مدينة أريحا لربط المستعمرات الإسرائيلية بالقواعد العسكرية في الجزأين الشمالي والجنوبي للمحافظة.

فقد تسارع التوسع الاستعماري خلال التسعينات وتحديدا بعد اتفاقيات أوسلو خاصة بعد عام (1997)، إذ احتلت المستعمرات الإسرائيلية (2.6) بالمائة من مساحة المحافظة عام (1989) وازدادت هذه المساحة بشكل ملحوظ بمعدل (603) دونم/ سنة بين الأعوام (1997) إلى (2003) لتحتل (3.6) بالمائة من مساحة المحافظة الكلية عام (2003) حيث بلغت مساحة المستعمرات الكلية (22230) دونم. كما رافق هذا التوسع ازدياد في عدد سكان المستعمرات من (3564) مستعمر عام (1989) إلى (6652) مستعمر عام (2003). بالإضافة إلى زيادة في مساحة القواعد العسكرية الإسرائيلية الواقعة في المحافظة بزيادة قدرها (13.6) بالمائة بين الأعوام (1989) و (2003) ومن الجدير بالذكر أنه قد تم ضم محافظة أريحا إلى منطقة العزل الشرقية المخطط لها من قبل إسرائيل حيث يوجد العدد الأكبر من الآبار الارتوازية ( 74 بئر و 4 ينابيع ) ، والتي يقدر كمية المياه المستخرجة منها بحوالي (23) مليون متر مكعب سنويا، وهي الكمية التي ستكون مهددة عن طريق الخطة الإسرائيلية للعزل.

إن المنطقة الملائمة للتطور العمراني المتوقعة في محافظة أريحا والأغوار هي متعذرة للفلسطينيين وتحت السيطرة الإسرائيلية الكاملة وتبلغ (38.2) بالمائة من مساحة المحافظة وتعتبر مناطق عسكرية إسرائيلية مغلقة لا يسمح للفلسطينيين باستعمالها بأية طريقة، ولا يتبقى إلا نسبة منخفضة تبلغ (0.1) بالمائة تعتبر ملائمة للنمو العمراني ، وهذا يجعل من المحافظة وضعا حرجا (فريجات، 2008).

إن الاحتلال الصهيوني الإسرائيلي المعوق الرئيس والأساس الذي يقف أمام حركة ونمو وتطور الإنتاج الزراعي، وزيادة حجمه وزيادة الاستثمار فيه، حيث يسيطر الاحتلال على أغلبية الرقعة الزراعية، وبشكل شبه كامل، ويتحكم في مصادر المياه والأراضي الزراعية، وكذلك سيطرته على المعابر الحدودية التي تتحكم بالاستيراد والتصدير، مما يؤدي لعرقلة استيراد الاحتياجات الزراعية، ويؤخر تصدير وتصريف البضائع المصدرة للدول الشقيقة أو الأوربية. (بكدار، 2007)

وهناك معوقات أخرى مرتبطة بالاحتلال مثل ضعف البنية التحتية الزراعية ( طرق زراعية وغير زراعية) والتي لم يهتم بها الاحتلال بالعناية والتطوير، بل بالعكس عمل الاحتلال على تدميرها ومنع صيانتها.

ولقد أدت قلة سيطرة الفلسطينيين على عملية التخطيط العمراني في محافظة أريحا والأغوار وإهمال قوات الاحتلال الإسرائيلية لتطوير الأراضي الفلسطينية نحو (40) عاما إلى تدهور المناطق الحضرية الفلسطينية في المحافظة، الأمر الذي أدى إلى تدني مستوى توصيل الخدمات وسوء التخطيط والقيود المفروضة من قبل الاحتلال إلى مشاكل عمرانية أثرت بشكل سلبي على عملية التطور الحضري في مدينة أريحا والتجمعات العمرانية المحيطة بها. وصاحب هذه القيود إقامة أبنية غير مرخصة وغير مخطط لها مما أدى إلى تمدد عمراني غير منظم وإلى إساءة استخدام الأراضي الزراعية القيمة والفقدان التدريجي للمساحات الخضراء، لذلك أدى التوسع العمراني غير المدروس أو غير المخطط له إلى التعدي على الأراضي الزراعية والمراعي، بالإضافة إلى التأثير السلبي على البيئة والموارد الطبيعية كما حد من إمكانية استدامتها وتطورها (فريجات، 2008).

إن تقسيم الأراضي الفلسطينية حسب اتفاقيات أوسلو سنة (1993) إلى مناطق (أ.ب.ج.) قد أنتج مخططين مختلفين ومتوازيين: الأول إسرائيلي، لخدمة المستعمرين الإسرائيليين القاطنين في الضفة الغربية، والآخر فلسطيني لخدمة الشعب الفلسطيني، وقد قامت الخطط الإسرائيلية على أساس إعاقة تطور المناطق الفلسطينية وتدمير واستنزاف المصادر الطبيعية والبيئية. وقد أدت جميع هذه الممارسات إلى خلق عدم تواصل جغرافي بين الأراضي الواقعة تحت السيطرة الفلسطينية، ونتيجة لذلك أصبح هنالك عائق مادي رئيس أمام تحقيق تنمية مستدامة في محافظة أريحا والأغوار (فريجات، 2008).

وعملية مصادرة الأراضي من قبل الاحتلال الإسرائيلي لبناء المستعمرات وإنشاء مناطق عزل للفلسطينيين في المحافظة أدى بدوره إلى خلق قيود كبيرة على إمكانية توسع مناطق

البناء الفلسطينية أفقياً في التجمعات الحضرية المحيطة بمدينة أريحا وخاصة في المناطق ("ب" و"ج").

**ثانياً: المشاكل المتعلقة بالموارد الطبيعية والبيئية وهي كما يأتي (رضوان، 2010):-**

- محدودية المياه والأراضي وزيادة المنافسة عليها من قبل القطاعات الأخرى .
- انجراف التربة وخواصها وتدني إنتاجيتها .
- الاستعمال غير السليم للكيمياويات (الأسمدة والمبيدات الحشرية).
- تدهور نوعية المياه المستعملة في الري .
- تدهور الغطاء النباتي ومواطن الأحياء البرية النباتية والحيوانية.
- الزحف العمراني والحضري والتوسع على حساب الأراضي الزراعية.

**ثالثاً: المشاكل والعقبات الفنية:**

هناك العديد من المشاكل المؤثرة فنياً كما يأتي (بكدار، 2007):-

- ضعف البنية الأساسية للبحوث الزراعية وعدم تأهيل محطات التجارب بدرجة كافية، والنقص في المختبرات والمعدات اللازمة، والنقص في عدد الباحثين المدربين لتغطية المجالات الزراعية .
- محدودية إمكانات جهاز الإرشاد ووقاية النبات والخدمات البيطرية.
- ضعف البنية التحتية الخاصة بقطاع التسويق الزراعي .
- ضعف أنشطة التصنيع الزراعي والغذائي .
- قلة البيانات والمعلومات المتوفرة حول الزراعة .
- ضعف القدرات الفنية الزراعية.

**رابعاً: المشاكل والمعوقات ذات الطابع الاجتماعي والاقتصادي:**

هناك العديد من المعوقات ومن أهمها (بكدار، 2007) :-

- صغر وتشتت الحيازات الزراعية وشيوع ملكيتها مما قلل الكفاءة الإنتاجية.
- قلة عائد الربح من الزراعة وارتفاع عنصر المخاطرة ، مما أدى إلى عزوف المزارعين عن العمل في هذا المجال .
- قلة الاستثمارات الزراعية من قبل القطاع الخاص .
- غياب نظام التمويل الزراعي والريفي .

خامسا :المشاكل والمعوقات المؤسسية والتشريعية (رضوان،2010):-

- ضعف القدرة على تطبيق القوانين والتشريعات الزراعية.
- عدم وجود نظام للتأمين الزراعي وتعويض المزارعين من أضرار الكوارث الطبيعية.
- كثرة المؤسسات العاملة في مجال الزراعة والازدواجية في عملها، وعدم وجود تنسيق أو مشاركة فيما بينهم .

### 3.1.1.2 النظريات المرتبطة بانتقال السكان

أولا : نموذج ريتشاردسون لأقطاب النمو

يعتقد ريتشاردسون بعد أن لاقت الإستراتيجية الصناعية الإخفاق في أن تكون أداة التنمية خاصة للدول النامية، بالاتجاه نحو نمط من الفعاليات التي ترتبط بالإنتاج الزراعي، ويكمن نموذج ريجاردسون في اتجاهين هما :

- يتبنى الاتجاه الأول النشاط الزراعي كبديل عن الاستحداث الصناعي .
- يكمن الاتجاه الاخر بإمكانية الأماكن المركزية في التواصل بنقل المؤثرات التنموية من قطب النمو في القمة نزولا إلى مراكز الخدمات، حيث يأمل في تحقيق التنمية المكانية في الوسط الإقليمي (العزاوي،1988).

إن الأنشطة الاقتصادية متمركزة في المدن الرئيسية، وبالعادة تتجمع الصناعات حول بعضها لوجود الأسواق والخدمات والتسهيلات الأخرى، وإذا ما طورنا فكرة تطوير القطاع الزراعي، كأساس في القطب العمراني له أهمية بالغة لاستقرار السكان وعدم الهجرة إلى المناطق الحضرية، لذلك نرى أن نظرية ريجاردسون أقرب إلى مفهوم القطب المقترح بالدراسة في الأغوار والذي يعتمد في الأساس على القطاع الزراعي، والعمل على نقل الأنشطة المرفقة لهذا النشاط والتي تتمثل في المصانع ذات العلاقة بالقطاع الزراعي مثل الصناعات الزراعية والغذائية، مما يساهم في عملية النمو والتنمية المكانية للمنطقة، والمساهمة في جلب السكان للمنطقة .

ثانيا : نظرية كرستلر للمحلات المركزية

إن الدراسة التي قدمها الباحث (god lond) تكمن بالتعرف على تدرج الخدمات العامة وأهميتها وسعة الخدمة التي تؤديها كل مدينة، بدءا من المركز الإقليمي حتى المجاورة السكنية على النحو الآتي :

- مركز الإقليم .
- مركز مدينة
- مركز بلدة .

- مجاورة سكنية .

إن مثل هذا التصنيف للتجمعات العمرانية كان هدف كرسنلر، ولكنه وضع التدرج في شكل سداسي يساعد المخطط من الوصول إلى معدلات نمطية للمسافات، وقد جاء كرسنلر بمصطلح المحلات المركزية، بالدلالة على الدور الذي تلعبه المدينة في خدمة إقليمها والتفاعل معه، وقد ميز بين نوعين من المركزية (عبد العال، 1987):-

-إحدهما من وجهة نظر الموقع، والتي قد تكون نقطة الوسط الهندسي التي ربما لا تكون لها قيمة كبيرة في إقليم ما، إذا لم يكن توزيع السكان به منتظما .

- مركزية المحلات وهي تتعلق بالوظائف المركزية، وكذلك السلع والخدمات المركزية، وهي تلك السلع والخدمات التي تنتج أو تقدم في محلات مركزية .

وقد بنى كرسنلر نظريته على افتراضين (عبد العال، 1987):-

-إن مدينة مركزية ذات مساحة معينة تمد جميع التجمعات الأخرى المحيطة بها كل الاحتياجات والإمكانيات .

- وضع حد لمساحة المدينة المركزية، لأنه كلما كبر حجمها واتسع نطاقها اتسعت مساحتها.

واعتمد كرسنلر من خلال نظريته في تدرج مراكز التجمعات العمرانية على السعة السكانية بالإقليم، وبعد المسافة بين التجمعات العمرانية، كما أوضح إن المسافات بين التجمعات في الشكل السداسي يعطي مسافات متساوية في البعد، وهذا ما يؤكد ان نظريته اعتمدت على عاملين هما : السعة العمرانية ويحدد فيها نوعية التجمع حسب التعداد، وأهمية الوظيفة ويحدد فيها بعد الخدمة الوظيفية لكل تجمع (العزاوي، 1988).

وقد لاحظ كرسنلر أنه كلما زاد حجم المدينة زادت وظائفها، وأن لكل مدينة ظهير خاص بها، ويخدم المدينة وتخدمه والذي يحدد الظهير هو المسافة .

**ثالثا : نموذج فريدمان.**

يصف فريدمان بان النمو الاقتصادي يأخذ مكانه على شكل مصفوفة، ويكون المركز الإقليمي هو القطب الرئيس والمراكز الأخرى تابعة لهذا القطب كل حسب معايير النشاط الاقتصادي والتطور التكنولوجي، إن عملية التنمية والتطور يراد بها استخدام الدمج والتكامل الاجتماعي والاقتصادي بين المركز والمحيط، أي إن عملية التنمية المتكاملة تحدث من خلال اعتماد المحيط على المركز، حيث تعمل المؤسسات القائمة بالإقليم مع مرور الوقت



المناطق المحيطة حضرية وهذا يعتمد على مدى التفاعل بين المركز والمحيط (العزاوي، 1988).

إن علاقة المحيط بالمركز هي علاقات تابعة ناتجة عن التبعية الاقتصادية والإدارية والاجتماعية، لذلك إن محفزات التنمية سوف تنتشر إلى المحيط عبر أربع مراحل تطويرية وهي كالآتي (النجوم، 2000):-

- المرحلة الأولى : اختصار الاستحداث الصناعي على إقليم أو اثنين لامتلاكهما الخصائص الملائمة .

- المرحلة الثانية والثالثة : تتميز بتغيير التركيب الهيكلي للمركز والمحيط إلى تشكيله من هيكل متعدد النوى، تمثل كل واحدة منها حالة مرغوبة في التطور .

- المرحلة الرابعة : تتصف بذوبان المناطق غير الحضرية الواقعة بين المراكز الحضرية، وهذه المرحلة المثالية التي تتحقق فيها الموازنة بين المؤثرات المستقطبة والمنتشرة على المستويين الإقليمي والوطني .

#### 4.1.1.2 التخطيط الإقليمي وعلاقته بانتقال السكان للأغوار.

إن التخطيط يجب أن يكون وسيلة لحل المشاكل السابقة، وتجنب المشاكل بالمستقبل، والتخطيط التتموي يجب أن يتلاءم مع نمو المجتمع وتطلعاته، ومن المشاكل الرئيسية التي تواجه الإنسان والذي يعمل المخطط على معالجتها هي :

- استغلال الأراضي بالطريقة المثلى والأفضل .
- ربط الأرض التي يعيش عليها الإنسان بشبكات الطرق .
- حل مشاكل الإسكان .

والتخطيط يساهم في اتخاذ القرارات، مثال ذلك المجموعة الإقليمية (بروسكوس و شمشونة) اليهودية، التي أنشئت في سنة (1935)، وكان هدفها التأثير على المخططات والهيكلية الإنجليزية، وخلق ما يسمى بالأمن الاستيطاني، وقد أثرت هذه المجموعة على قرار التقسيم لسنة (1947)، والمجموعة كانت عبارة عن مهندسين معماريين يجتمعون في تل أبيب بهدف التأثير على قرار المندوب السامي البريطاني، وقاموا بعملهم بدون اجراء اتصالات مع بن غوريون أو غيره من السياسيين، لقد أحسوا بواجبهم ومسؤولياتهم فقط (خمايسي، 1995).

ومع انتقال السيطرة على الضفة الغربية للأردن، بدأت التنمية الحضرية والاقتصادية تتشأ وتتركز في مدينة عمان، ولم يعط أي اهتمام لتطوير وتنمية مدن الضفة الغربية، بل بقيت تلك المدن تتطور وتنمو عشوائياً، بدون توجيه .

والملاحظ في هذا الصدد أن معظم المستثمرين الفلسطينيين انجذبوا إلى عمان على حساب المدن الفلسطينية، التي أصبحت مدن خدماتية، وليست صناعية تساهم في عملية التنمية وأصبحت عمان تستوعب ما يقارب (44%) من مجموع سكان الأردن، الأمر ذاته أيضاً في إسرائيل حيث أصبحت تل أبيب المركز الحضري والاقتصادي والتي يبلغ عدد سكانها ما يقارب (40%) من إجمالي السكان في إسرائيل (خمايسي، 1995).

وبعد عام (1967)، أصبحت قوة هائلة من العمال الفلسطينيين تعمل في إسرائيل، وهذا لم يسهم في بناء بنية اقتصادية مستقلة للفلسطينيين، ونرى أن التخطيط للقرى والمدن الفلسطينية في تلك الفترة كان يهدف إلى الحد من الامتداد العمراني وإعاقة التنمية بتلك المدن، حيث أن السكان في فلسطين مرتبطون بقراهم الأصلية، وجميع تلك القرى لها إمكانيات للنمو، وكل واحدة من هذه القرى لها سمات خاصة بها، ولهذا نرى عدم تقدم عملية التحضر (الحركة من القرى إلى المدن الرئيسية) كثيراً في الضفة الغربية، حتى أنه في الفترة الأردنية زاد عدد سكان القرى والأرياف (11%) مقارنة مع الزيادة في عدد سكان الحضر بنسبة (45%) وربما أسباب ذلك يعود أيضاً إلى زيادة أعداد القرى (خمايسي، 1995).

إن التنمية الحضرية مرتبطة بالتنمية الاقتصادية، والتنمية الاقتصادية لا تقوم إلا على أساس التنمية التحتية المتينة، وهذه لا يمكن إقامتها إلا من خلال دولة ذات سيادة، والتخطيط يجب أن يفتح الفرصة، ولا يجب أن يكون موجهاً، فالتخطيط الموجه قد يتعارض مع رغبات المستثمرين والذي يترتب عليه إعاقة التنمية (النجوم، 2000).

والتخطيط الإقليمي والمكاني عبارة عن دراسة كافة جوانب الحياة بالإقليم، ويتشكل التخطيط الإقليمي من خمسة عناصر أساسية وهي كالآتي :

1- المعطيات الطبيعية : وذلك من خلال دراسة طبيعة الأرض بحيث تشمل ما يأتي :

- موقع الإقليم أو المركز وتحديد حدوده .
- المناخ والمياه والنبات .
- أنواع التربة وخصائصها .
- التركيب الجيولوجي .
- القشرة الخارجية للأرض .

2-الأوضاع الاجتماعية : إن الدراسات الاجتماعية هي التي تتعلق بالإنسان الذي يعيش على الأرض، وبما أن الهدف الأساس من التخطيط خدمة الإنسان ومن أجله نخطط، لذلك تتطلب الدراسة أن نعمل على دراسة خصائص السكان من خلال معرفة ما يأتي (النجوم،2000):-

- عدد السكان ونسبة نموهم وتقدير النمو المستقبلي .
- تحركات السكان والهجرة الداخلية والخارجية .
- الأيدي العاملة .
- مستويات الدخل .
- كثافة السكان .
- الوضع الاجتماعي للسكان .
- طبيعة حياة السكان (بدو، حضر)
- هرم السكان .

3-الأوضاع الاقتصادية : بعد أن نقوم بدراسة السكان ومعرفة خصائص الأرض وطبيعتها، نقوم بدراسة الجوانب الاقتصادية ، التي تشمل القطاعات الرئيسية، مثل قطاع الزراعة وإمكانيات تطوير وتنمية هذا القطاع بالإضافة لقطاع السياحة، وكذلك إمكانية إقامة الصناعات خاصة المتعلقة بالتصنيع الزراعي .

4-الأوضاع الحضارية : وتشمل الحفاظ على المنطقة والأماكن الأثرية والسياحية والمحافظة على المحميات الطبيعية .

5- البنية التحتية : والتي تشمل الطرق وشبكات المياه والكهرباء والصحة والمدارس وغيرها.

## 2.1.2 منطقة الأغوار.

تعتبر منطقة الأغوار منطقة ذات أهمية إستراتيجية لأصحابها الفلسطينيين حيث أنها تحتوي مساحة شاسعة من الأراضي الزراعية الخصبة والمياه الجوفية، كما أنها تمثل البوابة الفلسطينية على امتدادها العربي والإسلامي. وبالنسبة لسلطات الاحتلال الإسرائيلية شكلت المنطقة بعداً أمنياً إستراتيجياً (في ظل الحرب التقليدية) وحاجزا بين الفلسطينيين وبين امتدادهم مع وطنهم الكبير، إضافة إلى أهميتها الاقتصادية من ناحية زراعية (الوكالة اليابانية للتعاون الدولي ، 2006).

وتكتسب الأغوار الفلسطينية أهميتها كونها دفيئة زراعية طبيعية تشكل إحدى المناطق المناخية الأربعة الرئيسية في فلسطين التاريخية، ويمكن استغلالها للزراعة طيلة السنة بسبب

خصوبة تربتها، وجوها الحار وما تتيحه وفرة المياه السطحية والجوفية في حوضها وهو يعد من أهم الأحواض المائية في فلسطين (شريده، 2010).

ملحق رقم (1.2) خارطة أريحا والأغوار

### 1.2.1.2 المناخ

يمتاز مناخ المحافظة بأنه حار جداً بسبب إتصاله بالبادية، أما سبب الإرتفاع الكبير في درجات الحرارة فيرجع إلى إنخفاض منطقة الأغوار تحت مستوى سطح البحر، حيث تصل درجات الحرارة في شهري تموز و آب إلى (45) درجة مئوية، يبلغ معدل درجة الحرارة السنوي (23.5) درجة مئوية ومعدل درجة الحرارة العظمى (31.4) درجة مئوية، أما معدل درجة الحرارة الصغرى فهو (17.7) درجة مئوية أما نسبة الرطوبة فهي متوسطه تتراوح بين (60-70%) بسبب وجود البحر الميت الذي يتعرض سطحه لعملية تبخر كبيرة ( ابو هلال ، 2010).

ووجود مناخ فريد يساعد في إنتاج محاصيل مدارية مثل الباباي كما يساعد مناخ الغور في إنتاج محاصيل وخاصة الخضراوات وفي وقت مبكر عن الأسواق المحلية وأسواق الدول العربية المجاورة والأسواق الأوروبية ، حيث تنتج بعض الأنواع من الخضراوات في وقت تكسو الثلوج بعض الدول الأوروبية. ولا ننسى التمور الفاخرة التي تحتاج إلى ساعات حرارية عالية (مجهول ) ، وكذلك توفر مصادر المياه على الرغم من إستيلاء إسرائيل على قسم كبير منها ( ابو هلال ، 2010 ).

### 2.2.1.2 المساحة

بلغت مساحة الأراضي في محافظة أريحا والأغوار (593) كم 2 عام (2010) ، أي حوالي (10.5%) من إجمالي مساحة أراضي الضفة الغربية ( الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2011).

وتمتد منطقة الأغوار من البحر الميت حتى شمال الضفة ، حيث يوجد قرينتا كردلة وبردلة في محافظة طوباس ، وتصنف منطقة الأغوار في غالبية أراضيها ضمن منطقتي (ب) و (ج) الخاضعتين للسيطرة "الإسرائيلية"، وتمثل أراضي الغور الموجودة في هاتين المنطقتين حوالي (90%) من المساحة الإجمالية للأغوار باتفاق كافة المصادر (سمارة، 2012).

وتقع المنطقة تحت مستوى سطح البحر بمعدل (200 إلى 300م) مما يجعلها تمتاز بمناخها الحار صيفاً والدافئ شتاء. تتلقى هذه المنطقة أقل من (150) ملم من الأمطار سنوياً وتعتبر الأراضي الزراعية في منطقة الأغوار من أهم الأراضي الزراعية في الضفة

الغربية وأكثرها خصوبة، ونظراً لانخفاض معدلات الأمطار فإنها تعتمد على المياه الجوفية المحدودة المستخرجة من الآبار الارتوازية والينابيع والأمطار المناسبة من المنحدرات الشرقية. حتى عام (1967) بلغت مساحة الأراضي المستغلة زراعياً حوالي (200) ألف دونم وانخفضت حالياً إلى حوالي (60%) نظراً للمساحات الواسعة التي صادرتها سلطات الاحتلال، النقص في المياه، وعدم توفر أسواق لتصريف المنتجات الزراعية. يستغل حالياً حوالي (90) ألف دونم فقط من هذه الأراضي منها (40) ألف دونم من خلال المزارعين الفلسطينيين و (50) ألف دونم من قبل المستوطنات الإسرائيلية التي أقامتها سلطات الاحتلال في هذه المنطقة، ويزرع في هذه المنطقة مزروعات في غير موسمها مثل الخضار والموز..الخ.

وتستحوذ هذه المنطقة على ما يقرب من 30% من مساحة الضفة الغربية (إذا ما أخذت بالاعتبار مساحة المناطق المتاخمة لها والتي تعامل على أنها مناطق أغوار). تشكل الأراضي الزراعية جزءاً كبيراً منها، كما تعتبر المنطقة غنية بمصادر المياه الجوفية (على الرغم من انخفاض نسبة مياه الأمطار في المنطقة)، كما أنها تحتوي العديد من المناطق التاريخية والسياحية والدينية لمختلف الديانات، إضافة إلى وجود البحر الميت عند نهايتها الجنوبية الذي يعتبر بطبيعته حالة فريدة في العالم (الوكالة اليابانية للتعاون الدولي ، 2006).

### 3.2.1.2 المياه

تعتمد الزراعة في المنطقة اعتماداً كلياً على الري ، ويوجد بمنطقة الأغوار ثلاثة مصادر للمياه وهي ( الينابيع، والآبار الارتوازية، وشركة المياه القطرية الإسرائيلية ).

#### - الينابيع

يغذي منطقة الأغوار ( محافظتي أريحا وطوباس ) عدداً من الينابيع الرئيسة الموزعة على مختلف المناطق كما هو موضح في الجدول رقم (1) الآتي :

جدول رقم(2.2): الينابيع في محافظة أريحا ومعدل تصريفها

الرقم	المنطقة	اسم النبع	معدل التصريف السنوي / م <sup>3</sup>
1	أريحا	عين السلطان	6.000.000
2		عين واد القلط	3.500.000
3	الديوك	عين الديوك	4.000.000
4	النويعمه	عين النويعمه	3.000.000
5		عين الشوصه	0.600.000
6	العوجا	عين العوجا	7.000.000
7	فصايل		0.600.000
8	الجفلتاك	واد الفارعة	5.300.000
	المجموع الكلي		30.000.000

( ابو هلال ، 2010 ).

الآبار الارتوازية :

يوجد في منطقة الأغوار حوالي (165) بئراً، حفر معظمها في سنوات الخمسينيات والستينات لأغراض الري والشرب، وهي آبار يتراوح أعماقها بين ( 50 و 100 متر ) وطاقتها الإنتاجية قليلة. ويبلغ عدد الآبار العاملة منها (102) بئراً فقط. أما الطاقة الإنتاجية لهذه الآبار فتبلغ (20) مليون متر مكعب، وبهذا يكون مجموع كمية المياه المتاحة من الينابيع والآبار كما يأتي ( ابو هلال ، 2010 ):-

- ينابيع : (30) مليون متر مكعب سنويا .
- آبار ارتوازية : (20) مليون و148 الف متراً مكعباً سنويا .
- المجموع الكلي للمياه المتاحة في الأغوار : ( 93 مليون و 148 ) الف متر مكعب سنويا.

وأهم المشاكل التي تواجه قطاع المياه هي (فريجات،2008):-

- ارتفاع نسبة التبخر عالية جدا وتصل إلى (2.600) مليون متراً مكعباً سنويا في محيط منطقة أريحا.
- جفاف بعض الينابيع مثل الينبوع الرئيس في قرية العوجا بسبب قيام إسرائيل بحفر العديد من الآبار العميقة قرب ينبوع العوجا.

- عدم سماح سلطات الاحتلال الإسرائيلي بمنح الفلسطينيين تراخيص حفر آبار جديدة.
- تلوث بعض الينابيع والآبار.
- العديد من الآبار لا تعمل وقد جفت تماما.
- تجاهل الاحتلال الإسرائيلي للحقوق المائية للفلسطينيين في نهر الأردن.

#### 4.2.1.2 الأوضاع الديموغرافية في الأغوار

بلغ تعداد محافظة أريحا عام (1948) نحو (120) ألف نسمة ، ونسبة (86) بالمائة منهم كانوا لاجئين، والذين نزحوا أثناء حرب عام (1948) إلى أريحا من مناطق الساحل الفلسطيني وجبال الجليل، وبعد حرب عام (1967) تراجع عدد السكان إلى (13000) نسمة، لأن معظمهم أجبروا على النزوح مرة ثانية للدول المجاورة. في عام (1993) بلغ عدد السكان نحو (15000) نسمة، إلا أنه وبعد أربع سنوات من قيام السلطة الوطنية ومع زيادة نسبة العائدين وزيادة عدد الوظائف ارتفع عدد السكان إلى (31,501) نسمة حسب تعداد (1997) (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2000).

وفي عام (2003) بلغ تعداد السكان في محافظة أريحا (40.822) نسمة بكثافة سكانية بلغت (69) فرد/كم<sup>2</sup>، وهي نسبة (1.2%) من سكان الضفة الغربية وقطاع غزة، ومنهم (20.781) ذكور، و (20.041) إناث، ونسبة (47%) من السكان يقطنون مدينة أريحا، ونسبة (34%) يسكنون القرى المجاورة ونسبة (19%) يقطنون مخيمي عقبة جبر وعين السلطان، والسكان يتوزعون على (11) تجمع عمراني و (50.015) وحدة سكنية (فريجات، 2008).

وبلغ عدد السكان المقدر في محافظة أريحا والأغوار (46.718) نسمة في منتصف عام (2011)، ويشكلون ما نسبته (1.8%) من إجمالي سكان الضفة الغربية، منهم (23.406) ذكور و (23.312) إناث، وهذا قد شهد عدد السكان زيادة بما نسبته (50.3% ) من إجمالي عدد سكان المحافظة في عام (1997)، وبلغت نسبة اللاجئين الفلسطينيين المقيمين في محافظة أريحا والأغوار (49.5%) من مجموع سكان المحافظة نهاية (2007)، مع العلم أن نسبة اللاجئين في الضفة الغربية (26.9%) من مجموع السكان المقيمين في الضفة الغربية نهاية عام (2007)، وبلغت الكثافة السكانية منتصف عام (2011) في محافظة أريحا والأغوار (78.8) فرد/ك (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2011).

وفي تقرير توثيق الانتهاكات الإسرائيلية في الأغوار أصدره مركز العمل التنموي معا- ، يذكر التقرير أنه في العام (2010) وفي النصف الأول من العام (2011) (خلال سنة ونصف)، سلم الجيش

الإسرائيلي السكان في غور الأردن ( 350 ) اخطاراً بالهدم والازالة والاحلاء توضح خريطة رقم (3) حجم التدمير وتوزعه الجغرافي-، منها (72) لتجمع الفارسية في العام (2010)، بينما بلغت عدد البركسات السكنية وحظائر الماشية التي هدمت خلال نفس الفترة حوالي (272) منشأة ( مركز العمل التنموي /معا، (2010-2011).



جدول رقم (3.2) التجمعات السكانية في الأغوار حسب نوع التجمع، وتقديرات أعداد السكان، 2007-2016

اسم التجمع	السنة										
	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	المحافظة
بَرْدَلَة	2,177	2,108	2,040	1,973	1,908	1,845	1,784	1,725	1,667	1,612	طوباس
عَيْن البَيْضَا	1,547	1,498	1,449	1,402	1,356	1,311	1,267	1,225	1,185	1,145	طوباس
كَزْدَلَة	408	395	383	370	358	346	335	323	313	302	طوباس
إِبْرِيْق	281	272	263	254	246	238	230	222	215	208	طوباس
الْفَارِسِيَّة	201	194	188	182	176	170	165	159	154	149	طوباس
العَقِيَّة	138	134	130	125	121	117	113	110	106	102	طوباس
المالِح	492	476	461	446	431	417	403	390	377	364	طوباس
خَزِيَّة الزَّاسِ الأَحْمَر	238	230	223	216	209	202	195	189	182	176	طوباس
وادي الفارعة	3,631	3,515	3,402	3,291	3,182	3,077	2,975	2,876	2,781	2,688	طوباس
خَزِيَّة عَاطُوف	227	220	213	206	199	193	186	180	174	168	طوباس
خَزِيَّة حُمَصَة	177	171	166	160	155	150	145	140	135	131	طوباس
النَّصَّارِيَّة	1,923	1,882	1,841	1,800	1,759	1,719	1,680	1,642	1,605	1,568	نابلس
بَيْت حَسَن	1,360	1,331	1,302	1,273	1,244	1,216	1,188	1,161	1,135	1,109	نابلس
عَيْن شَبْلِي	407	398	389	380	372	363	355	347	339	331	نابلس
فُرُوش بَيْت دَجَن	933	913	893	873	854	834	815	797	779	761	نابلس
مَرْج نَعْجَة	905	881	858	834	812	789	768	746	726	706	أريحا
الرُّبَيْدَات	1,798	1,751	1,704	1,658	1,613	1,569	1,526	1,484	1,443	1,403	أريحا
مَرْج الغزال	257	250	243	237	230	224	218	212	206	200	أريحا
الجِفْتَلِك	4,701	4,577	4,455	4,334	4,216	4,100	3,987	3,877	3,771	3,666	أريحا
فَصَايِل	1,364	1,329	1,293	1,258	1,224	1,190	1,157	1,125	1,094	1,064	أريحا
العوجَا	5,214	5,077	4,942	4,808	4,677	4,548	4,423	4,301	4,183	4,067	أريحا
النُّوَيْعِمَة	1,576	1,534	1,493	1,453	1,413	1,374	1,337	1,300	1,264	1,229	أريحا
عَيْن الدُّبُوكِ الفُوقَا	1,039	1,012	985	958	932	906	881	857	833	810	أريحا
مُحَيَّم عَيْن السُّلْطَان	3,999	3,894	3,790	3,688	3,587	3,488	3,392	3,299	3,208	3,119	أريحا
أريحا	23,220	22,609	22,006	21,411	20,826	20,253	19,696	19,154	18,625	18,110	أريحا
مُحَيَّم عَقِيَّة جَبَر	9,082	8,844	8,608	8,375	8,146	7,922	7,704	7,492	7,285	7,084	أريحا
النَّبِي موسى	391	381	371	361	351	341	332	323	314	305	أريحا

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، اسقاطات السكان:

[http://www.pcbs.gov.ps/site/lang\\_\\_ar/816/default.aspx](http://www.pcbs.gov.ps/site/lang__ar/816/default.aspx)

### 5.2.1.2 القوى العاملة

أشارت نتائج مسح القوى العاملة لمحافظة أريحا والأغوار للأفراد الذين أعمارهم (15) سنة فأكثر إلى أن نسبة المشاركة في القوى العاملة بلغت (48.6%) من إجمالي القوى البشرية في محافظة أريحا والأغوار لعام (2010) وتعتبر نسبة مشاركة النساء في القوى العاملة متدنية مقارنة مع الرجال، حيث وصلت إلى (22.2%) مقابل (73.4%) للرجال. وقد وصلت نسبة العاملين في محافظة أريحا والأغوار من إجمالي المشاركين في القوى العاملة إلى (87.3%) منهم (1.5%) عمالة محدودة.

وتشير النتائج إلى أن نسبة العاطلين عن العمل في محافظة أريحا والأغوار من بين المشاركين في القوى العاملة بلغت (12.7%)، ووصلت نسبة البطالة بين النساء المشاركات في القوى العاملة إلى (10.8%) مقابل (13.3%) بين الرجال (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2011).

### 6.2.1.2 الأراضي والنشاط الزراعي في الأغوار

بلغت مساحة الأراضي في محافظة أريحا والأغوار (593) كم 2 عام (2010) ، أي حوالي (10.5%) من إجمالي مساحة أراضي الضفة الغربية، منها (29) كم 2 مساحة أرضيه مزروعة، تشكل ما نسبته (4.9%) من المساحة الكلية للمحافظة، و(3.3%) من إجمالي المساحة الأرضية المزروعة في الضفة الغربية، وذلك خلال العام الزراعي (2010/2009).

كما بلغ عدد الحيازات الزراعية في محافظة أريحا والأغوار (1541) حيازة، أي ما نسبته (1.7%) من إجمالي الحيازات الزراعية في الضفة الغربية، أما على صعيد نوع الحيازات فقد بلغ عدد الحيازات النباتية (543) حيازة تشكل ما نسبته (35.2%) من إجمالي الحيازات في المحافظة، أما الحيازات المختلطة فبلغ عددها (190) حيازة أي ما نسبته (12.3%) من إجمالي الحيازات، فيما بلغ عدد الحيازات الحيوانية (808) حيازة أي ما نسبته (52.5%) من إجمالي الحيازات في المحافظة وذلك خلال العام الزراعي (2009) (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2011).

وتعتبر منطقة الأغوار من المناطق الهامة جدا، وتعتبر سلة الغذاء الفلسطيني، وتعتمد المنطقة بشكل أساسي على الزراعة كمصدر رزق، وقد نمت المراكز العمرانية اعتمادا على هذه الوظيفة الأساسية، ويستهلك القطاع الزراعي في فلسطين (الضفة الغربية وقطاع غزة) ما نسبته (12.5%) تقريبا من المياه التي تستخدم للزراعة في إسرائيل، علما بأن مساحة الأراضي المفتوحة في فلسطين تبلغ نصف مئلتها في إسرائيل (وزارة التخطيط، 1998).

وقد تم تقسيم الأراضي المفتوحة في الضفة الغربية إلى نوعين : مرووي وبعلي، ولا يشكل الجزء المرووي سوى نسبة بسيطة جدا لا تتعدى (5.7%) من إجمالي المساحة المفتوحة على مستوى الضفة الغربية ولكن في منطقة الأغوار الاعتماد كلياً على الزراعة المروية (النجوم، 2000).

ومن أجل تحديد فئات الأراضي القابلة للزراعة فقد تم بناء على معايير ومؤشرات متعارف عليها عالمياً منها، نوع وقياس التربة حيث تعد التربة المصدر الرئيس للإنتاج الزراعي، لكونها تشكل المخزون اللازم من العناصر الغذائية لنمو النبات، وتشكل التربة عامل تثبيت لأجسام النباتات، ومن المعايير الأخرى عمق التربة، فئات الملوحة، معدل الانحدار، فئات التكتشفات الصخرية، فئات المعدل السنوي لدرجة الحرارة، المعدل السنوي للتبخر الأعظم، توفر مصادر المياه (النجوم، 2000).

ومن خلال هذه المعايير تم لنا تحديد المناطق الملائمة للأغراض الزراعية، ويتم تصنيف المناطق الزراعية كما يأتي (النجوم، 2000):-

-الدرجة الأولى : ذات أدنى كم من العوائق والمحددات، وتمثل الأراضي بالغة الأهمية والقيمة للأغراض الزراعية .

- الدرجة الثانية : وتعتبر مناطق متوسطة القيمة للأغراض الزراعية .

- الدرجة الثالثة : وتعتبر مناطق ذات قيمة متدنية للأغراض الزراعية لوجود عوائق ومحددات كثيرة .

### 7.2.1.2 طبيعة الزراعة في محافظة أريحا والأغوار

تعتبر الزراعة مصدر الدخل الأول والأهم لمحافظة أريحا، ومن ناحية أخرى تعتبر من أهم المناطق الزراعية في فلسطين وخاصة الزراعة المروية، جدول(4) يبين مساحات الإنتاج النباتي في المحافظة عام (2012-2014) /بالدونم ( مديرية الزراعة، 2015).

جدول رقم (4.2) مساحات الإنتاج النباتي في المحافظة من عام (2012-2014) بالدونم :

نوع المحصول	المساحة 2012	المساحة 2013	المساحة 2014
الخضار	244336	23438	29465
المحاصيل الحقلية	1800	1900	1860
البستنة الشجرية	3170	14220	15466

أما إحصائية الثروة الحيوانية فتظهر في جدول(5) ويتبين أن عدد الأغنام في تطور كبير ، في عام (2012) عدد الأغنام حوالي (63) ألف رأس إلى أن وصلت إلى (63) ألف وخمس مئة رأس في عام (2013) وزداد ذلك الرقم الى (65) الف رأس عام (2014). أما بالنسبة لعدد الأبقار كان في تزايد ولكن ليس بشكل كبير ، أما قطاع النحل تراجع في عام (2013) حيث العدد ، (4200) خلية وزداد عام (2014) إلى حوالي (4500) خلية ، وعدد الدواجن التي تربي في عام (2012) هو (1.85) مليون طير ، وزداد بشكل كبير في عام (2014) حيث بلغ (2) مليون طير .

جدول رقم (5.2) إعداد الثروة الحيوانية في المحافظة عام (2014-2012)

نوع التربية	2012	2013	2014
أغنام	63000	63500	65000
أبقار	750	1750	1800
نحل	4300	4200	4500
دواجن مليون /السنة	1.85	1.9	2

(مديرية الزراعة، 2015)

### 8.2.1.2 اتجاهات الزراعة في محافظة أريحا والأغوار :

تبلغ المساحة الكلية لمحافظة أريحا والأغوار (700.000) دونم المساحات الصالحة للزراعة منها (400.000) دونم تزرع منها (44.500)دونم فعلياً والباقي إما مصادر من قبل المستوطنات (40.000 دونم ) أو مغلق عسكرياً حيث أغلقت سلطات الإحتلال مساحة بعرض (3-5) كلم عن إمتداد نهر الأردن والباقي مساحة جبلية غير قابلة للزراعة، أما بالنسبة للأراضي المستغلة زراعياً فمعظمها أراضٍ مملوكة لعائلات كبيرة ويفلحها المزارعون بنظام المشاركة. تتداخل مساحة أراضي الأوقاف الإسلامية مع الأراضي الزراعية الصالحة للزراعة والأراضي الجبلية بمساحة (150.000) ألف دونم بالإضافة إلى (162.000) ألف دونم ما بين أريحا والعيزرية ومعظم هذه الأراضي غير مستغلة زراعياً، وتعمل الأوقاف على تأجير هذه الأراضي لمدة زمنية تتراوح من عام واحد إلى (99) عام ومعظمها أراضٍ غير مروية مهمة بسبب عدم الإستخدام والإستصلاح و فقرها للمشاريع الزراعية ، الامر الذي

أدى إلى مصادرة جزء منها من قبل الإسرائيليين وجعلت جزءاً منها مناطق عسكرية مغلقة حتى أمام الرعي ( العديلي ، 2008 ) .

#### 9.2.1.2 استخدامات الأراضي في أريحا والأغوار الفلسطينية:

بلغ إجمالي مساحة الحيازات الزراعية في محافظة أريحا والأغوار (40,212) دونماً، أما بالنسبة لتصنيفها حسب الاستخدام فقد بلغت مساحة الأراضي المزروعة (37,875) دونماً، تشكل ما نسبته (94.2%) من إجمالي مساحة الحيازات الزراعية في محافظة أريحا والأغوار، وكانت أكبر مساحة للأراضي المزروعة في تجمعات محافظة أريحا والأغوار هي تجمع أريحا بواقع (13,968) دونماً بنسبة (36.9%) من إجمالي المساحة المزروعة في محافظة أريحا والأغوار، أما مساحة الأراضي غير المزروعة فقد بلغت 2,337 دونماً تشكل ما نسبته (5.8%) من إجمالي مساحة الحيازات الزراعية في محافظة أريحا والأغوار، وكانت أكبر مساحة للأراضي غير المزروعة في تجمعات محافظة أريحا والأغوار هي تجمع أريحا بواقع (1,183) دونماً بنسبة (50.6%) بلغت المساحة المزروعة في محافظة أريحا والأغوار (37,875) دونماً وذلك كما هو في (01/10/2010)، وتتوزع المساحة المزروعة بواقع (88.5%) للمساحة الأرضية المزروعة من إجمالي المساحة المزروعة في الحيازات الزراعية في محافظة أريحا والأغوار، في حين شكلت مساحة البور المؤقت ما نسبته (10.8%)، ويحتل تجمع الجفتك أكبر مساحة أرضية مزروعة بين التجمعات في محافظة أريحا والأغوار بواقع (12,901) دونم تشكل (38.5%) من مجموع المساحة الأرضية المزروعة في محافظة أريحا والأغوار. أما بالنسبة لمساحة الأراضي غير المزروعة فتشير النتائج إلى أن مساحة المراعي والمروج الدائمة تشكل ما نسبته (58.1%) من إجمالي المساحة غير المزروعة في الحيازات الزراعية في محافظة أريحا والأغوار، في حين شكلت المباني المستخدمة لأغراض الحيازة ما نسبته (18.7%)، أما مساحة الطرق والممرات والبرك والحظائر غير المسقوفة والأراضي غير القابلة للزراعة فقد شكلت ما نسبته (23.2%) من إجمالي المساحة غير المزروعة في الحيازات الزراعية في محافظة أريحا والأغوار ( الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2012).

#### 10.2.1.2 الاستيطان في محافظة أريحا والأغوار.

تتبع المستوطنات في الأغوار لمجلسين إقليميين (بكعات هيردن) و (عربا)، ويسيطران على نصف مساحة الأغوار أي ما يعادل (1200 كم<sup>2</sup>) من الأراضي، حيث يسمح لهم ممارسة كافة النشاطات الزراعية والصناعية والتجارية والعمرانية دون قيد أو شرط .

(<http://jericho.plo.ps/uploads/1301569753arijrep.pdf>)

ففي عام (1968) أقامت قوات الاحتلال (محولاً) أول مستوطنة على أراضي المواطنين الفلسطينيين من قرية عين البيضاء وبردلة شمال الغور والذين صودرت أراضيهم في ذلك الوقت باعتبارها أملاك غائبين، ، وتوفر حكومة الاحتلال للمستوطنين المقيمين في تلك المستوطنات مستوى عالي من الخدمات المجانية ويتوسعون باستمرار على أراضي أصحابها الذي يجرمون منها، حيث تمنح حكومة الاحتلال للمستوطنين في الأغوار (75%) خصومات على الخدمات التي تقدمها لهم من كهرباء ومياه شرب والاتصالات والمواصلات، في حين الخدمات التعليمية والصحية ومياه الري تقدم لهم مجاناً .

<http://jericho.plo.ps/uploads/1301569753arijrep.pdf>

وتمنح قوات الاحتلال كل مستوطن منذ قدومه للاستيطان في المنطقة (70) دونماً زراعياً بالإضافة إلى (20000) دولار أمريكي، وخلال السنوات الأخيرة قامت سلطات الاحتلال بإغلاق ومن ثم مصادرة أراضي المواطنين بذرائع عسكرية وأمنية، وتمنحها للمستوطنين لفلاحتها والانتفاع بها .

وقد أظهر الاحتلال الإسرائيلي مبكراً شهوة اقتصادية اتجاه غور الأردن ، رغم المزايم بأن مبررات وجوده في المنطقة مرتبط باحتياجات أمنية أمام ما كان يسمى بالجبهة الشرقية وعلى عكس كثير من خطط الاحتلال "الإسرائيلي" اتجاه غور الأردن التي يكشف ظاهراً أن هدفها هو أمني بينما باطنها يعزز الوجود الاقتصادي للمستوطنين في غور الأردن ، كـ " خطة ألون (1967-1977)، وخطة شارون (1977-1993)" ، تجاهر الخطة التي أعدتها الأجهزة الأمنية "الإسرائيلية" ونُشرت في الصحف "الإسرائيلية" بتاريخ (7) آذار عام (2006) بالمصالح الاقتصادية لدولة الاحتلال، وبالتصور الإسرائيلي للحل النهائي فيما يخص غور الأردن ، وذلك من منطلق مصالح اقتصادية وليست أمنية، حيث بينت الخطة طموح دولة الاحتلال في إعادة بناء غور الأردن من خلال الاستثمار في المستوطنات ، وإنشاء مشاريع صناعية وزراعية مرتبطة بالاقتصاد "الإسرائيلي" ، والسيطرة على الأحواض المائية، والفصل الجغرافي بين فلسطينيي الضفة الغربية وفلسطينيي الأردن ، الذين يمثلون عمقاً ديمغرافياً لأيّ كيان فلسطيني قادم.

وهذا يعكس وعي الاحتلال بأهمية منطقة غور الأردن اقتصادياً ، خاصة عند معرفة أنه عمل على إنشاء (محولاً) كأول مستوطنة زراعية على أكثر من (1750) دونماً من أراضي المواطنين الفلسطينيين في قرنتي بردلا وعين البيضاء في الأغوار الشمالية عام (1968) ، أي بعد عام واحد من الاحتلال "الإسرائيلي" للضفة الغربية ، وقد تلا ذلك استغلال الاحتلال

"الإسرائيلي" للمزاعم الأمنية حتى العام (2003) ، لمصادرة أكثر من (33) ألف دونم. (شريدة،2012).

كما وسّعت "إسرائيل" منطقة الأغوار باتجاه الغرب لتستولي على السفوح الغربية لها ، وتضم المزيد من المستعمرات إليها، ومع بداية عام (2005)م أتمت سلطات الاحتلال بشكل رسمي فصل الأغوار والسفوح الغربية لها عن باقي مناطق الضفة الغربية ، بعد توسيع مساحتها لتبلغ (1548) كم<sup>2</sup>، أي ما يعادل (27%) من مساحة الضفة الغربية ، وتشمل هذه النسبة حصة فلسطين من البحر الميت البالغة (205) كم<sup>2</sup> ، والواقعة أيضاً تحت نفوذ السيطرة "الإسرائيلية" ، التي تمنع وصول الفلسطينيين إليها ، وذلك حسب مركز دراسات الأراضي (سمارة، 2012).

ترى الباحثة من خلال ما سبق ان طبيعة النشاط الاستيطاني في منطقة الأغوار الفلسطينية ما هو إلا لتحقيق ارباحاً اقتصادية ، وليس كما يزعم الاسرائيليون لحاجات أمنية . فأصبحت هذه المستوطنات الجاثمة تشكل خطراً كبيراً في تلك المنطقة حيث حولت الاغوار الفلسطينية لمناطق عسكرية مغلقة تحظر على الفلسطينيين من ممارسة أي نشاط عمراني أو اقتصادي أو خدماتي ، وعمل أيضاً على وضع العقبات والعراقيل أمام ممارسة الأنشطة الزراعية النباتية والرعية والبناء .

فالمساحات الشاسعة في الاغوار الفلسطينية والمعلنة كمناطق عسكرية مغلقة تستغل لغرض توسعة المستوطنات القائمة هناك وهذا يؤدي الى حرمان الفلسطينيين من ظروف التنمية الاقتصادية في المنطقة بحيث يحرم الفلسطينيين من اراضيهم من أجل إتاحتها للمستوطنين.

#### 11.2.1.2 الاستثمار الإسرائيلي في الأغوار

تستثمر إسرائيل في منطقة الأغوار في قطاعين أساسيين وهما: القطاع الزراعي والقطاع السياحي، ولكن يحتل القطاع الزراعي نصيب الأسد في هذا الاستثمار. حيث توجد العديد من الشركات التي تعمل في الانتاج والتصنيع الزراعي في غور الأردن (أنظر الملحق رقم 2.2). وتبلغ المساحة الاجمالية المزروعة في الأغوار من قبل المستوطنات الإسرائيلية حسب كنفاني حوالي (32) ألف دونم، أكثر من نصف هذه المساحة مخصص لزراعة النخيل، حيث تزرع المستوطنات الإسرائيلية (1000) دونم سنوياً بالنخيل ، والمساحة المتبقية موزعة على عدة أصناف من المزروعات (كنفاني وغيث، 2012) .

لقد صادرت قوات الاحتلال الإسرائيلي مساحات كبيرة من الأراضي كاحتياجات عسكرية وأمنية ومناطق عسكرية مغلقة، وبلغت مساحة المناطق المغلقة في وادي الأردن (736,000) دونم، أي ما

نسبته (45.7%) من أراضي المنطقة وتقع في إحدى عشرة موقعاً، وبموجب هذا التوصيف للأراضي يمنع الفلسطينيون من الدخول إلى هذه المناطق والانتفاع منها باستثناء السكان الذين تواجدوا في هذه المنطقة قبل اعلانها كمناطق عسكرية مغلقة، كما اعتبرت المستوطنات الإسرائيلية كمناطق تحقق الأمن وهذا أدى وفقاً لخريطة الإدارة المدنية المحدثة لعام (2007)، إلى ضم (11,778) دونم من الأراضي وفقاً للأوامر العسكرية لتستوعب المستوطنات في وادي الأردن، كما ضم جدار الفصل العنصري الذي بني شمال قريتي بردلة وعين البيضا إلى (2,500) دونم من أراضي القريتين . وهناك أيضاً الأراضي الواقعة شرق شارع (90) التي دفنت فيها إسرائيل مئات الآلاف من الألغام - معظمها مضاد للأفراد- في مساحة تقدر (16,973) دونم، ولا تزال إسرائيل تمتلكها في إزالتها رغم قرار الكنيسة إزالة الألغام غير الحيوية التي تصنف ألغام هذه المنطقة ضمنها. (Hareuveni. 2011). وتوضح خريطة رقم (1) في ملحق رقم (3.2) التوزيع الجغرافي لتصنيفات الأراضي في منطقة الأغوار.

جدول رقم (6.2) حجم المنطقة في وادي الأردن وشمال البحر الميت التي يمنع الفلسطينيون من

استخدامها

التصنيف	بالدونمات	النسبة المئوية بالنسبة لوادي الاردن وشمال البحر الميت	النسبة المئوية بالنسبة للضفة الغربية
المناطق البلدية للمستوطنات	191,143	11.8	3.4
أراضي دولة	861,397	53.4	15.4
أراضي مغلقة: اطلاق نار وتدريبات الجيش	736,437	45.7	13.1
محميات طبيعية	317,890	20	5.6
الألغام	16,973	1	0,3
جدار الفصل العنصري	2,500	0.15	0.004
المجموع	1,249,003	77.5	22.3

(Hareuveni. 2011).

### 12.2.1.2 العوامل المؤثرة في النمو الزراعي

أولاً : توفير الاحتياجات الغذائية : أخذت الاحتياجات الغذائية قسطاً كبيراً من اهتمام السياسة الاقتصادية في السنوات الأخيرة في معظم الدول النامية وذلك لعدد من المتغيرات



ففي مقدمتها النمو السكاني الذي اتسم بالارتفاع في هذه الدول مقارنة بمثيله في الدول المتقدمة يرافقه ارتفاع في الميل الجدي لاستهلاك الغذاء إذ أن زيادة مستوى من الدخل الفردي المنخفض قد أدى إلى الزيادة التي قد تحصل في مستوى هذا الدخل الذي يذهب الجزء منها للانفاق على الغذاء حتى تقترب الحاجة من الإشباع من السلع الزراعية الغذائية للفرد في الدول النامية تنوع الطبيعة الاستخداميه للسلع الغذائية كالحبوب فان النمط الغذائي في الدول النامية يميل الى السلع ذات التركيب الكربوهيدراتي كالحبوب مقارنة بالأغذية ذات التركيب البروتيني . (الانجفي والقريشي، 2008).

ثانياً: توفير الموارد النقدية: إن للقطاع الزراعي أهمية كبيرة وذلك لمقدرته على توفير الموارد النقدية واستخدامها في الاحتياجات الأساسية في التنمية الاقتصادية من خلال التوسع في المحاصيل النقدية أو المحاصيل التي تتسم بالقدرة التصديرية لا سيما في البلدان النامية التي تتمتع بالميزة النسبية في إنتاج بعض المحاصيل الزراعية على الرغم من أهمية العلاقات الزراعية بالنسبة إلى الدول النامية مما تجب ملاحظته أن نسبة الصادرات من هذه الدول بالنسبة إلى إجمالي الصادرات الدولية اخذ بالانخفاض لان هذا النوع من السلع يتسم بتراخي الطلب في أسواق الدول المتقدمة مع مرور الزمن وذلك بسبب اكتشاف بدائل صناعية كالألياف أو لتوسع في إنتاج بعض المحاصيل الزراعية في الدول المتقدمة نتيجة استخدام مستويات عالية من التقنية الزراعية ومع ذلك فان السلع الزراعية مازالت تمثل مصدراً رئيساً في توفير النقد الأجنبي . (الانجفي والقريشي، 2008).

ثالثاً : توفير العمل للقطاعات اللازراعية : تعد العمالة مرتبطة بالتزايد السكاني في الدول النامية وعلى الرغم من إمكانية التطور في القطاع الزراعي وما تؤدي إليه من زيادات العاملين في هذا القطاع لا سيما إذا كانت إستراتيجية التنمية تميل حول كثافة العمل مقارنة برأس المال إلا أن ذلك التطور سيؤدي إلى تطوير وزيادة كفاءة إنتاجية العمل في القطاع الزراعي مما سيترتب عليه توفر قدر من العمل في القطاعات الإنتاجية اللازراعية لا سيما وان السكان في الدول النامية قد تزايدوا بسبب انخفاض الوفيات. (الانجفي والقريشي، 2008).

رابعاً : الاقتصاد الزراعي سوق للسلع اللازراعي : يمكن للقطاع الزراعي أن يحقق معدلات من النمو في القطاعات اللازراعية لاسيما وان النمو في إنتاج المحاصيل الزراعية سيؤدي إلى زيادة دخل المزارعين مما يترتب عليه زيادة الطلب على السلع الإنتاجية أو الاستهلاكية على حد سواء وهذا الوضع سيؤدي في صيغته النهائية إلى توسيع نطاق السوق للسلع اللازراعية ويرتبط ذلك بنمو الصناعات المرتبطة بالقطاع الزراعي وهكذا نجد أن الآثار

الغير مباشرة للتنمية الزراعية تمتد إلى القطاعات الأخرى وبمعنى آخر فإن نموا مناسباً في القطاع الزراعي سيحقق ويترتب عليه نمو في الصناعات السمدية وصناعة الآلات الزراعية كما أن البنية التسويقية ستأخذ بالتوسع في العرض الجديد ويضاف إلى هذا أن تطبيق خطط الإصلاح القطاع الزراعي في الدول النامية يترتب عليه إعادة توزيع الدخل بصورة أوضح وتحرير ذلك الجزء من الفائض الزراعي الذي كان موزع بين الإقطاع والرأسمالية الزراعية وتوجيهه وفق خط التنمية الاقتصادية مما يؤدي ذلك إلى تحقيق مستوى ملائم من تراكم راس المال لأغراض الاستثمار في القطاعات الاستثمارية المختلفة . (الانجفي والقريشي، 2008).

خامساً : المدخلات الزراعية في الصناعات الغذائية : تعد كثير من المحاصيل الزراعية مدخلات في العمليات الانتاجية لبعض الصناعات الغذائية لا سيما المتعلقة بصناعة السكر او صناعة النسيج او الزيوت النباتية والدهون ونمو السكر يرتبط بالمسافة المزروعة من البنجر السكري او قصب السكر وهكذا فان الدهون والزيوت ترتبط بحجم الناتج من المحاصيل الزيتية كالمشم وعباد الشمس ونجد ان الترابط بين القطاعين الصناعي والزراعي يعد قويا جدا وان نمو احدها يرتبط بنمو الاخر وقد اشار جاك لو بالى اهمية الروابط الامامية والخلفية للقطاع الزراعي من القطاعات اللزراعية واهمية هذه العلاقة لاسيما في المحاصيل ذات الاهمية والعلاقة بالصناعات الغذائية وما يترتب على هذه العلاقة من تطوير القطاعات اللزراعية في اطار خطط التنمية الاقتصادية وعلى الرغم من تباين ذلك الدور بين دولة واخرى فان اشتراك معظم تلك البلدان بسمات او متغيرات محددة . (الانجفي والقريشي، 2008).

### 13.2.1.2 التخطيط الهيكلي لمنطقة الأغوار

تشهد محافظة أريحا والأغوار تطورا ملحوظا في مساحة منطقة البناء والتي ازدادت من (1378) دونم سنة (1989) إلى (2695) دونم سنة (2000) بنسبة زيادة كلية مقدارها (95.7) بالمائة ولقد كان التغير السنوي في زيادة مساحة البناء يعادل (137) دونم/ سنة فقط للفترة بين (1989 إلى 1995)، بينما انخفضت هذه القيمة إلى (99) دونم / سنة خلال الفترة (1995 إلى 2000). رغم ذلك فقد أظهرت التحاليل أن التوسع العمراني قد حدث معظمه في منطقة "أ" ليشكل (3.7%) من مساحة المحافظة، بينما كان التوسع في المناطق ("ب" و "ج") محدودا، أي أن مجمل الزيادة العمرانية وقعت في مدينة أريحا التي تقع ضمن المنطقة "أ"، وقد رافق هذه الزيادة نمو في عدد السكان الكلي من (22187) نسمة سنة (1989) إلى (35352) نسمة سنة (2000) وكذلك فان الكثافة السكانية في محافظة

أريحا بلغت حوالي (66) فرد/ كم<sup>2</sup>، وأن حصة الفرد من مساحة الأراضي الزراعية الدائمة قد انخفضت إلى (341) م<sup>2</sup> للعام (2002)، من (356) م<sup>2</sup> لعام (2001)، وفي عام (2004) بلغت الكثافة السكانية فيها حوالي (71) فرد/كم<sup>2</sup>، فيما تراجع حصة الفرد من مساحة الأراضي الزراعية الدائمة إلى حوالي (316.9) م<sup>2</sup>/، وأما في عام (2005) فقد ارتفع عدد سكان المحافظة إلى أكثر من (40) ألف نسمة وبلغت الكثافة السكانية فيها حوالي (73.6) فرد/كم<sup>2</sup>، فيما ازداد التراجع في حصة الفرد من مساحة الأراضي الزراعية إلى حوالي (305.1) م<sup>2</sup>/فرد، وتعتبر هذه الأرقام بوضوح إلى التبعدي الصارخ على الأراضي الزراعية التي تشكل سلة الغذاء الرئيسة لسكان مدينة أريحا التي تضم (47) بالمائة من سكان المحافظة. (فريجات، 2008).

#### 14.2.1.2 دور السلطة الوطنية الفلسطينية والمؤسسات الدولية في دعم وتطوير منطقة الأغوار

لقد عانت منطقة الأغوار من تجاهل وتهميش من قبل المؤسسات الرسمية خلال الفترة ما بعد قدوم السلطة الفلسطينية واستلامها إدارة الشؤون المدنية في العديد من المناطق الفلسطينية، كما أن حصة منطقة الأغوار من الموازنات المخصصة للمحافظات الفلسطينية كانت منخفضة بشكل كبير، حيث أن غالبية الموازنات وجهت باتجاه المحافظات الكبيرة وذات التعداد السكاني الكبير. فعلى سبيل المثال، في خطة الطوارئ والاستثمار العام المعدة من قبل وزارة التخطيط الفلسطينية لعامي (2003 - 2004)، قدرت الخسائر التي تعرضت لها المحافظات الفلسطينية منذ بدء الانتفاضة ولغاية (2002/9/28) بما يزيد عن (800) مليون دولار في كافة القطاعات، كان نصيب محافظة أريحا حوالي (4%) غالبيتها تخص القطاع الزراعي حيث تفتقر المنطقة إلى تواجد القطاعات الاقتصادية الأخرى. وعند تخصيص المساعدات تم توزيعها على أساس القطاعات المتضررة وعلى حجم المحافظات، مما حرم محافظة أريحا من الاستفادة من حصص القطاعات الأخرى في هذه المساعدات.

وعلى صعيد آخر قامت السلطة الفلسطينية ولفترة محددة بتغطية مطالبات المياه والكهرباء عن المواطنين في المنطقة كغيرها من مناطق السلطة الفلسطينية وتم خصم قيمة هذه المطالبات من مخصصات الهيئات المحلية لدى السلطة، مما كان له أثر سلبي على الهيئات المحلية وقدراتها المالية من جهة، وعلى المواطنين من جهة أخرى حيث تمثل ذلك في تعزيز عدم امتثالهم لتزاماتهم

عن المياه والكهرباء، حيث ما زال يشكل عائقا كبيرا وتحد أمام مجالس الهيئات المحلية في عمليات الجباية وتراكم الديون عليها.

ولسوء الحظ لم يتم الانتباه إلى المنطقة إلا في الآونة الأخيرة حينما بدأ الحديث عن قضية فصل الأغوار واحتمالية ضمها إلى إسرائيل ومنع الفلسطينيين من الوصول إليها، والسير على الطرق الموجودة فيها لغير المواطنين الذين يقطنون المنطقة فعليا". غير أن الإجراءات والتحركات الفلسطينية جاءت على مستوى ضعيف ومتأخرة حيث أن إسرائيل ترفض واقعا صعبا في المنطقة كما في مناطق أخرى. (الوكالة اليابانية للتعاون الدولي ، 2006).

### 15.2.1.2 المشروعات الكبيرة في منطقة أريحا والأغوار : المشاريع الكبيرة.

منذ قيام السلطة الوطنية الفلسطينية، حظيت مدينة أريحا باهتمام تنموي كبير، ووفقا للأمر الرئاسي الفلسطيني العام (1996) حول اعتبار منطقة الأغوار منطقة تنمية "أ"، ورغم الادعاء بأنها منطقة الأفضلية التنموية، إلا أن جميع المشاريع الاستثمارية والتنموية التي نفذت كانت فقط في مدينة أريحا، أي المنطقة المصنفة "أ" وفق اتفاقيات أوسلو، فهناك العديد من المشاريع تقدم مباشرة لبلدية أريحا، في دراسة (نجوم، 2000) حول إمكانية قيام مركز تنموي في منطقة الأغوار موازي لأريحا يقول "تلاحظ أن مدينة أريحا تضاعف بها عدد العيادات الصحية، وطرأت زيادة ملحوظة على عدد المصانع ونوعيتها وذلك بعد قدوم السلطة الفلسطينية، كما طرأ تغير في عدد المدارس وعدد الطلاب، أي أن مدينة أريحا تم تفضيلها على باقي التجمعات الفلسطينية قيد الدراسة من عدة نواحي، وأخذت نصيب الأسد في المشاريع الهادفة إلى تطوير منطقة الأغوار الفلسطينية، والسبب في ذلك يعود إلى أن أريحا المدينة الوحيدة في اقليم منطقة الأغوار، ووقوع الأغوار الشمالية والوسطى على هامش المراكز الادارية الرئيسية وكذلك عدم انتشار وسيطرة السلطة في الأغوار الشمالية والوسطى.

إن تنفيذ المشاريع التنموية الكبيرة في منطقة الأغوار يتطلب تصاريح إسرائيلية، والموافقة عليها غير ممكنة، ويبدو أن اطلاق اسم "محافظة أريحا والأغوار" كتصنيف أطلقته السلطة الفلسطينية على أريحا والقرى التابعة إداريا لها، احتكر منطقة الأغوار واستثنى المناطق الأخرى التي تقع في غور الأردن، فبالإضافة إلى ما ذكره نجوم أعلاه، نجد في دراسة طارق قاسم، أن جميع أموال الدعم لمنطقة الأغوار اقتصرت على أريحا والمناطق التابعة لها إداريا، فجميع المشاريع الزراعية (14 مشروعا)، والصحية (9 مشاريع)، والسياحية والصناعية والرياضية (10 مشاريع) جميعها نفذت في تلك المنطقة، وبالتالي تم استثناء باقي القرى والتجمعات السكانية في منطقة الأغوار من هذا الدعم الحكومي. (قاسم، 2008).

هناك بعض المشاريع الكبرى التي تتطلب موافقة وتعاوناً إسرائيلياً لتنفيذها، وفي أغلب الأحيان يدخل الإسرائيليون كشركاء في هذه المشاريع، حيث تعتبر إسرائيل أن الضمان الأساسي لأي اتفاق سلام، كما جاء على لسان وزير خارجيتها أبا إيبان عام (1973)، "هو انتشار شبكة كثيفة من العلاقات الاقتصادية بين إسرائيل والأقطار العربية على غرار نموذج الجماعة الأوروبية في أعقاب الحرب العالمية الثانية . ( مخامدة ومحمود، 2008 )."

يوجد بعض المشاريع الفلسطينية التي تعمل بالمنتجات الزراعية في غور الأردن، وهذه المشاريع مسجلة لدى وزارة الاقتصاد الفلسطيني، وتتركز معظم هذه المشروعات في الأغوار الجنوبية والوسطى، وحوالي نصفها في قرية العوجا، وحجم الاستثمار في هذه المشاريع متدني.

جدول ( 7.2 ) الشركات الفلسطينية في منطقة الأغوار

اسم المشروع	الموقع	الصنف	حجم الاستثمار - دينار اردني
شركة بال جاردنز	العوجا	تعبئة وتغليف الخضار والتمور	300,000
شركة حدائق فلسطين	العوجا	تمور وخضار	100,000
شركة النور للتمور	العوجا	انتاج التمور	150,000
شركة صبيح	مرج الغزال	تمور	100,000
شركة المناصرة للاستثمار التنموي	السيح	تمور	100,000
شركة الشاعر	العوجا	تمور	10,000
شركة الزبيدي	الزبيدات	تمور	150,000
شركة طبيبات فلسطين	الجفتلك	تمور	30,000
شركة نسبية	العوجا	اعشاب وخضار	250,000
شركة مزارع سنقرط	العوجا	دواجن	600,000
مصنع تعبئة أعشاب	العقبة	اعشاب	150,000

( شريدة ، 2012 )

## 1.15.2.1.2 مشروع المنطقة الزراعية الصناعية في اريحا .

ومن المشاريع الهامة التي قامت السلطة الفلسطينية بدعمها المنطقة الزراعية الصناعية في اريحا، وعلى الرغم من أن فكرة إنشاء مناطق صناعية مشتركة بين السلطة الفلسطينية "إسرائيل" قد توافقت مع توقيع بروتوكول باريس الاقتصادي لعام (1994)، إلا أن إعلان نية إقامة منطقة صناعية - زراعية تستهدف منطقة أريحا والأغوار قد تم في العام (2005) بمبادرة وتمويل من وكالة التعاون والتنمية اليابانية (جايجا)، وقد بدأت فكرة إنشاء المنطقة الزراعية الصناعية بوصفها مشروعاً فلسطينياً أردنياً بتمويل ياباني، ثم تطور المشروع ليشمل دولة الاحتلال شريكاً رابعاً، وبذلك توسعت الفكرة لتتضمن بعداً سياسياً أكثر وضوحاً تمثل في إطلاق اسم "ممر السلام والازدهار" الذي يستهدف مناطق أريحا والأغوار إضافة إلى استثمارات أخرى في قطاعات السياحة والبنية التحتية وغير ذلك . (دعنا، 2013).

ويرى القائمون على المشروع أنه سيعود بمنافع عديدة على الاقتصاد الفلسطيني، خصوصاً أنه يأتي عامل جاذب لرؤوس الأموال الأجنبية الساعية إلى تحقيق استثمارات مربحة على مساحة تعتبر من أكثر المناطق استراتيجية وحيوية في المنطقة على مستوى الإنتاج الزراعي، وإن إدخال عملية التصنيع والتسويق العالمي في هذا المجال سيكون ذا جدوى اقتصادية عالية، ومن أجل استقطاب رؤوس الأموال الأجنبية يقوم القائمون على المشروع بترويج فكرة مفادها أن "ابرز ما يميز المنطقة الصناعية الزراعية كونها الأولى من نوعها في الشرق الأوسط، وكونها أول منطقة تركز بشكل أساسي على الصناعات الزراعية، مع توفير المرافق والمنشآت الصناعية ومنطقة خدمية، وبنية حديثة بالإضافة إلى ميزة تقديم المنح الخاصة بالتمويل مما يساهم في خفض التكاليف وزيادة العوائد مع تقديم تسهيلات لوجستية خارج المنطقة الصناعية الزراعية من شأنها تسهيل العمليات التجارية للمستثمرين". (دعنا، 2013).

ومن أسباب دعم السلطة الفلسطينية للمشروع :

- يوجد لدى السلطة الفلسطينية قناعة بأن القطاع الزراعي الفلسطيني يحتاج إلى تطوير بنيته التحتية، خاصة التصنيعية والتسويقية، هذا الموقف يدعمه أغلب مؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني والأجنبي ويدعمه القطاع الخاص الفلسطيني، وبالتالي يأتي مشروع المنطقة الصناعية ضمن هذه الرؤية للسلطة الفلسطينية .

- تؤمن السلطة الفلسطينية أن هذا المشروع سيزيد من حجم التبادل التجاري الفلسطيني العربي مقابل حجم التبادل الفلسطيني الإسرائيلي "مما يزيد من تنوع الأسواق المستهدفة ويقلل من الاعتماد على السوق الإسرائيلي" وتقلباته ومنافسته.

- أستغل المشروع من قبل السلطة الفلسطينية لتطوير البنية التحتية والسياحية والتعليمية والخدماتية لمنطقة أريحا والأغوار الوسطى، هذه المنطقة عانت لفترة طويلة من إجراءات الاحتلال المختلفة والتي أدت إلى انهيار هذه البنى في المنطقة ، ملحقات مشروع المنطقة الصناعية جاء كفرصة مناسبة لتنفيذ مشاريع تطويرية في المنطقة .
- تعتقد السلطة أن المشروع سيضبط وينظم جزءاً هاماً من القطاع الزراعي - الصناعي وبما سيعود عليها بفوائد ضريبية في المستقبل ويزيد من عوائد القيمة المضافة .
- كذلك تعتقد السلطة أن المشروع سيوفر وظائف جديدة ومتنوعة التخصصات بشكل عام وسواء بشكل مباشر أو غير مباشر .
- أخيراً ، تعتقد السلطة أن المشروع سيدعم ويطور عدداً من شركات القطاع الخاص مما سيزيد من قدرتها على المنافسة والاستثمار ويقوم بنقل "knowledge of enterprise" الدولية للقطاع الخاص الفلسطيني .(حمودة ،2012).

#### 2.15.2.1.2 أهم الصناعات الزراعية التي يمكن للسلطة الفلسطينية دعمها في منطقة الأغوار

بالإضافة للصناعات التقليدية مايلي (عبد الرازق والزغموري ، 2010):-

- \*صناعة الأعلاف : تعود صناعة الأعلاف في الأراضي المحتلة إلى بداية احتلال الضفة والقطاع حيث أقيم مصنع شركة أعلاف الديك الذهبي عام (1969) في نابلس وخلال عمر الاحتلال انشئ العديد من مصانع الاعلاف كان آخرها مصنعان خلال الانتفاضة الأولى الأول في رام الله والثاني في بيت أمر الخليل .
- \*صناعة الزيت والصابون: تعود هذه الصناعة إلى مئات السنين وان كانت كيفية التصنيع قد اختلفت من جيل لآخر وواكبت التطور التكنولوجي ، وتشير الإحصائيات إلى الاختلاف في أعداد المعاصر العاملة من عام لآخر وذلك تبعاً لموسمية إنتاج محصول الزيت .
- \*تصنيع منتجات الثروة الحيوانية : وتصنيع مشتقات الحليب بالأساس من لبن ولبننة وجبنه وحليب مبستر .

\*الخضار والفواكة : مثل إنتاج رب البندورة وبعض الأصناف الأخرى قد تم إنشاء وحدات تصنيع محاصيل زراعية من الخضار والفواكة .

#### 16.2.1.2 : القوانين والتشريعات المتعلقة باستخدام الأراضي.

في ضوء اتفاقيات أوسلو وكباقي أجزاء الضفة الغربية وقطاع غزة تم تقسيم محافظة أريحا إلى مناطق ("أ"، "ب" و " ج")، والتشريعات في هذه المناطق الثلاث تختلف من منطقة إلى أخرى، وهي تتكون من عدة قوانين من تشريعات مختلفة منها القوانين العثمانية والبريطانية

التي تعود إلى عهد الانتداب البريطاني، والقوانين الأردنية. القوانين الحالية التي تم تطويرها ومراجعتها من قبل السلطة الفلسطينية، أما بالنسبة للقوانين الأردنية التي لا زال معمول بها، فهي قديمة وينقصها المعلومات المطلوبة لمواجهة المشكلات الناجمة عن نمو المدينة. وبالرغم من ذلك هناك جهود كبيرة تبذلها الوزارات الفلسطينية من أجل تطوير العديد من القوانين المختصة بحماية البيئة وتنظيم التخطيط. إلا أن مجمل هذه القوانين لا زالت تخلو من القوانين الضابطة للتصرف بالأراضي الزراعية داخل النسيج الحضري. (فريجات، 2008).

إن السيطرة الإسرائيلية على المنطقة (ج) وجزئياً على منطقة (ب) تقف عائقاً أمام التنمية المتوقعة. بعد مرور نحو أربعة عقود على الاحتلال الإسرائيلي، تركت أريحا بدون مؤسسات تقوم بمعالجة المشكلات التي تبرز في تلك المنطقة، والمؤسسات التي أنشأتها السلطة الفلسطينية لا زالت لا تستطيع مد سيادتها على كافة مناطق المحافظة وخاصة أن منطقة " ج " التي تشكل نسبة (70) بالمائة من مساحة المحافظة هي تحت السيطرة الإسرائيلية. وعلى سبيل المثال تم عزل قرية العوجا عن جسم المحافظة، على الرغم أنها تقع ضمن المنطقة (أ) ويمنع على الفلسطينيين دخولها أو الخروج منها إلا بتصريح أو من حملة هويات القرية نفسها أو مدينة أريحا. الفلسطينيون مقيدين من فعل أو تنفيذ مخططاتهم، ولا يحق لهم القيام بأي عمل بدون موافقة إسرائيلية. مجلس بلدية مدينة أريحا يرسم السياسات ويضع الأولويات للمشاريع، وهذا يعتمد على الموازنة وعلى خطط وزارة الحكم المحلي، هناك برامج مختلفة لكافة القطاعات الصحية والبيئية والعمرانية . (فريجات، 2008).

### 17.2.1.2 السياسات اللازمة لنمو وتطوير القطاع الزراعي.

فيما يتعلق بالإنتاج النباتي والحيواني (رضوان، 2010):-

- زيادة الإنتاجية لوحدة الإنتاج وتوفير ربحية معقولة للمنتجين .
- تكثيف أنشطة البحث والإرشاد الزراعي، وقاية المزروعات، والخدمات البيطرية.
- حماية البلاد من دخول الآفات والأمراض، وترشيد استخدام مدخلات الإنتاج، ومراعاة استخدام وسائل لمكافحة الآفات تكون أكثر أماناً للبيئة وصحة الإنسان .
- توفير التمويل اللازم لتبني التقنيات الحديثة في الإنتاج .
- تشجيع العمل الجماعي والتعاوني بين المزارعين .
- تطوير خدمات البنية التحتية:-
- 1 - شق طرق زراعية جديدة وإعادة تأهيل الطرق القديمة .
- 2 - زيادة انتشار مكاتب الخدمات الزراعية والبيطرية في المناطق الزراعية .
- ضرورة مشاركة المزارعين في تحديد الاحتياجات والمساهمة في التكاليف .



- تنويع الإنتاج الزراعي وتحقيق الأنظمة الزراعية المتكاملة .
- تطوير بدائل لأنظمة الإنتاج الحالية .
- مراعاة التكامل بين الإنتاج النباتي والحيواني على مستوى المزرعة أو القرية .
- تطوير وتكثيف أنشطة الإرشاد الزراعي والبحث التطبيقي .

## 2.2 المبحث الثاني: الدراسات السابقة:

يتفق أغلب العاملين في البحث العلمي على أن البحوث والدراسات السابقة تلقي الضوء على الكثير من القضايا التي تفيد الباحث في دراسته فيما يتعلق بإجراءات بحثه المختلفة، مثل صياغة أسئلة الدراسة وفرضياتها، وتحديد عينة الدراسة، والأدوات المستخدمة، وأساليب المعالجة الإحصائية. وتتمثل نقطة البدء في معظم البحوث في الدراسة التحليلية الناقدة الواعية للدراسات والبحوث السابقة، فمن خلال هذه الدراسات يستطيع الباحث أن يعيد إختبار بعض النتائج التي توصل إليها الباحثون في مجالات قديمة أو حديثة. أو يدخل متغيرات جديدة لها قيمتها العلمية، ويمكن القول هنا إن الرجوع إلى الدراسات السابقة يعد مرحلة رئيسة في البحوث العلمية، إذ تمكن الباحث من التعرف إلى النتائج التي تم التوصل إليها من قبل الباحثين السابقين الذين تناولوا موضوعات مشابهة وذات صلة بموضوع دراسته، وإن الرجوع إلى مثل هذه الدراسات يبعث مزيداً من الإستبصار بموضوع الدراسة. وفي ضوء ذلك قمنا بتناول دراسات أولية في هذا الصدد، موضحة موضوع كل منها وأهدافها والنتيجة التي توصلت إليها كل دراسة على حدة و فيما يأتي عرض لبعض من الدراسات التي تناولت موضوع الأغوار الفلسطينية:

### 1.2.2 الدراسات العربية:

- دراسة عياط (2013) هدفت هذه الدراسة إلى التعرف إلى أهمية انشاء سلطة تطوير حوض نهر الأردن في فلسطين، والتعرف على واقع الأغوار الفلسطينية، ومعرفة اهميتها في التنمية الاجتماعية والاقتصادية، ودور هذه السلطة في ادارتها للمصادر الطبيعية في المنطقة، وبينت الدراسة أهمية المنطقة الاستراتيجية من الناحية الزراعية والمائية(اقتصاديا واجتماعيا). استخدم الباحث المنهج الوصفي في هذه الدراسة، خلصت الدراسة إلى أن هناك أهمية كبيرة في إنشاء سلطة لتطوير حوض نهر الأردن تكمن في أسباب سياسية وطنية لدعم الوجود الفلسطيني، بالإضافة إلى أسباب تنموية تتعلق في توحيد جهود التنمية في منطقة الأغوار وإعادة إحياء المنطقة، وأشارت نتائج المقابلات بأن تكون تلك السلطة أو المؤسسة غير حكومية لكنها تحظى بدعم حكومي وباهتمام مجتمعي .

وأوصت الدراسة بضرورة العمل الفوري على إنشاء سلطة تطوير حوض نهر الأردن لتتولى عملية التخطيط الشامل؛ لتثبيت السيادة الفلسطينية وخلق تنمية حقيقية لتلك المنطقة، والعمل على إجراء دراسات لحاجات منطقة حوض نهر الأردن، من حيث البنية التحتية وإمكانات الاستثمار في كافة القطاعات، وتصنيف الأراضي الزراعية من حيث الاستخدام والإنتاج، وضرورة العمل على توثيق

المصادر الطبيعية التي تتمتع بها منطقة حوض نهر الأردن، ومتابعة الانتهاكات والسرقات التي تعرضت لها، وتشجيع القطاع الخاص على الاستثمار في منطقة حوض نهر الأردن، لتشجيع السكان على الصمود هناك، وجذب سكان جدد للمنطقة من خلال خلق فرص عمل جديدة. دراسة نحاس(2012).

### بعنوان "إسرائيل والأغوار بين المفهوم الأمني وإستراتيجيات الضم "

عرضت الدراسة في فصلها الأول خلفية عامة عن الأغوار والسياسات الاسرائيلية تجاه الأغوار وكما ذكرت أيضا خطة (ألون) ، وبالإضافة الى وجود عسكري بواسطة نقاط استيطانية؛ فمنذ احتلال إسرائيل للأراضي الفلسطينية عام (67) وهي تحتكر وتدمر وتستهدف مصادر مياه المنطقة، وهذا كله تسبب في تدمير آلاف الدونمات من الأراضي المزروعة وتحويلها إلى تصحر؛ وبينت الدراسة أن إسرائيل قامت بتخريب(9) آبار وسرقت مصادر المياه المعتمدة على الآبار الإرتوازية وتجفيفها كما حصل في الأغوار الشمالية، ما أضر المواطنين والمزارعين هناك للانتفاع من مياه شركة المياه الاسرائيلية (ميكروت) لسد احتياجات الزراعة.

وكما ذكرت الدراسة مواقف الحكومات الاسرائيلية من الأغوار وبينت هذه الدراسة الأهمية السياسية الاستطانية للأغوار من منظور إسرائيل، وكذلك بينت الأهمية الاقتصادية من منظور إسرائيل وكذلك بينت الدراسة الاستنزاف الاسرائيلي لحوض نهر الأردن وأن الاستنزاف غير من طبيعة المنطقة إذ يتعرض حوض نهر الأردن إلى عمليات نهب وتغيير ملامح من قبل الاحتلال الاسرائيلي وكذلك بينت الدراسة معاناة الفلسطينيين للوصول إلى الماء ، كما وجاء في الدراسة المبادئ الاستراتيجية الاسرائيلية والتي تعتبر أن الأغوار مناطق إستراتيجية ومن أهم ما جاء في هذه المبادئ هو تحقق الأهداف الاسرائيلية في سلب المياه العربية لاسيما المياه المخصصة للزراعة. والاستنتاج الآخر ان هناك محاولة مثبتة من الجانب الاسرائيلي لربط وضعية القدس داخل إسرائيل ببقاء الأغوار تحت السيطرة الإسرائيلية.

### دراسة جراد(2011).

#### بعنوان "تحديات الأمن البيئي في أريحا والأغوار" .

هدفت الدراسة الى تشخيص واقع بيئة أريحا والأغوار ذات المكانة الحيوية لحاضر الشعب الفلسطيني ومستقبله، وسلة الغذاء الوطني والمصدر المهم لتصدير المحاصيل الزراعية ذات القيمة الاقتصادية: (الموز والنخيل والورود والأزهار والحمضيات والخضار). والمنطقة الحدودية وبوابة فلسطين الشرقية والموقع السياحي الأثري التاريخي والديني والبيئي ذي التنوع البيئي الفريد من نوعه. وللمحافظة عليه يجب ان تسلط الضوء على ما يتعرض له من تلوث وتدهور جراء عوامل طبيعية و داخلية وسياسات

الاحتلال الاسرائيلي وممارساتها، وتأثيراتها على الأمن البيئي بالمنطقة ، وقد اظهرت الدراسة خصوصية بيئة أريحا والأغوار .

وخلصت الدراسة الى التوصيات الآتية:

- دعوة المؤسسات الرسمية والشعبية ذات العلاقة بالبيئة لوضع خطة وطنية متكاملة لمواجهة تحديات الأمن البيئي في أريحا والأغوار من منظور مفهوم الأمن الشامل.

- تشجيع السياسة الوطنية الزراعية للتحويل نحو الزراعة النوعية الملائمة لبيئة أريحا والأغوار ودعمها وخاصة الأنواع ذات القيمة الاقتصادية والبعد الاستراتيجي للاقتصاد الوطني .

- دعوة المؤسسات الرسمية والقطاع الخاص للاهتمام والعناية بالسياحة الأثرية والدينية والبيئية .

- إعادة إحياء وتنشيط المرصد الحضري بالتعاون والشراكة بين جامعة القدس والأكاديمية الفلسطينية للعلوم الأمنية ووضع أصحاب القرار بصورة مؤشرات الرصد الحضري أولاً بأول لاستدراك السياسات والإجراءات المتبعة .

- دعوة دول الجوار المشاطئة لنهر الأردن والبحر الميت وروافده لاتباع سياسات تحافظ على هذه الثروة التاريخية والعمل على الحد من التلوث الجاري .

- دعوة المؤسسات الرسمية والقطاع الخاص والمواطنين للاهتمام باستخدام الطاقة الشمسية المميزة في أريحا والأغوار ، لما لها من فوائد في الحد من التلوث وتوفير المقدرات.

- دعوة سلطات الحكم المحلي والمجالس البلدية والقروية في أريحا والأغوار وعلى المستوى الوطني لتوفير حلول ناجعة لمياه الصرف الصحي والمجاري وتوفير أماكن مناسبة للنفايات.

- مواجهة سياسة الاستيطان الإسرائيلية وإجراءات الاحتلال العسكرية والأمنية وأطماعه بضم الأغوار بسياسة وطنية ممنهجة.

دراسة عنبوسي، واسحق(2011).

بعنوان "واقع وتحديات المياه في وادي الأردن" .

لقد هدفت الدراسة التعرف إلى واقع المياه في وادي الأردن، وتقصي دور الاحتلال الاسرائيلي في السيطرة على مياه وادي الأردن، وايضا تسليط الضوء على انعكاسات ذلك على الوجود الفلسطيني بوادي الأردن.

واهم ماجاء في نتائج هذه الدراسة ان منطقة وادي الأردن تحتل اهمية خاصة لدى جميع أطراف الصراع بفلسطين، لما تشكله من منطلقات مهمة لدى كل طرف، فيسعى الجانب الفلسطيني الى تعزيز صمود المواطن الفلسطيني بوادي الأردن، في حين تسعى اسرائيل الى الاحتفاظ بوادي الأردن لدواعٍ أمنية، وترى بأن وادي الأردن يشكل لها خطا متقدما في اي حرب مستقبلية قادمة من جهة الشرق، وكذلك يرى الباحث ان اسرائيل تعزز من تواجدها في وادي الأردن عن طريق تكثيف الاستيطان والاستمرار في مصادرة الأراضي، والضغط على المواطنين الفلسطينيين بوادي الأردن لإجبارهم على ترك اراضيهم من خلال سلسلة من الاجراءات بدأت منذ عام (1967) وهي مازالت مستمرة.

#### - دراسة رضوان (2010).

دراسة بعنوان (الأهمية الاقتصادية للقطاع الزراعي الفلسطيني)، وهدفت هذه الدراسة إلى التعرف على طبيعة العلاقة بين القطاع الزراعي والاقتصاد الفلسطيني، والتعرف على خطط التنمية والسياسات اللازمة لتطوير القطاع الزراعي الفلسطيني، وتوصل الباحث إلى عدد من النتائج أبرزها ضرورة إعادة النظر في السياسات الوطنية والكلية بما يعكس الواقع والحاجات والأولويات الفلسطينية خاصة وان العديد من الدول والمؤسسات المانحة والصناديق وعلى رأسها البنك الدولي قد بدأت تعيد الاعتبار للزراعة حيث أصبحت تصدر أولوياتها. وأوصت الدراسة بعدد من التوصيات أبرزها ضرورة تحديث وتطوير السياسة الزراعية الفلسطينية والبرنامج التنفيذي واعتمادها كإطار ومرجعية إلزامية وبشكل خاص في ضوء الارتفاع الكبير في أسعار المجاورة أو في الدول المجاورة أو في الدول الزراعية المنافسة على المستوى العالمي، ويتم ذلك بشكل رئيسي من خلال الانخفاض النسبي للإنتاجية وارتفاع مستويات تكاليف الإنتاج في فلسطين، وتخلف مستوى نوعية المنتج والخدمات التسويقية المساندة له بالمقارنة مع ما هو سائد في الأسواق العالمية.

#### - دراسة الترتير واخرون (2010).

دراسة بعنوان (التنمية الريفية المستدامة) وهدفت الدراسة إلى التعرف على مفهوم التنمية الزراعية ووسائلها ومعيقاتها، إضافة إلى توضيح العلاقة بين التنمية الزراعية ووجوه التنمية الأخرى ، وتوصلت الدراسة بنتائج كان من أهمها أن المعوقات برزت في ثلاثة مجالات : الأول التعليم وذلك من خلال عدم كفاية المؤسسات التعليمية، والتركيز على الدراسات النظرية، ثانيا البحث : وذلك من خلال عدم توفير الخلفية الملائمة للعملية التعليمية ،

وعدم الاهتمام بالبحوث التطبيقية ، ثالثا : التكنولوجيا : وذلك من خلال عدم خلق تبعية بين الصناعات التحويلية والاقتصاد الراسمالي العالمي .

- دراسة زايد (2010) .

دراسة بعنوان (تأثير الخطة الوطنية 2010-2012 على تنمية القطاع الزراعي في توفير الخدمات المساندة) و يتمثل الهدف الرئيس لهذه الدراسة في تحديد مدى تأثير الخطة الوطنية (2010-2012) على القطاع الزراعي في توفير الخدمات المساندة. تتبع أهمية الدراسة لما للقطاع الزراعي أهمية كبيرة في الاقتصاد الفلسطيني فهو يعد القطاع الثالث لاستيعاب الأيدي العاملة في فلسطين، لذلك قد تساهم هذه الدراسة في جمع المعلومات عن هذا القطاع الثالث لاستيعاب الأيدي العاملة في فلسطين ومعرفة العوائق التي تواجه هذا القطاع . شملت عينة الدراسة على عدد من المزارعين وكذلك عدد من الفاعلين الاساسيين في قطاع الزراعة وصناعة القرار في خطط التنمية .

خرجت هذه الدراسة بمجموعة من التوصيات كان اهمها : الاهتمام بالقطاع الزراعي وان تهدف للحد من المشاكل التي تواجه تطور وتقدم هذا القطاع الحيوي .

- دراسة النجوم (2000).

دراسة بعنوان ( دراسة إمكانية تنمية إقليم الأغوار الفلسطينية وإقامة قطب نمو موازي لأريحا)، وهدفت هذه الدراسة إلى إبراز الخصائص والمزايا الخاصة بإقليم الأغوار وإمكانيات النمو والتطور بهذه التجمعات العمرانية، كما هدفت الدراسة أيضا إلى اقتراح حلول للمشاكل التي يعاني منها السكان بالإقليم خاصة سكان التجمعات العمرانية الواقعة بالأغوار الشمالية والوسطى، وقد توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج أبرزها أكدت على أهمية القطاع الزراعي بالأغوار وإمكانية تطوير هذا القطاع، واقتراح مركز إداري في منطقة الجفتلك وذلك لعدم وجود مركز إداري وعمراني بإقليم الأغوار الفلسطينية، باستثناء مدينة اريحا .

وقد أوصت الدراسة بعدد من التوصيات أبرزها إنشاء سلطة للأغوار الفلسطينية لتعنى بمصالح هذا الإقليم، والاستفادة القصوى من هذه المنطقة لتميزها بمزايا مناخية خاصة، والعمل على تطوير المخططات الهيكلية في منطقة الجفتلك .

## 2.2.2 دراسات باللغة الانجليزية :

### MAAN development center (2013) –1

#### Restricted access and consequences ( Jordan valley)

وأشارت دراسة 'تقييد الوصول في الأغوار' حول المياه، بأنه منذ عام (1967) سعت إسرائيل لتدمير (140) مضخة ماء، كما صادرت أكثر من (162) مشروعاً مائياً للزراعة، أنشئ في ظل إدارة الحكم الأردني، فبعد أن كان في الأغوار (774) بئراً تقلص العدد إلى (328) في عام (2005). كما أشارت الدراسة لقيود البناء التي جاءت نتيجة اتفاق (أوسلو) الذي اعتبر أن (95%) من أراضي الأغوار مناطق 'ج'، والتي تسيطر فيها المجالس الإقليمية للمستوطنات على (50%) من الأغوار ، ولفتت الدراسة إلى قيود الحركة والتنقل، ففي الوقت الذي يصارع فيه الشعب الفلسطيني من أجل حقه في حرية التنقل، تعتبر الأغوار أحد أكثر المناطق التي عليها قيود في العالم.

كما ناقشت الدراسة الزراعة في الأغوار وعرضت الأثر البيئي لاستخدام المبيدات الزراعية في الأغوار، وقد تبين ان (96%) من الأراضي الزراعية و (87%) من الأراضي البعلية في الضفة الغربية تعامل بقسوة من خلال مبيدات مؤذية وغير قانونية، كما تطرق التقرير للمياه العادمة التي تصرف في أراضي الأغوار وتسبب ضرراً كبيراً للبيئة، وقد تصل للمناطق السكنية وتنتشر العديد من الأمراض. وقد تطرقت الدراسة أيضاً إلى انه ونتيجة قلة المياه المتوافرة بسبب القيود الإسرائيلية والسيطرة على الآبار يعتمد بعض المزارعين في الأغوار الوسطى، مثل: العقربانية، النصارية، بيت حسن، عين شيبلي والجفتك، إلى ري مزرعاتهم بالمياه العادمة، والنتائج الصحية تبعاً تكون كارثية على الصحة العامة وصحة التربة والحياة النباتية.

### 2- ليموندي (2012).

دراسة بعنوان (الاثـر الاجتماعي والاقتصادي للمستوطنات على المياه والاراضي والاقتصاد الفلسطيني ) هدفت هذه الدراسة الى التعرف على اثار المستوطنات الاسرائيلية والمستوطنين على الاراضي الفلسطينية والموارد المائية الفلسطينية . وجدت الدراسة ان المستوطنات الاسرائيلية صادرت ما نسبته (31.5%) من الاراضي الزراعية في فلسطين ، اضافة الى ان اسرائيل تسيطر على مصادر المياه وتضع العراقيل امام اصدار رخص للسماح بحفر الابار الارتوازية ، كما ان اسرائيل تقيم المنشآت الصناعية على الحدود المتاخمة للفلسطينيين وذلك بهدف نقل التلوث الصناعي اليهم ، كما ان العديد من مقالب النفايات تقع في المناطق الفلسطينية الواقعة تحت السيطرة الاسرائيلية وخاصة القدس المحتلة .

### 3- معهد الابحاث وسياسة الغذاء العالمي في واشنطن (2008).

**دراسة بعنوان (التممية الزراعية)** وقد خلصت الدراسة الى ان سياسة الاستراتيجية للتممية الزراعية التي تقودها مع برنامج الدعم الحكومي ضروري لتحقيق اقتصاد سريع النمو على نطاق الحد من الفقر ، والى التحول الهيكلي على مدى العقود الثلاث واصلت بيئات سياسية محلية ودولية للتمييز ضد التتمية الزراعية في البلدان الاقل فقرا ، حيث الاهمال المتزايد للزراعة في نظرية التتمية والبحوث الاقتصادية وخلص الباحثون الى ان التحيز في المناطق الحضرية لا يزال يشكل عائقا وعقبة كبرى للاستمرار والنمو المستدام والحد من الفقر في البلدان الاقل نموا .

### 4- دراسة (بتسيلم) - مركز المعلومات الإسرائيلي لحقوق الإنسان في الأراضي المحتلة، بعنوان (2011 ,Israel's Policy in the Jordan Valley and Northern Dead Sea)

(نهب واستغلال: سياسة إسرائيل في منطقة غور الأردن وشمال البحر الميت-2011).

وأهم ماجاء في هذه الدراسة هو اتباع إسرائيل في غور الأردن وشمال البحر الميت سياسة تقوم على استغلال الموارد في المنطقة بصورة مكثفة وبأحجام تفوق كثيرا باقي مناطق الضفة الغربية، والتي تجسد نواياها في الضم الفعلي لغور الأردن وشمال البحر الميت لدولة إسرائيل. وسيطرت إسرائيل على معظم أراضي المنطقة بوسائل مختلفة.

جرى نهب آلاف الدونمات من النازحين الفلسطينيين التي استعملت لإقامة المستوطنات الأولى في المنطقة، بدءا من العام (1968) وعلى امتداد سنوات السبعينات ، وتم إغلاق حوالي (20%) من الاراضي في المنطقة بواسطة تعريفها محميات طبيعية، رغم أن القليل منها تم تطويره وإعداده للزوار . وسيطرت إسرائيل من خلال هذه الوسائل على (77,5%) من أراضي المنطقة كما تمنع الفلسطينيين من البناء، والمكوث أو استعمالها ، هذه السياسة تقطع التواصل الفلسطيني وهي تعزل البلدات الفلسطينية في المنطقة.

وسيطرت إسرائيل على معظم مصادر المياه في المنطقة وهي تخصصها للاستعمال الحصري تقريبا للمستوطنات، كمية المياه المخصصة للمستوطنات تساوي من حيث الحجم حوالي ثلث كمية المياه المتوفرة لحوالي (2,5) مليون فلسطيني من سكان الضفة الغربية.

كما ان سيطرة إسرائيل على معظم اراضي المنطقة يحول دون التوزيع المتساوي لموارد المياه بين البلدات الفلسطينية المختلفة أو نقل المياه إلى بلدات فلسطينية خارج المنطقة.



وكذلك سياسة التخطيط الإسرائيلية في منطقة غور الأردن تمنع الفلسطينيين من أي بناء أو تطوير بلداتهم ، وبالإضافة إلى ذلك، فإن الدراسة تذكر ان إسرائيل أقامت في منطقة غور الأردن مواقع لتكرير المجاري ودفن النفايات التي تصل من إسرائيل والمستوطنات.

وجاء في الدراسة: إن القانون الدولي يحظر إقامة المستوطنات في المناطق المحتلة واستغلال موارد المنطقة المحتلة. و تدعو (بتسيلم) إسرائيل إلى إخلاء المستوطنات، وتمكين الفلسطينيين من الوصول إلى جميع المناطق التي أغلقت في وجوههم والسماح لهم باستعمال مصادر المياه لتلبية احتياجاتهم. بالإضافة إلى ذلك، ينبغي على إسرائيل أن ترفع القيود التي تفرضها على حركة السير في المنطقة وإتاحة البناء والتطوير في البلدات الفلسطينية. إلى جانب ذلك، ينبغي على إسرائيل إخلاء المصانع التي تريح من المكونات المعدنية وموارد الطبيعة الأخرى في المنطقة ومواقع صرف المكاره الإسرائيلية( بتسيلم - مركز المعلومات الإسرائيلي لحقوق الإنسان في الأراضي المحتلة).

#### 5- كرزيم (1999).

دراسة بعنوان (نحو تنمية زراعية بديلة ومعتمدة على الذات) هدفت هذه الدراسة الى التعرف على اليات التنمية الزراعية البديلة ووسائل توفيرها ذاتيا . خرجت هذه الدراسة بمجموعة من الاستنتاجات كان من اهمها الجهل بالافات الزراعية السبب الرئيس في توقف التنمية الزراعية في فلسطين اضافة الى ان تجارب البادائل الزراعية يعتبر عنصراً أساسياً في عملية التنمية الزراعية المعتمدة على الذات .

### 3.2.2 تعقيب على الدراسات السابقة

- تناولت الدراسات السابقة العديد من المواضيع التي تدور حول الموضوع الذي تناولته الباحثة وهو أهمية الأغوار الفلسطينية والمشاريع الزراعية التي تعمل على جذب السكان للمنطقة وجاء ذلك في دراسة نجوم (2000) والذي أبرز في دراسته الخصائص والمزايا الخاصة بإقليم الأغوار وامكانيات النمو والتطور بهذه التجمعات العمرانية، وتناولت كذلك دراسة رضوان (2010) الأهمية الاقتصادية للقطاع الزراعي الفلسطيني التي هدفت الى التعرف على طبيعة العلاقة بين القطاع الزراعي والاقتصادي الفلسطيني، والتعرف على خطط التنمية والسياسات اللازمة لتطوير القطاع الزراعي الفلسطيني .

وتناولت كذلك الدراسة التي اجراها الترتير وآخرون (2010) التنمية الريفية المستدامة والتي هدفت الى التعرف على مفهوم التنمية الزراعية ووسائلها ومعيقاتها والتي وضحت العلاقة بين التنمية الزراعية ووجود التنمية الأخرى .

وكما بحثت الدراسة التي اجراها زايد (2010) "تأثير الخطة الوطنية (2010-2012) على تنمية القطاع الزراعي في توفير الخدمات المساندة " في أهمية القطاع الزراعي في الاقتصاد الفلسطيني فهو يعد القطاع الثالث لاستيعاب الأيدي العاملة في فلسطين .

وتطرقَت الدراسة التي اجراها ليموندي (2012) الى التعرف على أثر المستوطنات الاسرائيلية والمستوطنين على الاراضي الفلسطينية، حيث أن المستوطنات الاسرائيلية صادرت ما نسبته (31.5%) من الاراضي الزراعية في فلسطين، وبينت كذلك دراسته أن اسرائيل تسيطر على مصادر المياه وتضع العراقيل أمام اصدار رخص للسماح بحفر الآبار الارتوازية .

وأظهرت دراسة جراد (2011) خصوصية بيئة أريحا والأغوار ومميزاتها التي تمثل أخفض منطقة مسكونة في العالم كونها أكبر دفيئة طبيعية وذات مناخ ملائم للزراعة وبها أراضٍ زراعية خصبة وهي سلة الغذاء الوطني والمصدر المهم لتصدير المحاصيل الزراعية

وعرضت الدراسة التي اجراها نحاس (2012) خلفية عامة عن الأغوار والسياسات الاسرائيلية تجاه الأغوار وموقف الحكومات الاسرائيلية من الأغوار الفلسطينية، والمبادئ الاستراتيجية التي تعتبر أن الأغوار مناطق استراتيجية ومن هذه المبادئ هو تحقق الأهداف الاسرائيلية في سلب المياه العربية لا سيما المياه المخصصة للزراعة .

وبينت الدراسة التي اجراها (عياط، 2013) أن هناك أهمية كبيرة في إنشاء سلطة لتطوير حوض نهر الأردن تكمن في أسباب سياسية وطنية لدعم الوجود الفلسطيني، بالإضافة إلى أسباب تنموية تتعلق في توحيد جهود التنمية في منطقة الأغوار وإعادة إحياء المنطقة.

وتناولت كذلك دراسة عنبوسي، واسحق(2011) أهمية الأغوار الفلسطينية وأهمية منطقة وادي الأردن ومساعي الاحتلال الاسرائيلي إلى الاحتفاظ بوادي الأردن لدواعٍ أمنية.

وكما أشارت دراسة مركز معا(2013) المعنونه "بنقيد الوصول والعواقب في غور الأردن" إلى ان سياسة الاحتلال الاسرائيلي قد عطلت الكثير من المشاريع المائية والزراعية نتيجة سعيها الى السيطرة على المصادر الطبيعية في المنطقه كلها، وهو ما أكدته دراسة بتسليم(2011) المعنونه بالسياسة الإسرائيلية في غور الأردن وشمال البحر الميت.

كما وبينت دراسة معهد الابحاث وسياسة الغذاء العالمي في واشنطن (2008) ان التنمية الزراعية ضرورية لتحقيق إقتصاد سريع النمو.

### **أوجه التشابه بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة**

ان أوجه التشابه بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة تتمثل فيما يأتي :

- 1- استخدام المنهج الوصفي في أغلب الدراسات.
  - 2- معظم الدراسات استخدمت نفس المفاهيم .
  - 3- الدراسات التي تطرقت الى الأغوار الفلسطينية أوضحت جميعها بأهمية الأغوار الفلسطينية من الناحية الاقتصادية لاعتبار الأغوار سلة غذاء فلسطين لما تمثله الاغوار من ثلث مساحة الضفة الغربية.
  - 4- الدراسات التي اقتصت بمنطقة الأغوار اجمعت بأنها منطقة مهدده تهديدا مباشرا ومهمشة من قبل الاحتلال الاسرائيلي.
  - 5- تبين ان اسرائيل تسيطر سيطره كاملة على مصادر المياه على اختلاف انواعها، من خلال الدراسات التي خصت الأغوار الفلسطينية
- الفجوة المعرفية :**

بناء على مراجعة الدراسات السابقة والاطلاع على نتائج هذه الدراسات تبين أن هذه الدراسات لم تتطرق إلى موضوع السكان في الأغوار ، بالرغم من أن هذا الموضوع كما اسلفنا له أهمية اقتصادية واجتماعية وسياسية ولهذا فإن هذه الدراسة تغطي هذا الجانب غير المدروس سابقاً .

## الفصل الثالث

### منهجية الدراسة وإجراءاتها

من أجل تحقيق هدف الدراسة، وهو معرفة إلى أي مدى تساهم المشاريع الزراعية في خلق بيئة جاذبة للسكان في منطقة الاغوار الفلسطينية ، فقد تضمن هذا الفصل وصفا لمنهج الدراسة ومجتمعها وعينتها كما يعطي وصفا مفصلا لأداة الدراسة وصدقها وكذلك إجراءات الدراسة التي اتبعها الباحث لاستخلاص نتائج الدراسة.

#### 1.3 منهج الدراسة

تم استخدام المنهج الوصفي، منهجاً للدراسة، والذي يعرّف بأنه المنهج الذي يهدف إلى وصف الظاهرة، ويعبر عنها تعبيراً كميًا وكيفيًا، بحيث يؤدي ذلك إلى الوصول إلى فهم علاقات هذه الظاهرة إضافة إلى الوصول إلى استنتاجات وتعميمات تساعد في تفسير الظاهرة المدروسة، والتنبؤ بمتغيراتها.

#### 2.3 مجتمع الدراسة وعينتها

تكون مجتمع الدراسة من مجموعة من المزارعين والخبراء والمؤسسات الحكومية وغير الحكومية، بحيث يُمثل جميع القطاعات: القطاع الحكومي مؤسسات حكومية ذات علاقة، مديرية الزراعة ، سلطة الأراضي ، وسلطة جودة البيئة ، ومديرية الحكم المحلي ،سلطة المياه ،المحافظة ،المجلس الاقتصادي للتنمية واعادة الاعمار(بكدار) وبعض المجالس المحلية والبلديات .

القطاع غير الحكومي وتمثل في مدير مركز العوجا البيئي ، مدير مجموعة أريحا والأغوار ،الهيدرولوجيين الفلسطينيين ،اتحاد لجان العمل الزراعي ،جمعية اريحا التعاونية لأنتاج الثروة الحيوانية.

اما الخبراء فكانوا من اصحاب الخبرة في هذا المجال فتمثلوا: د. عامر مرعي اكاديمي في جامعة القدس ، د. عبد الناصر مكي خبير مشاريع في منطقة اريحا والاغوار ومسؤول

وحدة المشاريع في مؤسسة جايا ، د. اسماعيل دعيق وزير الزراعة في الحكومة السابقة وفيما يخص المزارعون تكونت العينة من معظمهم من كبار المزارعين في المنطقة . وقد تم اختيار عينة ملائمة من مجتمع الدراسة حجمها (30)، فقد شملت العينة (9) من كبار المزارعين، و(4) خبراء، و(5) مؤسسات غير حكومية، و(12) مؤسسة حكومية .

### 3.3 أداة الدراسة

لأجل تحقيق هدف الدراسة وهو معرفة ما مدى مساهمة المشاريع الزراعية في خلق بيئة جاذبة للسكان في منطقة الأغوار الفلسطينية ، فقد تمت مقابلة (30) من المؤسسات الحكومية وغير الحكومية ذات العلاقة ، وعدد من كبار المزارعين، وخبراء في مجال الزراعة وفي المشاريع التي تتعلق بالأغوار، فقد تمت المقابلة من خلال اسئلة معدة مسبقاً ملحق رقم ( 4.3 ) خاصة بكل فئة من الذين جرت مقابلتهم ، ويشير الملحق رقم (5.3) إلى أسماء الأفراد الذين تمت مقابلتهم ووظائفهم.

جدول رقم (8.3) الفئات التي تمت مقابلتها

الفئة	عدد المقابلات	ملاحظات
المؤسسات الحكومية	12	هناك تواجد عدد كبير من المؤسسات الحكومية فهم أصحاب القرار ومن يضع الخطط الاستراتيجية
المؤسسات غير حكومية	5	تنفيذ مشاريع مختلفة وجذب التمويل
الخبراء	4	للأطلاع على آرائهم للتطور المستقبلي
المزارعين	9	هم الأكثر قدرة على جذب السكان والعمال

### 1.3.3 صدق الأداة:

استخدم الباحث صدق المحكمين أو ما يعرف بالصدق المنطقي، وذلك بعرض المقابلة على (5) محكمين من ذوي الاختصاص (ملحق رقم 6.3 مرفق قائمة بأسماء المحكمين) بهدف التأكد من مناسبة أسئلة المقابلة لما أعدت من أجله، وقد تكونت المقابلة بصورتها الأولية قبل عرضها على المحكمين من اربعة محاور، وتكون كل محور من عدة اسئلة، إلا أن الباحثة أخذت بآراء المحكمين الذين رأوا بضرورة تغيير بعض الاسئلة وإلى إعادة صياغة بعضها الآخر ، حيث تم استبدال السؤال الثالث من (كيف ترى ان جذب السكان سيساهم في حماية الاغوار ؟) الى (هل تعتقد ان هناك ضرورة لجذب السكان ألى منطقة الاغوار ؟) في محور المؤسسات الحكومية وفي نفس المحور تم تغيير سؤال آخر وهو (هل تعتقد اذا

بقي الحال على ما هو خلال السنوات الخمس القادمة ستكون الاغوار اكثر تهديداً من الاستيطان؟) الى ( ما هي الفوائد من جذب السكان للاغوار ؟) ، حيث تم اضافة سؤال جديد لهذا المحور وهو (ما هي الاضرار والخسائر التي قد تحصل في حال بقي الوضع السكاني على ما هو عليه في الاغوار ؟).

المؤسسات غير حكومية فقد تم تعديل ما يأتي :

السؤال الاول تم تعديله من ( هل يوجد لدى مؤسساتكم مشاريع تساعد في جذب السكان وما هي هذه المشاريع ؟) الى سؤالين وهما (هل يوجد لدى مؤسساتكم مشاريع تساعد في جذب السكان ؟) و ( ما هي هذه المشاريع ؟) وتم اضافة سؤالين جديدين وهما ( كيف يمكن لمؤسساتكم المساهمة في جذب السكان عن طريق المشاريع الزراعية ؟) و ( ما هي خططكم المستقبلية لجذب السكان الى منطقة الاغوار الفلسطينية ؟) .

المزارعون :

تم تغيير صياغة السؤال الثالث من ( هل تقبل ان تأتي عائلات للعمل في الزراعة في الاغوار ؟) الى ( هل تحبذ وتشجع ان تسكن عائلات للعمل في الزراعة في الاغوار الفلسطينية؟) وتم تغيير السؤال الخامس من ( ما هي تأثيرات الاستيطان على استقراركم في الاغوار ؟) الى ( هل تفكر بالبقاء في الاغوار أم هجرة الاغوار ؟) وبذلك أصبحت المقابلة بصورتها النهائية مكونة من أربعة محاور لكل محور أسئلته الخاصة .

### 4.3 خطوات تطبيق الدراسة

قام الباحث بالخطوات الآتية:

- 1- التأكد من صدق أداة الدراسة.
- 2- أخذ الإذن الخطي بمقابلة أفراد عينة الدراسة.
- 3- إجراء (30) مقابلة مع ممثلي المؤسسات الحكومية ذات العلاقة وعدد من كبار المزارعين، وخبراء في مجال الزراعة وفي المشاريع التي تتعلق في الأغوار، ومؤسسات غير حكومية.
- 4- تحليل نتائج المقابلة وفق أسئلتها.
- 5- بعد استخلاص النتائج، قامت الباحثة بتفسيرها ومناقشتها، و ثم صاغت التوصيات المناسبة.

## الفصل الرابع

### 1.4 نتائج الدراسة

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة مدى اهمية المشاريع الزراعية في خلق بيئة جاذبة للسكان في الاغوار الفلسطينية ، ولتحقيق هدفها فقد تمت مقابلة (30) من ممثلي المؤسسات الحكومية ذات العلاقة وعددهم (12) مديريات، وهي: الزراعة ، سلطة الأراضي ، الحكم المحلي ، محافظة أريحا والأغوار ، سلطة جودة البيئة وسلطة المياه وبعض المجالس والبلديات، والمجلس الاقتصادي الفلسطيني للتنمية واعادة الاعمار(بكدار)، و من كبار المزارعين وعددهم(9)، وخبراء في مجال الزراعة وفي المشاريع التي تتعلق بالأغوار وعددهم (4)، ومؤسسات غير حكومية وعددهم(5) وبعد تحليل المقابلات، يعرض الباحث النتائج التي توصلت إليها الدراسة:

#### 1.1.4 النتائج المتعلقة بالمؤسسات الحكومية :

السؤال الاول :

**هل يوجد لدى وزارتك او مؤسستكم خطة لعمل مشاريع زراعية تساهم في استقطاب السكان ؟**

لقد تبين من خلال المقابلات التي تم اجراؤها مع العديد من المؤسسات الحكومية بما يخص وجود خطط لعمل مشاريع زراعية تساهم في استقطاب السكان ان مؤسسات القطاع العام تهتم بوضع الخطط الاستراتيجية الوطنية في مجالات مختلفة مثل المجال البيئي وادارة المصادر الطبيعية بطريقة مستدامة وهذا ينتج عنه بعض الاهداف السياسية التي تخدم الجانب الزراعي وتهتم ايضاً بالبنية التحتية بشكل عام ووضع خطط لتأهيل الاراضي ومكافحة التصحر وايضاً الاهتمام بتوفير المياه في تلك المنطقة حيث تعمل بلدية اريحا على توفير المياه للمناطق الزراعية ، وذلك من خلال مشاريع خطط معالجة المياه الذي سيوفر كميات كبيرة من المياه التي ستساهم في مساعدة المزارعين في زراعتهم المختلفة وان معظم هذه المشاريع والخطط تتم بالتعاون مع وزارة الزراعة حيث يوجد لدى معظم المؤسسات الحكومية خطط لعمل مشاريع زراعية تساهم في استقطاب السكان ولكن هذه الخطط تأتي ضمن الخطة العامة وهناك بعض الانجازات التي تقوم بها وزارة الحكم المحلي

وهي انجاز المخططات الهيكلية العمرانية حيث تعمل الوزارة على تحديد المناطق السكنية والمناطق الزراعية والصناعية وغيرها مثل المنطقة الصناعية الزراعية في مدينة اريحا والتي تطرقنا عنها في الاطار النظري حيث ان هذا المشروع الذي سوف يتم تنفيذه من قبل الهيئات المحلية والمستثمرين سيؤدي الى توفير الكثير من فرص العمل مما يؤدي الى جذب السكان لمنطقة الاغوار وزيادة الاستثمار والعمل على تنمية المنطقة وسيشكل هذا المشروع مدخلاً اقتصادياً وسياحياً مهم لفلسطين في حال رحيل الاحتلال ، لذلك تبين لنا بأن القطاع العام ليس صاحب مشاريع وذلك بسبب ان الاقتصاد الفلسطيني مبني على الاقتصاد الحر بل ان القطاع العام هو من يضع الخطط وينظم ويراقب والحماية والامن وهو مسؤول عن البنى التحتية ويوفر غطاء الامن للمؤسسات الغير حكومية من أجل تنفيذ المشاريع الزراعية وغيرها ، فيجب ان يكون هناك شراكة وتكامل بين القطاع العام والقطاع الخاص فعلى الدولة تقديم الحماية والدعم للقطاع الخاص والتسهيلات من أجل تنفيذ مشاريعهم وخاصة الزراعية ، وذلك من أجل التشجيع على الاستثمار في بيئة آمنة .

السؤال الثاني :

**هل تعتقد ان وجود كثافة سكانية قليلة في الاغوار تعود الى قلة التنمية الاقتصادية كأحد الاسباب ؟**

أجمعت معظم المؤسسات الحكومية التي تم مقابلتها انه يوجد كثافة سكانية قليلة في الاغوار الفلسطينية ويعود ذلك الى قلة التنمية الاقتصادية كأحد الاسباب وان هناك الكثير من الاسباب التي ادت الى قلة السكان وهي ضعف البنية التحتية في المنطقة وضعف الخدمات والظروف المناخية الصعبة وخاصة في فصل الصيف وايضاً تحويل معظم المناطق في الاغوار الفلسطينية الى مناطق عسكرية مغلقة وهذا أثر بشكل سلبي على الجانب الاقتصادي وعلى الكثافة السكانية والتوزيع الديمغرافي وايضاً بسبب القيود المفروضة على الاستثمار في الاغوار من قبل الاحتلال والاستيطان مما ادى الى خوف المستثمرين للاستثمار في الاغوار لأنعدام الأمان مما يؤدي الى قلة المشاريع التي تعمل على استقطاب الايدي العاملة والسكان ولولا هذه القيود لتضاعف عدد السكان بشكل أفضل مما هو عليها

السؤال الثالث:

**هل تعتقد ان هناك ضرورة لجذب السكان لمنطقة الاغوار ؟**

أجمعت المؤسسات التي تم مقابلتها على انه يوجد ضرورة قصوى لجذب السكان لمنطقة الاغوار وذلك لضمان المحافظة على سلة الغذاء الفلسطيني من الاستيطان والمحافظة على الاغوار الفلسطينية وذلك من خلال حكومة تعمل على فرض سياساتها اللامركزية واجراء



الخطط لدعم المناطق المهمشة والمشاريع التنموية وذلك من أجل ثبات وصمود المواطنين ومحاوية الهجرة لتعزيز تواجد المواطنين في تلك المناطق وتطويرها لخلق أنوية مدن جديدة في الاغوار لمضاعفة عدد السكان فيها .

مع العلم ان المخطط المكاني الذي نظمته وزارة التخطيط وتم المصادقة عليه من قبل مجلس الوزراء الفلسطيني يعتبر منطقة الاغوار في الغالب منطقة زراعية عالية الخصوبة ولا يسمح ببناء أي منشأة حتى ولو كانت صغيرة على الارض أي أن المستثمر لا يستطيع انشاء مسكن صغير له وللايدي العاملة معه ولا يستطيع بناء ورشة تعبئة وتغليف للمنتجات الزراعية التي يقوم أنتاجها .

السؤال الرابع :

**ما هي الفوائد من جذب السكان للأغوار ؟**

الفوائد التي تتحقق من جذب السكان للأغوار الفلسطينية من وجهة نظر المؤسسات الحكومية تمثلت فيما يأتي :

1- كلما زاد عدد السكان كلما توسعت آفاق الحياة الاجتماعية وتحسنت بيئة المنطقة مما يؤدي الى أنشطة مختلفة اقتصادية وسياحية وعمرانية تؤدي الى دفع عجلة التنمية الاقتصادية في المنطقة .

2- المحافظة على الارض من الاحتلال ومن الاستيطان والتخفيف من حدة التهديدات الاسرائيلية

3- الاستغلال الامثل للموارد المتاحة والمصادر الطبيعية

4- استثمار واستصلاح الاراضي

السؤال الخامس :

**ما هي الأضرار والخسائر التي تحصل في حال بقي الوضع السكاني على ما هو عليه في الاغوار الفلسطينية ؟**

1- هجرة السكان من منطقة الاغوار وأفراغ المنطقة من سكانها

2- خسارة اقتصادية حيث ان الاغوار تعتبر السلة الغذائية الفلسطينية

3- زيادة المستوطنات

## 2.1.4 النتائج المتعلقة بالخبراء :

السؤال الاول :

ما هي وجهة نظرك حول اهم المشاريع الزراعية التي تجذب السكان ؟

لقد اجمعت آراء الخبراء الذين تمت مقابلتهم حول أهم المشاريع الزراعية التي تجذب السكان لمنطقة الاغوار الفلسطينية فكانت كالاتي :

1- المشاريع التي لها جدوى اقتصادية وتعمل على تشغيل الأيدي العاملة مثل مزارع النخيل ومشاريع زراعة النباتات الطبية ومشاريع الثروة الحيوانية وهذه مشاريع قائمة حالياً.

2- المشاريع السياحية

3- المشاريع الزراعية الخاصة ومشاريع الجمعية التعاونية مثل مشاريع تربية الاغنام ومشاريع البيوت البلاستيكية والتركيز على المشاريع التي تتم من خلال الجمعيات الزراعية لما لها من دور كبير في صمود المواطنين في اراضيهم والعمل على انشاء صندوق دعم القطاع الزراعي.

4- العمل على خلق مشاريع جديدة يكون لها دور كبير في جذب السكان مثل مشاريع البنية التحتية ومشاريع البناء المعمارية.

السؤال الثاني :

هل الزراعة مربحة اقتصادياً لكي تجذب السكان ؟

تتوعدت آراء الخبراء حول اذا ما كانت الزراعة مربحة اقتصادياً لكي تجذب السكان فمنهم من وافق على انها مربحة ومنهم من اختلف رأيه بذلك بأنها غير مربحة وانها ستواجه مشاكل كثيرة تؤدي الى فشلها .

فكان رأي الخبير د. عامر مرعي بأنه ليس شرطاً ان تكون الزراعة مربحة لجذب السكان حيث ان الاعشاب الطبية كانت لفترة معينة مربحة لكنها واجهت مشاكل أدت الى تراجع الربح فيها ومن تلك المشاكل هي التصدير وايضاً التكلفة الانتاجية العالية والراجع من قبل المستوردين، غير مربحة وغير دقيقة وعلق ايضاً بأن مشاريع النخيل قد تكون غير مربحة في المستقبل في حال واجهتها مشكلة قلة المياه وشحها.

وفي هذا السياق كان رأي د.اسماعيل دعيق بأن بعض المشاريع الزراعية مجدية ومربحة مثل مشاريع النخيل ومشاريع الثروة الحيوانية ومشاريع النباتات الطبية فهذه المشاريع تعمل على جذب الأيدي العاملة للعمل في تلك المزارع.

أما د. عبد الناصر مكي فعلق على ذلك بأنه كخبير فأن الزراعة التقليدية غير مربحة بسبب:

1- الغلاء وقلّة المياه والتكلفة العالية وتأثر الزراعة بشكل سلبي بسبب ملوحة الآبار ويعود ذلك للأحتلال لعدم سماح أصحاب هذه الآبار من استخدامها والاهتمام بها وتعبئتها مما أدى الى جفافها

2- ان الاهتمام بزراعة النخيل وتفضيلها على الزراعات الأخرى بشكل كبير أدى الى تهميش الزراعة المهمة في الأغوار مثل زراعة الموز والحمضيات والخضراوات وايضاً يرجع ذلك الى عدم وجود تخطيط سليم وارشاد للمزارعين بشكل سليم هذا أدى الى وجود خلل في تنوع المحاصيل .

السؤال الثالث :

**هل الزراعة تجذب السكان بشكل مباشر وغير مباشر ؟**

كانت آراء الخبراء أن الزراعة تعمل على جذب السكان بطريقة مباشرة وغير مباشرة مباشرة: الكثير من السكان يأتون الى مناطق الجفتلك من طوباس للعمل بالزراعة حيث توفر الزراعة فرص عمل للشباب والسكان بشكل عام مما يؤدي الى خلق بيئة موفرة للعمل وايضاً تعمل المصانع الموجودة في الاغوار مثل مصانع التمور على جذب الايدي العاملة المتخصصة كالمهندسين والفنيين وغيرهم للعمل بها غير مباشرة : يكون من خلال التسويق حيث يتم شراء المحاصيل من الخضراوات والفاكهة والمحاصيل الزراعية بشكل عام من قبل السكان وذلك من أجل العمل على تسويقها في مناطق أخرى للتجارة .

#### 3.1.4 النتائج المتعلقة بالمؤسسات غير الحكومية :

السؤال الاول :

هل يوجد لدى مؤسساتكم مشاريع زراعية للأغوار تساعد في جذب السكان ؟

اجمعت آراء بعض المؤسسات غير الحكومية الذين تمت مقابلتهم على انه يوجد لديهم مشاريع زراعية تساعد في جذب السكان لمنطقة الأغوار الفلسطينية ، فبعض المشاريع تعمل على جذب السكان في مواسم معينة ومنها من جذبت السكان بشكل دائم ، وهذا عمل على تثبيت السكان الموجودين في الأغوار الفلسطينية .

السؤال الثاني :

ما هي هذه المشاريع ؟

- من هذه المشاريع مشاريع زراعة النخيل ومشاريع البيوت البلاستيكية وانشاء وترميم وتوزيع شبكات الري.
- مشروع التقليل من آثار الفقر (deeb) (2010) تمكين الاسر الفقيرة والمحرومة اقتصادياً.
- مشروع السيادة على الغذاء ومن احدى نشاطاته تربية الاسماك.
- رياض الاطفال.
- الخطوط الناقلة.
- مشروع شجر الطرفة.

السؤال الثالث :

أي انواع المشاريع هي الاكثر جذباً للسكان لمنطقة الأغوار الفلسطينية من وجهة نظركم؟

اجمعت معظم المؤسسات غير الحكومية التي تم مقابلتهم على ان المشاريع التنموية المستدامة ومشاريع البيوت البلاستيكية ومشاريع استصلاح الأراضي والخطوط الناقلة الرئيسية التي تعمل على فتح أراضٍ زراعية ومشاريع زراعة الشجر وزراعة النخيل هذه المشاريع من أكثر المشاريع التي تعمل على جذب السكان للمنطقة .

السؤال الرابع :

ما هي برأيكم الاجراءات المؤسساتية والقانونية التي على السلطة اتخاذها لعمل مشاريع زراعية تجذب السكان ؟

الاجراءات المؤسسية والقانونية التي على السلطة اتخاذها من أجل جذب السكان لمنطقة الاغوار الفلسطينية من خلال المشاريع الزراعية من وجهة نظر المؤسسات غير الحكومية تمثلت في :

- العمل على الغاء اتفاقية اوسلو واتفاقية باريس.
- زيادة موازنة وزارة الزراعة التي لا تتجاوز (1%) حيث ان هذه الزيادة ستعمل على زيادة نشاطاتها وزيادة عدد المشاريع التي ستعمل على استقطاب السكان والايدي العاملة لمنطقة الاغوار الفلسطينية.
- تعزيز صندوق التعويضات للمزارعين وهذا بدوره يعمل على تشجيع المزارعين على خوض مشاريعهم دون الخوف من الخسائر المحتملة في حال تم تعويضهم.
- بناء القدرات.

السؤال الخامس :

**كيف يمكن لمؤسستكم المساهمة في جذب السكان عن طريق مشاريع زراعية ؟**

تعمل المؤسسات غير الحكومية على تعزيز صمود صغار المزارعين في الأغوار الفلسطينية من خلال مشاريعها التي تعمل على تنفيذها في المنطقة وخلق فرص عمل ومبادرات من أجل الحصول على مشاريع زراعية تأتي بالدخل للمزارعين وتحسين وضعهم من أجل المساهمة في جذب السكان لمنطقة الاغوار الفلسطينية والعمل على استصلاح الاراضي كي يكمن دور القطاع الخاص في تكوين مجلس استشاري يعد خطط العمل ويعمل على اشاعت مناخ آمن للاستثمار وذلك للتخفيف من حدت التهديدات الاسرائيلية في المنطقة

السؤال السادس :

**ما هي خططكم المستقبلية لجذب السكان الى منطقة الأغوار الفلسطينية ؟**

اجمعت المؤسسات غير الحكومية التي تمت مقابلتها على ان الخطط المستقبلية لجذب السكان الى منطقة الاغوار الفلسطينية هي :

- الاستمرار في دعم المشاريع الزراعية والمشاريع الاخرى.
- عمل مشاريع حيوية تؤدي الى زيادة الدخل وعمل شراكة مع مؤسسات أخرى.
- ان تعمل المؤسسات على تقديم مشاريع استراتيجية ذات طبيعة تنموية وليس مشاريع طوارئ ، ومسح الأراضي وتصنيفها ، وتمييز المستثمر من غير المستثمر ، فالمناطق غير المستثمرة زراعياً يسهل الاستيلاء عليها ، بالإضافة الى الاستثمار الزراعي الأفضل للأرض ، والوقوف ضد سياسات الاحتلال الذي يزرع الألغام

والنخيل في تلك المنطقة ، وفضح جرائم الاحتلال من خلال الاعلام ، وحث المجتمع الدولي على أخذ دوره ، وتثبيت الوجود الفلسطيني من خلال زيادة عدد السكان اذا ما تحسنت الظروف الخدمية للمواطنين.

#### 4.1.4 النتائج المتعلقة بالمزارعين :

السؤال الأول :

هل تعتقد أن المشاريع الزراعية تساهم في جذب السكان لمنطقة الأغوار الفلسطينية ؟  
أجمع المزارعون على ان المشاريع الزراعية تعمل على جذب السكان ولكن ليس بشكل كبير وخاصة في مواسم معينة للعمل في الزراعة ، حيث تعمل على جذب فئات معينة وقليلة مثل الأيدي العاملة من المزارعين ، وان الكثير من الزوار قاموا بالأقبال على التعرف على المزارعين وخصوصاً من لديهم مشاريع زراعية ناجحة وذلك تمهيداً لدخول مشاريع مشابهة من أجل الأستثمار .

السؤال الثاني :

ما هي برأيكم العوامل الطاردة والجاذبة للسكان لمنطقة الاغوار الفلسطينية ؟  
العوامل الجاذبة للسكان لمنطقة الاغوار الفلسطينية حسب رأي المزارعين تمثلت في :

- 1- الربح المحقق من وراء الزراعة.
- 2- المشاريع الزراعية توفر لهم بيئة آمنة للعمل داخل أراضيهم وعدم العمل داخل اسرائيل والمخاطرة.
- 3- تمثل الاغوار بيئة مناسبة للاستثمار الزراعي.
- 4- قلة التنافسية في المنطقة.
- 5- توفر الايدي العاملة.
- 6- الدعم الحكومي المقصود.
- 7- توفر المياه والينابيع والآبار الارتوازية ودرجات الحرارة المناسبة للمحاصيل الزراعية والتربة الخصبة.

العوامل الطاردة للسكان من وجهة نظر المزارعين في منطقة الاغوار الفلسطينية

فتمثلت في :

- 1- ارتفاع درجات الحرارة بشكل كبير وخصوصاً في فصل الصيف.
- 2- الأنتهاكات الاسرائيلية خاصة في أحتكار المياه مما يؤدي الى تأثر الزراعة بأنقطاع المياه.
- 3- عدم توفير الدعم للمزارعين بشكل كبير من قبل الجهات الحكومية.
- 4- عدم توفر الخدمات بشكل مناسب.
- 5- محدودية مصادر الدخل.

السؤال الثالث :

**هل تحبذ وتشجع أن تسكن عائلات للعمل في الزراعة في الاغوار؟**

أجمع جميع المزارعين على أنهم يحبذون ويشجعون ان تسكن عائلات أخرى للعمل في الزراعة بمنطقة الاغوار الفلسطينية وانهم يرحبون بذلك وليس لديهم أي مشاكل بخصوص ذلك في حال توفر سبل معيشية جيدة وبيئة زراعية صالحة وتوفر المياه من أجل المحافظة على الأراضي الزراعية وانهم لا يحبذون ان تتحول الاراضي الزراعية الى اراضي سكنية من قبل السكان وانه يجب ان يكون هناك تخطيط لتسكين السكان من قبل الجهات الحكومية دون التعدي على الاراضي الزراعية .

السؤال الرابع :

**ما هي الخدمات المساندة للزراعة التي تجذب وتشجع السكان الفلسطينيين من خارج الاغوار للسكن في الاغوار ؟**

كانت آراء المزارعين تتمثل في توفر المستلزمات الزراعية كالمعدات والاسمدة وغيرها ، وفتح الأسواق لدعم المزارعين ، وتأمين المزارعين ورعايتهم ، بالاضافة الى أنشاء مجالس للتمور والخضراوات وللثروة الحيوانية ، وتوفير بنية تحتية مناسبة ودعم حكومي لتلك المنطقة والعمل على انشاء مناطق صناعية وزراعية من قبل الحكومة .

السؤال الخامس :

**هل تفكر بالبقاء في الاغوار ام هجرة الاغوار؟**

أجمع المزارعين على أنهم يحبذون البقاء في الاغوار فهي أرضهم ومصدر دخلهم ورزقهم ولا يفكرون بترك العمل بالزراعة وانهم يتمنون بأن تعمل الحكومة على دعمهم وتعزيز صمودهم .

السؤال السادس:

**ما هي معوقات استقرار السكان في الاغوار ؟**

- 1- قلة تسويق الانتاج.
- 2- عدم التعويض من قبل الحكومة في حالة الخسارة.
- 3- الاهتمام بالمنتجات الاسرائيلية أكثر من المنتجات المحلية من قبل التجار والسكان.
- 4- الانتهاكات الاسرائيلية وسيطرتها على مصادر المياه.
- 5- انقطاع المياه وارتفاع درجات الحرارة بالصيف.



#### 5.1.4 مناقشة النتائج :

تفسر الباحثة النتائج التي جاءت بها المقابلات التي تم إجراؤها مع المؤسسات الحكومية أنه يوجد هناك خطط لدى معظم المؤسسات الحكومية لعمل مشاريع زراعية تساهم في استقطاب السكان ، ولكن هذه الخطط تأتي ضمن الخطة العامة والقطاع العام ليس المسؤول عن المشاريع ولكنه هو من يضع الخطط وينظم ويراقب ويوفر قطاع الأمن للمؤسسات الغير حكومية من أجل تنفيذ المشاريع الزراعية ، ويضاف الى ذلك ان قلة الكثافة السكانية في الاغوار الفلسطينية هي السبب في قلة التنمية الاقتصادية بشكل عام ومن الاسباب التي تعود الى قلة السكان هناك ضعف البنية التحتية في المنطقة وكذلك تحويل معظم الاراضي الزراعية الى مناطق عسكرية مغلقة وأضف الى ذلك القيود المفروضة على الاستثمار من قبل الاحتلال بسبب خوف كبير لدى معظم المستثمرين وانعدام الأمن الأمر الذي أدى الى قلة المشاريع التي تعمل على استقطاب السكان.

ونلاحظ من المقابلات التي تمت مع المؤسسات غير الحكومية ان معظم المؤسسات التي تهتم بالقطاع الزراعي لديها مشاريع زراعية تساعد في جذب السكان للمنطقة ومنها مشاريع زراعة النخيل وشبكات الري والبيوت البلاستيكية ، وتبين لنا ان المشاريع التي تعمل على جذب السكان بنسبة أكبر هي المشاريع التي تهتم باستصلاح الاراضي وشق الطرق .

وكما جاء في نتائج الدراسة التي تخص الاجراءات القانونية والمؤسسية التي على السلطة اتخاذها من أجل جذب السكان للمنطقة يجب عليها التحرر من الاتفاقيات التي ابرمتها مع اسرائيل (اوسلو ، وباريس ) ، وان تعمل السلطة على زيادة موازنة وزارة الزراعة وتعزيز صندوق التعويضات للمزارعين من أجل تشجيعهم على عمل مشاريع دون الخوف من الخسائر في حال تم تعويضهم .

وعطفاً على ذلك فإن النتائج التي تتعلق بالمزارعين تبين ان المشاريع الزراعية لها دور في جذب السكان ولكن ليس بشكل كبير وانها تعمل على جذب فئة قليلة ومعينة الى الاغوار الفلسطينية ، وهناك عوامل تجذب السكان للمنطقة هي ان الاغوار بيئة مناسبة للاستثمار الزراعي ، واما العوامل الطارئة فهي عدم توفر الدعم للمزارعين من قبل الحكومة وعدم توفر الخدمات ايضاً وتدنى مستوى الداعمين والمساندين للمزارعين بشكل مناسب وهذا يعود الى الممارسات والانتهاكات الاسرائيلية والتي تتمثل بالاستيلاء على الاراضي الزراعية ومصادر المياه .

تتفق نتيجة هذه الدراسة مع ما اتت به دراسة ( نجوم، 2000 ) على اهمية القطاع الزراعي في الاغوار وأمكانية تطوير هذا القطاع من خلال تقديم الدعم اللازم عن طريق الحكومة وعن طريق المؤسسات غير الحكومية .

وتتسجم نتائج هذه الدراسة مع دراسة (رضوان، 2010)، بضرورة اعادة النظر في السياسات الوطنية والكلية بما يعكس الواقع والحاجات والأولويات الفلسطينية، وذلك من خلال الغاء بعض الاتفاقيات كأتفاقية باريس واوسلو والتحرر منها من أجل بناء اقتصاد وطني غير تابع لاسرائيل .

وتتفق نتائج دراسة الباحثة مع نتائج دراسة بتسليم(2011)، في ان اسرائيل تسعى لمصادرة الاراضي الزراعية في الأغوار الفلسطينية وتحويلها الى مستوطنات زراعية ومحميات بالاضافة الى الإستيلاء على المياه.

وتتشابه نتيجة هذه الدراسة مع ما أتت به دراسة ( نحاس ، 2012) ، ان اسرائيل تسيطر على الاغوار وخصوصاً على الأراضي الزراعية وتسيطر كذلك على الابار .  
كما تتفق نتيجة هذه الدراسة مع نتائج دراسة معهد الابحاث وسياسة الغذاء العالمي في واشنطن (2008) ان التنمية الزراعية ضرورية لتحقيق إقتصاد سريع النمو .

**وتتفق نتيجة هذه الدراسة مع دراسة ( جراد ، 2011) ، في إظهار خصوصية بيئة اريحا والاغوار ومميزاتها التي تمثل أخفض منطقة مسكونة في العالم كونها أكثر دفيئة طبيعية وذات مناخ ملائم للزراعة ويوجد فيها اراضي زراعية خصبة ، وتشجيع السياسة الوطنية الزراعية النوعية الملائمة لبيئة اريحا والاغوار ودعمها .**

وتتسجم نتائج هذه الدراسة مع ما جاء في دراسة ليموند (2012)، ان المستوطنات الاسرائيلية صادرت نسبة كبيرة من الاراضي الزراعية في منطقة فلسطين وتسيطر على مصادر المياه .

وتتفق نتائج هذه الدراسة مع دراسة زايد (2010)، ان للقطاع الزراعي اهمية كبيرة في الاقتصاد الفلسطيني فهو يعتبر القطاع الثالث لأستيعاب الايدي العاملة في فلسطين .

وتتباغم نتائج هذه الدراسة مع نتائج دراسة عينبوسي واسحق (2011)، ان معظم المستوطنات تستخدم مياه الابار الفلسطينية في زراعتها وأن هذا يشكل عامل ضغط على المزارع الفلسطيني في الاغوار بعدم توفر مصدر ري وهذا التضييق والخنق قد يؤدي الى الرحيل من المنطقة وبالتالي يسهل الاستيلاء عليها .

وتتشابه الدراسة مع ما جاءت به دراسة مركز معاً التنموي MAAN development center وبتشابه الدراسة مع ما جاءت به دراسة مركز معاً التنموي MAAN development center (2013) Restricted access and consequences Jordan valley ، في أن الجانب

الإسرائيلي يسعى إلى منع الفلسطينيين من استثمار مصادره الطبيعية وحرمانهم من حق الاستفادة منها، حيث تشكل الأراضي الزراعية فيها ضمن مناطق ج (62%) ، فلا يستطيع المزارعون توسيع إنتاجهم ويتطلب دخولهم إلى أراضيهم أذونات خاصة .

وتتفق نتائج هذه الدراسة مع ما جاءت به دراسة عياط، (2013) في بيان أهمية المنطقة الاستراتيجية من الناحية الزراعية والمائية(اقتصاديا واجتماعيا)، بالإضافة إلى أسباب تنمية تتعلق في توحيد جهود التنمية في منطقة الأغوار وإعادة إحياء المنطقة.

وتتسجم نتائج هذه الدراسة مع ما جاء في الدراسة التي اجراها الترتير وآخرون (2010) التنمية الريفية المستدامة والتي هدفت الى التعرف على مفهوم التنمية الزراعية ووسائلها ومعيقاتها والتي وضحت العلاقة بين التنمية الزراعية و وجود التنمية الأخرى .

#### أوجه الاختلاف بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة

ان أهم أوجه الاختلاف بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة تتمثل فيما يأتي:

1- الدراسة الحالية ركزت على مدى مساهمة المشاريع الزراعية في خلق بيئة جاذبة للسكان في الاغوار الفلسطينية ، ولم تذكر اي دراسة من الدراسات السابقة اهمية هذه المشاريع في جذب السكان إلى الأغوار الفلسطينية.

2- الدراسة الحالية تناولت المواضيع التالية: (مفهوم المشروعات الزراعية وأهميتها والمعوقات التي تواجهها والأغوار الفلسطينية وأهميتها)، أما الدراسات السابقة فقد تخصصت بمواضيع محددة.

3- اختلاف نتائج الدراسة الحالية عن نتائج الدراسات السابقة من حيث الفترة الزمنية وطبيعة النتائج ومجتمع الدراسة.

ومن هنا ترى الباحثة بأن هذه الدراسة هي الدراسة الوحيدة التي تبحث مدى مساهمة المشاريع الزراعية في خلق بيئة جاذبة للسكان في الاغوار الفلسطينية، بشكل تفصيلي، من خلال دراسة مفهوم المشروعات الزراعية وأهميتها والمعوقات التي تواجهها وأهمية الأغوار الفلسطينية.

جدول (9.4) يبين ملخص النقاشات مع من تمت مقابلتهم وراي الباحثه

المحور	المزارعين	مؤسسات حكوميه	مؤسسات غير حكوميه	خبراء	الخلاصه
1. جدوى المشاريع الزراعيه تجاريا	مريحه	مجديه اذا كانت لتصدير	مشاريع تنمويه تثبت المزارعين في اراضيهم	هناك حذر بسبب نقص المياه والتوسع الاستيطاني	يمكن من خلال خطة مدروسه لنوع الزراعات وحجم التوسع ان تكون تجاريه ومثبته للمزارعين
2. اهمية المشاريع الزراعيه في جذب السكان	نعم اذا كانت بمساحات واسعه	مجديه لخلق فرص عمل	خلق فرص عمل وصمود المزارعين	الى حد ليس كبير	تساهم ضمن خطة تنمويه شامله
3. المعوقات الرئيسيه	الاحتلال نقص الدعم التسويق المنافسه من اسرائيل	مناطق ج	المضايقات الاسرائيليه	نقص الموارد	لا يوجد مؤسسه تخطيط شامل ورويه استراتيجيه
4. الخطط المستقبليه	حذره جدا	نظريا موجوده	مشاريع صغيره	يجب ان تكون ضمن رؤيا شامله	الاغوار بحاجه الى استثمار استراتيجي

وبناء على ما ورد فان السيناريوهات المتوقعه للوضع الديمغرافي هي كالاتي:

السيناريوهات المتوقعه للوضع الديمغرافي :

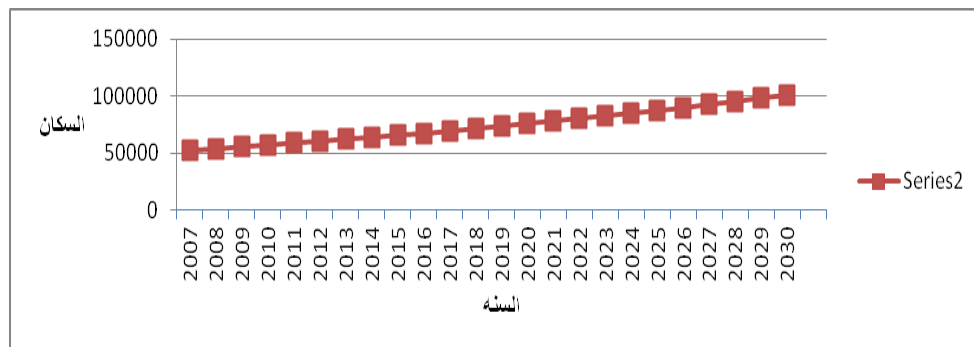
يعتبر الصراع الديمغرافي أهم وجوه الصراع الفلسطيني - الاسرائيلي على الاغوار ، وحيث ان المشكله لدى الجانب الفلسطيني هو تناقص السكان بفعل البطالة والقيود الاسرائيلية فأن أهم السيناريوهات حتى عام (2030) هي كالاتي :

1- السيناريو الأول : بقاء الحال كما هو أو ما يعرف بسيناريو الوضع القائم أي ان الزيادة السكانية الطبيعية هي الممكنة فقط لزيادة التواجد الفلسطيني في الأغوار وهي كما يوضح الشكل (1) حتى عام (2030) ، سيصبح سكان الأغوار ما يقارب (110) الف نسمة وهذا سيصل الكثافة السكانية = (152) فرد لكل كم مربع وهذه نسبة قليلة مقارنة مع الضفة الغربية (472) فرد لكل كم مربع، أي بنسبة (32 %) من الكثافة السكانية في الضفة الغربية .

جدول (10.4) الزيادة السكانية الطبيعية الممكنة فقط لزيادة التواجد الفلسطيني في الأغوار  
من 2010 - 2030

2010	57257
2011	58902
2012	60597
2013	62326
2014	64091
2015	65876
2016	67686
2017	69600
2018	71700
2019	73700
2020	75900
2021	78100
2022	80400
2023	82700
2024	85851
2025	87500
2026	90100
2027	92700
2028	95400
2029	98100
2030	101100

شكل رقم (1) الزيادة السكانية الطبيعية الممكنة فقط لزيادة التواجد الفلسطيني في الأغوار  
من 2010 - 2030

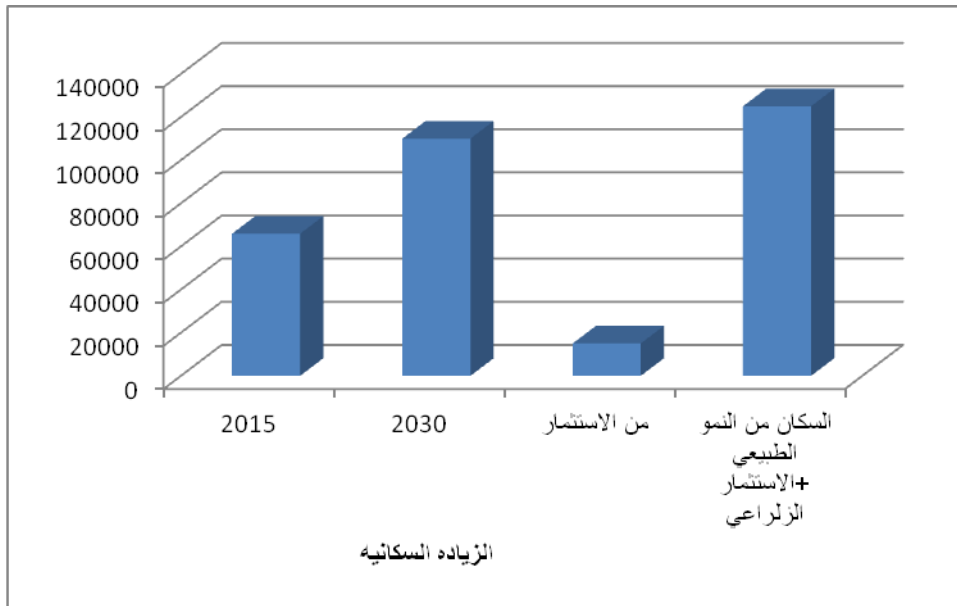


2- السيناريو الممكن : لقد اشار الخبراء والمؤسسات الحكومية وغير الحكومية أن الزراعة ومشاريع الاستثمار قد تزيد السكان حتى عام (2030) حوالي (15) الف مواطن ( اذا ما تم جذب فئة البدو ايضاً المنتشرين في السفوح الشرقية ) هذا سيساهم بحوالي (16%) من عدد السكان، أي أن الزراعة والاستثمار المتعلق بها سيساهم بحوالي (37%) من الزيادة السكانية من عام (2015 – 2030).

#### جدول (11.4) الزيادة السكانية الناجمة عن الزراعة والاستثمار من عام 2015-2030

	السكان من النمو الطبيعي	من الاستثمار	السكان من النمو الطبيعي + الاستثمار الزراعي
2015	2030	2030	
65876	110000	15000	125000

#### الشكل ( 2 ) الزيادة السكانية الناجمة عن الزراعة والاستثمار من عام 2015-2030

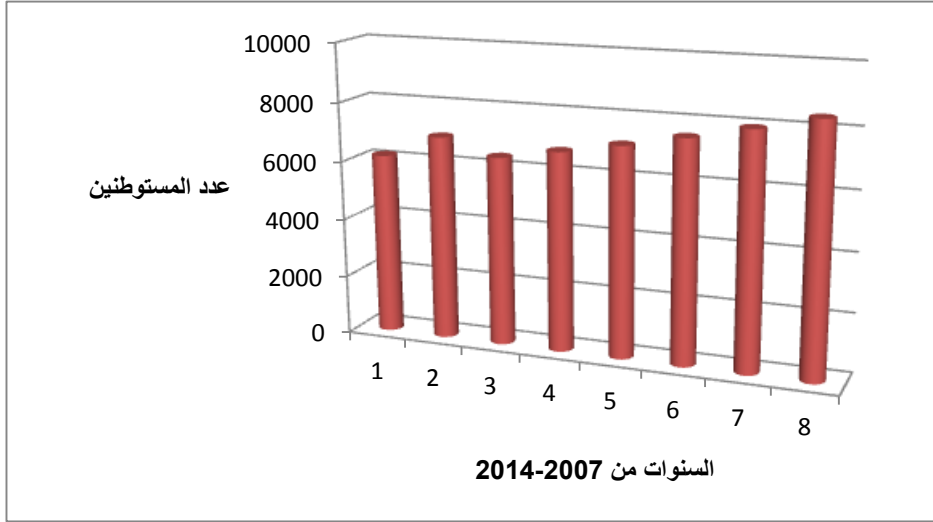


#### 3- السيناريو الأسوأ (قابل للحدوث )

وهو السيناريو الذي يؤدي فيه تناقص المواطنين الفلسطينيين وزيادة المستوطنين ويأتي ذلك بسبب تكثيف الاستيطان وتهجير البدو وتناقص المياه والبطالة وغيرها ، وهذا سيجعل الكثافة السكانية للفلسطينيين في الأغوار تتراجع لدرجة قد تفقد فيه الأغوار الميزة الاقتصادية والاجتماعية ، أي ان تزداد وتيرة النمو العمراني والزراعي والسكاني في المستوطنات الأمر الذي سوف يحد من النمو

السكاني الفلسطيني، حيث ان الشكل رقم(3) يدل على تزايد عدد المستوطنين ينسبة %26 خلال السنوات 2014-2007 اي بمعدل %3.7 سنويا بينما معدل النمو السكاني الفلسطيني في الاغوار %2.9 سنويا. ( انظر ملحق 7.3)

الشكل رقم(3) يدل على تزايد عدد المستوطنين ينسبة %26 خلال السنوات (2014-2007)



عوامل الجذب وفقاً للمقابلات واستنتاجات الباحثة :

عامل الجذب	درجة الأهمية في جذب السكان
الريح	مرتفع جداً
الاستثمار والقطاع الخاص	مرتفع جداً
استثمار المزارعين	مرتفع
استثمار السلطة	ضعيف
توفر المصادر الطبيعية	مرتفع

عوامل الطرد	درجة الأهمية في جذب السكان
معوقات الاحتلال	مرتفع جداً
تناقص مصادر المياه	مرتفع جداً
تكلفة الزراعة بالنسبة لمردودها	مرتفع جداً
عزوف الأيدي العاملة عن الزراعة	مرتفع
صعوبة التسويق	مرتفع
مخاطر من الطبيعة	مرتفع
قلة اهتمام الممولين	مرتفع

وعند اجراء موازنة كيف يتبين أن عوامل الطرد ذات أهمية كبرى لا يمكن تجاهلها مع توفر عوامل جذب اذا تم تعزيزها بخطط وطنيه، فأن العمل على تقليل عوامل الطرد وزيادة عوامل الجذب يحتاج الى رؤية استراتيجية من السلطة الفلسطينية والمستثمرين والممولين.



## الفصل الخامس

### الإستنتاجات والتوصيات

هدفت هذه الدراسة إلى إبراز أهمية المشاريع الزراعية في خلق بيئة جاذبة للسكان في الأغوار الفلسطينية ، وبعد عملية جمع البيانات من خلال مقابلات تم إجراؤها مع عدد من ممثلي المؤسسات الحكومية ذات العلاقة، مديرية الزراعة وسلطة الأراضي والمياه والبيئة والحكم المحلي ومحافظة أريحا والأغوار، وعدد من كبار المزارعين، وخبراء في مجال الزراعة وفي المشاريع التي تتعلق بالأغوار، ومؤسسات غير حكومية ، فقد قامت الباحثة بمعالجتها كفيلاً بتحليل أسئلة المقابلة، وفي ضوء ما أنت به الدراسة من نتائج، تورد الباحثة ملخصاً لنتائج الدراسة وإستنتاجاتها، والتوصيات المقترحة في ضوء نتائج الدراسة وإستنتاجاتها.

#### 1.5 ملخص نتائج الدراسة:

أشارت نتائج المقابلات إلى أهمية المشاريع الزراعية في جذب السكان لمنطقة الأغوار ، حيث يعتبر الريح المتحقق من المشاريع الزراعية من أهم العوامل الجاذبة للسكان في المنطقة والداعمة للوجود الفلسطيني، وتبين ان الاحتلال الإسرائيلي من أهم المعوقات التي تواجه المشاريع الزراعية والتنمية في منطقة الأغوار، ويقع على عاتق السلطة الفلسطينية القيام بمشاريع تنموية وإجراء دراسات معمقة لاستثمار المنطقة زراعياً وسياحياً وصناعياً على وجه التحديد، وعلى السلطة أن تبدأ التخطيط لإجراء دراسة شاملة تستهدف حاجات المواطنين، وبخصوص التمويل فيعتمد على مساعدات خارجية ودعم حكومي ، ويبرز الدور الأساسي للقطاع الخاص في إدارة تلك المشاريع والبحث عن تمويل لها والعمل على استصلاح الأراضي، ومن المهم أن تُدار المصادر الطبيعية في تلك المنطقة بما يخدم مصلحتها وبمشاركة من المجتمع المحلي والقطاع الحكومي، كما يجب على السلطة الفلسطينية الاهتمام باستعادة ما سُلب من خيارات منطقة الأغوار وثرواتها الطبيعية، حيث تبين ان ارتفاع درجة الحرارة وقلّة الخدمات والانتهاكات الإسرائيلية وقلّة المشروعات الزراعية من أهم العوامل الطاردة للسكان من منطقة الأغوار .

## 2.5 استنتاجات الدراسة:

خرجت الدراسة بالاستنتاجات الآتية :

- 1- تساهم المشاريع الزراعية في جذب السكان لمنطقة الأغوار بشكل مباشر وغير مباشر وتقتصر على فئات خاصة وهم الأيدي العاملة وأصحاب الاستثمارات ، ولكنها لن تكون كافية لحماية الأغوار وتعديل الخلل السكاني.
- 2- يعتبر الربح المتحقق من المشاريع الزراعية من أهم العوامل الجاذبة للسكان إلى منطقة الأغوار .
- 3- يعتبر الاحتلال الإسرائيلي من أهم المعوقات التي تواجه المشاريع الزراعية في منطقة الأغوار، وإعاقة التنمية في تلك المنطقة .
- 4- تعتبر المشاريع التنموية المستدامة ومشاريع البيوت البلاستيكية ومشاريع استصلاح الأراضي كمشاريع زراعة النخيل، من أكثر المشاريع الزراعية جذبا للسكان لمنطقة الأغوار، أي أن يكون حزمة من المشاريع الاستثمارية الزراعية وغيرها.
- 5- يعتبر ارتفاع درجة الحرارة وقلة الخدمات والانتهاكات الإسرائيلية من أهم العوامل الطاردة للسكان من منطقة الأغوار .
- 6- ستساهم قلة المشروعات الزراعية في منطقة الأغوار إلى هجرة السكان من المنطقة وزيادة عدد المستوطنات فيها .
- 7- هناك عوامل طرد ذات أهمية قصوى لا بد من التعامل معها بإستراتيجية وطنية.
- 8- تعتبر منطقة الاغوار من المناطق الجاذبة للمستوطنين وهذا يشكل صعوبة بالغة في خلق اطمئنان لدى المستثمر الفلسطيني .
- 9- تعتبر سيطرة اسرائيل على المصادر الطبيعية والمقومات الأخرى من عوامل الطرد لسكان.
- 10- عدم اهتمام السلطة الفلسطينية وانعدام أطار مؤسساتي عامل من العوامل الطاردة للسكان .
- 11- ارتفاع نسبة البطالة بين الخريجين يدفعهم الى ايجاد عمل خارج قطاع الزراعة والأغوار.
- 12- تزايد عدد المستوطنين ينسبة %26 خلال السنوات 2007-2014 اي بمعدل %3.7 سنويا بينما معدل النمو السكاني الفلسطيني في الاغوار %2.9 سنويا .

### 3.5 توصيات الدراسة

في ضوء ما أتت به الدراسة من نتائج واستنتاجات، فإنّ الباحثة توصي بما يأتي :

- 1- ضرورة دعم الدولة للمشاريع الزراعية في منطقة الأغوار من خلال زيادة الموازنة العامة لوزارة الزراعة .
- 2- إجراء تسهيلات قانونية وإدارية للمستثمرين في القطاع الزراعي في منطقة الأغوار .
- 3- تعزيز صندوق التعويضات للمزارعين عن الأضرار التي تلحق بهم .
- 4- أن تعمل المؤسسات الحكومية وغير الحكومية على تقديم مشاريع استراتيجية ذات طبيعة تنموية.
- 5- أن تقوم الدولة بوضع الخطط والسياسات العامة لتحقيق التنمية المستدامة في منطقة الأغوار
- 6- إجراء ورشات العمل والمؤتمرات حول الأهمية الاقتصادية والسياسية لإقامة المشاريع الزراعية في منطقة الأغوار .
- 7- العمل على ايجاد مدينة مركزية في الاغوار الوسطى والشمالية ، وذلك عن طريق بناء مساكن لذوي الدخل المحدود ، لتكون مدينة المركز وتعمل على تطوير المحيط.
- 8- تشجيع البدو المتواجدين في السفوح الشرقية للنزول الى الاغوار والإقامة فيها .
- 9- ايجاد كلية زراعية في الأغوار وهذا الأمر سيعمل على جذب عدد من الطلاب والموظفين والخدمات المساندة ( كالمطاعم والمقاهي ) إلى منطقة الأغوار أي تفعيل ما يعرف في العلوم الاجتماعية بنظرية الوظائفية .
- 10- خلق مؤسسة فاعلة للتخطيط الشامل في الأغوار على غرار سلطة وادي الأردن في الأردن .

اولا : المراجع العربية

- اشنتية، م.(2009): "موسوعة المصطلحات والمفاهيم الفلسطينية" ط 2، المركز الفلسطيني للدراسات الإقليمية، البيرة، فلسطين.
- ابو هلال ،ب.(2010): "دراسة آليات التي يمكن إقترحها لتفعيل وتدعيم دور وزارة الزراعة الفلسطينية لدعم صغار المزارعين من أجل تحقيق الأمن الغذائي" ، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القدس ، القدس، فلسطين.
- الترتير، ع ، واخرون (2010): "التنمية الريفية المستدامة"، جامعة القدس، القدس، فلسطين .
- التميمي ،ع.(2012) : "انشاء سلطة وادي الاردن : اليه لضمان الحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية" ، مقاله قدمت لمؤتمر مواطن في اذار 2014، رام الله، فلسطين.
- جراد، ن .(2011): تحديات الأمن البيئي في أريحا والأغوار مؤتمر بيئة أريحا والأغوار (واقع وتحديات)، أريحا، فلسطين.
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2012): التعداد الزراعي - 2010، النتائج النهائية ، محافظة أريحا والأغوار،رام الله ،فلسطين.
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني(2011): كتاب محافظة أريحا والأغوار الإحصائي السنوي ،رام الله، فلسطين.
- المستعمرات الاسرائيلية في الاراضي الفلسطينية التقرير الإحصائي السنوي:(2011آب / أغسطس 2012)،رام الله ،فلسطين.
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني(2000) : دليل التجمعات السكانية، المجلد التاسع، محافظة أريحا، رام الله ، فلسطين.
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، اسقاطات السكان: [http://www.pcbs.gov.ps/site/lang\\_ar/816/default.aspx](http://www.pcbs.gov.ps/site/lang_ar/816/default.aspx) (5آب 2015)
- حمودة ، د.(2012): "المنطقة الصناعية الزراعية في أريحا والآثار الاقتصادية المتوقعة" ،سلسلة أوراق تنمية(6) :مركز بيسان للبحوث والإنماء، رام الله، فلسطين.
- خميسي، ر.(1995): "نحو اختيار استراتيجية للتنمية الحضرية المدنية في فلسطين الدولة"، مركز البحوث والدراسات الفلسطينية، نابلس، فلسطين .

- دعنا، ط. (2013): "البدائل الإنتاجية لنموذج المناطق الصناعية أريحا والأغوار"، سلسلة أوراق تنموية (12): مركز بيسان للبحوث والإنماء، رام الله، فلسطين.
- مخادمة، ذ، محمود، خ. (2008): "إسرائيل وخيارات الأمن والسلام"، "المجلة العربية للعلوم السياسية"، رام الله، فلسطين.
- رضوان، ه. (2010): "الأهمية الاقتصادية للقطاع الزراعي الفلسطيني"، رسالة ماجستير، الأكاديمية العربية في الدنمارك.
- زايد، ف. (2011): "تأثير الخطة الوطنية (2008-2011) على تنمية القطاع الزراعي في توفير الخدمات المساندة"، رسالة ماجستير، الجامعة الأردنية.
- سمارة، أ. (2012): "منطقة الأغوار وأهم السمات والسياسات الاقتصادية"، سلسلة أوراق تنموية (9): مركز بيسان للبحوث والإنماء، رام الله، فلسطين.
- شريدة، ع. (2010): "الأغوار الفلسطينية في مهب التسريب"، مركز الشرق العربي للدراسات الحضارية والاستراتيجية، رام الله، فلسطين.
- شريدة، ع. (2012): "السياسات الاقتصادية في الأغوار وأثرها على المزارعين"، سلسلة أوراق تنموية (7): مركز بيسان للبحوث والإنماء، رام الله، فلسطين.
- عبد الرزاق، ع، الزغموري، ع. (1992): الاقتصاد الفلسطيني (1967-1990)، مركز العمل التنموي / معاً، رام الله، فلسطين.
- عبد العال، ج. (1987): "مؤثرات التنمية على تخطيط المدينة الأم ومدن الإقليم"، القاهرة، مصر.
- العديلي، ر. (2008): "العوامل الاجتماعية والاقتصادية المؤثرة في النمط الزراعي وانتشار الزراعة المختلطة في محافظة أريحا والأغوار"، رسالة ماجستير، جامعة القدس، فلسطين.
- العزاوي، ف. (1988): "أقطاب النمو والتنمية المكانية في الأقطار النامية"، الجمعية الجغرافية العراقية، بغداد، العراق.
- عنبوسي، ع، واسحق، ج. (2011): "واقع وتحديات المياه في وادي الأردن"، معهد الأبحاث التطبيقية، أريحا، بيت لحم، فلسطين.
- عياط، ش. (2013): "أهمية إنشاء سلطة تطوير حوض نهر الأردن في فلسطين"، رسالة ماجستير، جامعة القدس، فلسطين.
- فريجات، ف. (2008): "بحث بعنوان، الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والديمقراطية والبيئية لغياب المخطط الهيكلي لمدينة أريحا وتهميش الزراعة الحضرية كمكون فضائي"، المؤتمر الإقليمي، برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، عمان، الأردن.

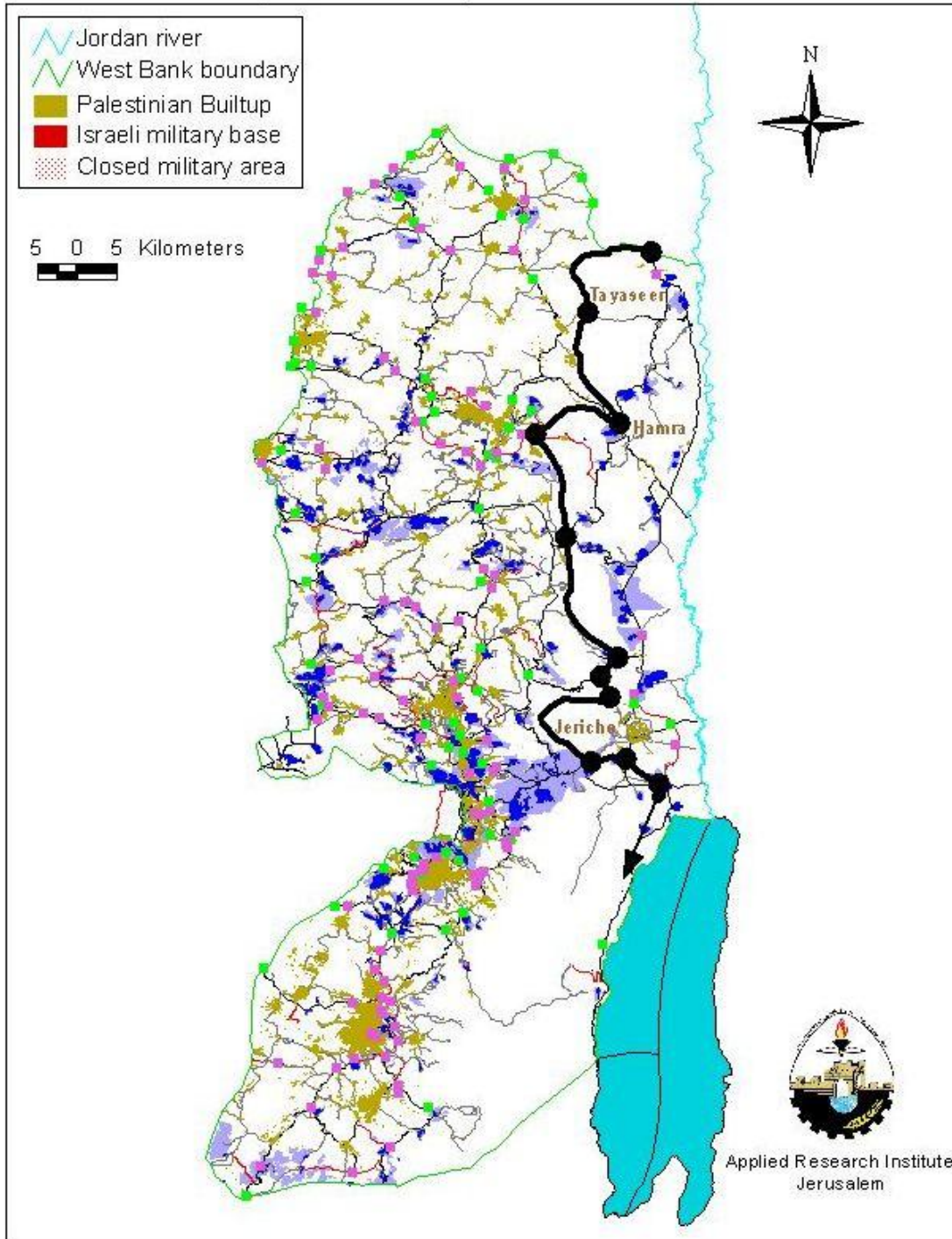
- قاسم ، ط .(2008): "الاستيطان الصهيوني في وادي الأردن (1967-2005)، جامعة النجاح الوطنية، رسالة ماجستير غير منشورة، نابلس، فلسطين.
- القاضي، ع.(2000): "دور الإدارة في مشروعات التنمية الزراعية، المنظمة العربية للتنمية الزراعية"، عمان، الأردن .
- كرز ، ج.(1999): "نحو تنمية زراعية بديلة ومعتمدة على الذات" ، رسالة ماجستير غير منشورة ،جامعة بيرزيت،رام الله،فلسطين .
- المنظمة العربية للتنمية الزراعية ( 2000 ) : "الدورة التدريبية القومية حول إعداد وتقويم المشروعات الزراعية"، عمان، الأردن .
- مركز المعلومات الوطني الفلسطيني(وفا)(2014): نص اتفاق أوسلو .  
<http://www.wafainfo.ps> (26 ابريل 2015).
- مركز العمل التنموي/معا(2010-2011):"غور الاردن توثيق انتهاكات الاحتلال"،ص3-6).
- <http://maan-ctr.org/old/pdfs/FSReport/JVAr.pdf> (10 مارس 2015).
- مديرية الزراعة (25-8-2015): عبد الغفار دوايشة ، اريحا - اتصال شخصي .
- معهد الابحاث وسياسة الغذاء العالمي في واشنطن (2008) : "التنمية الزراعية".
- معهد أريج للأبحاث التطبيقية .(2015) ، مقابلة شخصية ،سهيل خليلية.
- المجلس الاقتصادي الفلسطيني - بكدار(2007) : "مظاهر التهميش والتشويه في القطاع الزراعي الفلسطيني"، تقرير منشور على [http://www.pecdar.ps/userfiles/file/Reports/Agr\\_%20Report.pdf](http://www.pecdar.ps/userfiles/file/Reports/Agr_%20Report.pdf) (14 مارس 2015).
- النجفي،س، القرشي، م.(2008): "مقدمة في اقتصاد التنمية"، دار هارون الرشيد للطباعة والنشر، بغداد، العراق .
- النجوم، ه.(2000): "دراسة إمكانيات تنمية اقليم الأغوار الفلسطينية وإقامة قطب نمو موازي لأريحا" ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة النجاح الوطنية ، نابلس،فلسطين.
- نحاس، ف.(2012): "اسرائيل والأغوار بين المفهوم الأمني واستراتيجيات الضم"، المركز الفلسطيني للدراسات الاسرائيلية، مدار، رام الله، فلسطين.
- كنفاني،ن، غيث، ز.(2012) : "الهيكلة الاقتصادية للمستعمرات الإسرائيلية في الضفة الغربية"، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية ماس، رام الله، فلسطين.

- الهباب، س.(2000): " دور المشروعات الزراعية في التنمية وأهمية الإعداد والتقييم للمشروعات في نجاحها ورفع كفاءتها"، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، عمان، الأردن.
- وزارة التخطيط والتعاون الدولي(1998): "الأراضي الزراعية القيمة في محافظات الضفة الغربية"، رام الله ، فلسطين .
- الوكالة اليابانية للتعاون الدولي(جايكا)(2006) : دراسة تحديد احتياجات رفع القدرات للهيئات المحلية في منطقة الأغوار.
- ليموندي (2012): "الاثر الاجتماعي والاقتصادي للمستوطنات على المياه والاراضي والاقتصاد الفلسطيني"، رام الله – فلسطين .
- (2015) <http://jericho.plo.ps/uploads/1301569753arijrep.pdf> (2 مــــارس

ثانيا: المراجع الأجنبية :

- Hareuveni, Eyal. "Dispossession and Exploitation: Israel's Policy in the Jordan Valley and Northern Dead sea, (B'Tselem, Israel).
- [http://www.btselem.org/sites/default/files2/201105\\_dispossession\\_and\\_exploitation\\_eng.pdf](http://www.btselem.org/sites/default/files2/201105_dispossession_and_exploitation_eng.pdf) Ibid (7 ابريل 2015)
- **MAAN development center (2013)**  
Restricted access and consequences ( Jordan valley), Ramallah, Palestine.

**Area Closed-Off by Israeli Checkpoints and Roadblocks**





ملحق (2.2) الشركات الإسرائيلية في منطقة الأغوار

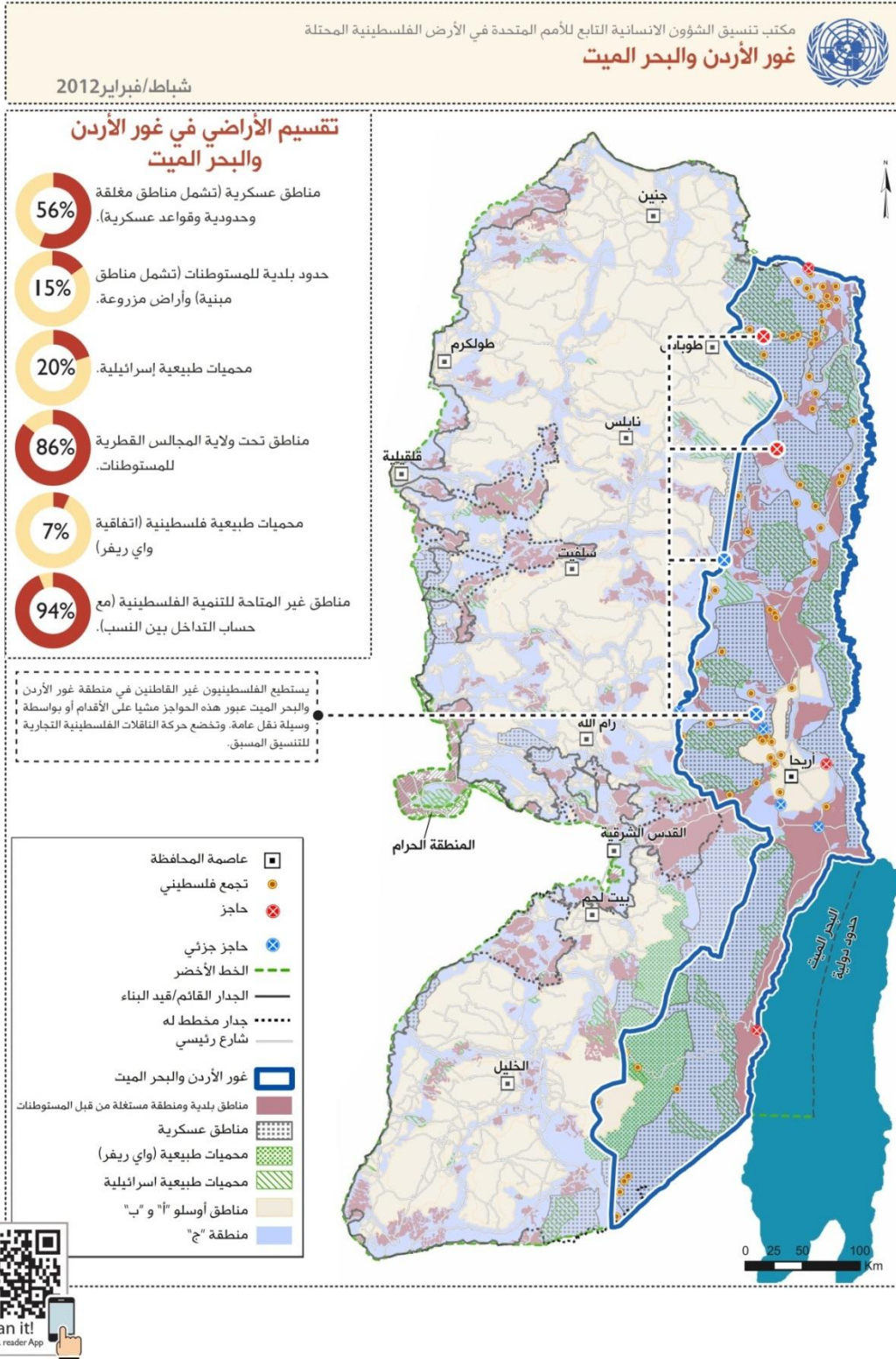
اسم الشركة	الانتاج ومجال العمل	الدخل السنوي	عنوان الشركة	تاريخ تحديث المعلومات
AdaFresh	تصدير منتجات غور الأردن الزراعية	100-50 مليون دولار	Kfar Truman	2009
Agrexco Agricultural Export Company	تصدير الفواكه والخضروات والزهور التي تزرع في أراضي المستعمرات في الأراضي الفلسطينية	1 - 0.5 مليار دولار	occupied Jordan Valley	2008
Ahava Dead Sea Laboratories	تصنيع مستحضرات التجميل والمعادن المستخرجة من البحر الميت		Mitzpe Shalem	2010
Amog Tradex	تصدير الفواكه المجففة والمكسرات وتسويق ثمر مستعمرات غور الأردن	100-50 مليون دولار	Occupied Jordan Valley	2009
Amir Marketing and Investment in Agriculture	تسويق المبيدات والأسمدة ومواد التعبئة والتغليف للمزارعين في إسرائيل	500-100 مليون دولار	Occupied Jordan Valley	2008
Arava Export Growers	شركة زراعية تقوم بتصدير الفواكه والخضروات والأعشاب والبهارات، معظم هذه المنتجات تنمو في مستعمرات غور الأردن	100-50 مليون دولار	Mechola - Occupied Jordan Valley	2008
Aroma Nama	تقوم بإنتاج وتوزيع التوابل العشبية	5-1 مليون دولار	Na'ma - Occupied Jordan Valley	
Atid Pachaging	مصنع للتعبئة، يقوم بتعبئة المنتجات المعدنية		Oranit and Ma'ali Efraim	2009
Chen Eastern Industries	تقوم بتغليف وتوزيع الفواكه والخضروات		Thomer - Occupied Jordan Valley	
Eastern Lines	تقوم بتخزين ونقل الفواكه والخضروات والمنتجات الزراعية بشكل عام من مستعمرات وادي	10-5 مليون دولار	Thomer - Occupied Jordan Valley	2009

			الأردن إلى داخل إسرائيل	
2010	Thomer – Occupied Jordan Valley	50-10 مليون دولار	تصدير المنتجات الزراعية	Edam U12
	Na'ma – Occupied Jordan Valley		مزود رئيسي للأعشاب الطبية	Eiten and Inon Herbs
	Tel Aviv – Ist		تصدير التمور من إسرائيل ومن المستعمرات	Hadiklaim Israel Date Grower's cooperative
	Susia – Occupied Jordan Valley		مشاتل نباتات (مزارع)، لديها 4 مشاتل في إسرائيل وغور الأردن ودول أخرى، ومشتل في مستعمرات الضفة وآخر في وادي الأردن	Hishtil
	Kalia		إنتاج الملح	Israel Salt Company
	Occupied Jordan Valley	50-10 مليون دولار	تقديم خدمات توصيل وتغليف المنتجات الزراعية المزروعة في مستعمرات غور الأردن	Jordan Plains Development Corporation
	Mehola – Occupied Jordan Valley		زراعة الأراضي بالأعشاب والنباتات واستثمار هذه الأراضي	Jordan River Herbs
	Nethiv Hugdud– Occupied Jordan Valley		إنتاج مكيفات وأجهزة التبريد اللازمة للبيوت والمصانع	Kerur Habikha
	Israel	500-100 مليون دولار	تقوم بتغليف وتسويق المنتجات الزراعية، وتملك مصنع في هضبة الجولان المحتلة لتعليب المانجا وآخر لتعليب العنب في مستعمرة بيقاعوت في غور الأردن	Mehadrin group
	Shadmot Mechola		صناعة منتجات الألبان، ولها مزرعة في أراضي الضفة الغربية	Meshkek Zuriel Dairy

	Thomer	1 مليون دولار	تغليف ونقل وتسويق الخضار والفواكه والمنتجات العضوية	Mortan Marketing and Trade
--	--------	------------------	--	-------------------------------

( ماس، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية، 2012 )

ملحق رقم (3.2) خريطة رقم 1، الحواجز العسكرية وتصنيف المناطق المغلقة أمام الاستخدام الفلسطيني



### ملحق رقم (4.3) : المقابلة



جامعة القدس  
عمادة الدراسات العليا  
بناء مؤسسات وتنمية موارد بشرية

تحية وبعد،،،

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة ما مدى مساهمة المشاريع الزراعية في خلق بيئة جاذبة للسكان في منطقة الأغوار الفلسطينية ، وذلك من خلال التعرف على دور المؤسسات الحكومية وغير الحكومية في التنمية، ومعرفة دور هذه المؤسسات في الحد من سياسة الاحتلال في المنطقة، وكذلك التعرف على دور الخبراء والمزارعين في التنمية في الأغوار الفلسطينية .

شكرا لتعاونكم،،،

الباحثة: عفاف علي احمد سلمان

أولاً : إجراءات المقابلة: اسئلة لصناع القرار ( الوزارات والدوائر الرسمية الحكومية):

- الاسم: .....
- مكان العمل: .....
- المسمى الوظيفي: .....
- تاريخ المقابلة: .....
- زمن المقابلة: .....

### ثانيا: هدف المقابلة

تهدف هذه المقابلة إلى معرفة ما مدى مساهمة المشاريع الزراعية في خلق بيئة جاذبة للسكان في منطقة الأغوار.

ثالثا: أسئلة المقابلة :

1- هل يوجد لدى وزارتك خطة لعمل مشاريع زراعية تساهم في استقطاب السكان؟

.....  
.....

2- هل تعتقد أن وجود كثافة سكانية قليلة في الاغوار تعود الى قلة التنمية الاقتصادية كأحد الاسباب؟

.....  
.....

3- هل تعتقد ان هناك ضرورة لجذب السكان لمنطقة الاغوار ؟

.....  
.....

4- ما هي الفوائد من جذب السكان للأغوار؟

.....  
.....

5- ما هي الاضرار والخسائر التي قد تحصل في حال بقي الوضع السكاني على ما هو عليه في الاغوار؟

.....  
.....

شكرا لتعاونكم،،

أولاً : إجراءات المقابلة (الخبراء)

- الاسم: .....
- مكان العمل: .....
- المسمى الوظيفي: .....
- تاريخ المقابلة: .....
- زمن المقابلة: .....

- ثانياً: هدف المقابلة

تهدف هذه المقابلة إلى معرفة ما مدى مساهمة المشاريع الزراعية في خلق بيئة جاذبة للسكان في منطقة الاغوار.

ثالثاً: أسئلة المقابلة

1- ما هي وجهة نظرك حول اهم المشاريع الزراعية التي تجذب السكان ؟

.....  
.....  
.....

2- هل الزراعة مربحة اقتصاديا لكي تجذب السكان ؟

.....  
.....  
.....

3- هل الزراعة تجذب السكان بشكل مباشر وغير مباشر ؟

.....  
.....  
.....

شكراً لتعاونكم،،

أولاً : إجراءات المقابلة (المؤسسات الغير حكومية )

- الاسم: .....
- مكان العمل: .....
- المسمى الوظيفي: .....
- تاريخ المقابلة: .....
- زمن المقابلة: .....

- ثانياً: هدف المقابلة

تهدف هذه المقابلة إلى معرفة ما مدى مساهمة المشاريع الزراعية في خلق بيئة جاذبة للسكان في منطقة الأغوار.

ثالثاً: أسئلة المقابلة :

1. هل يوجد لدى مؤسساتكم مشاريع زراعية للأغوار تساعد في جذب السكان؟

.....

2. ما هي هذه المشاريع؟

.....

3. أي أنواع المشاريع هي الأكثر جذباً للسكان لمنطقة الأغوار الفلسطينية من وجهة نظركم؟

.....

4. ما هو برأيكم الاجراءات المؤسساتية والقانونية التي على السلطة اتخاذها لعمل مشاريع زراعية تجذب السكان؟

.....

5. كيف يمكن لمؤسساتكم المساهمة في جذب السكان عن طريق مشاريع زراعية؟

.....

6. ما هي خططكم المستقبلية لجذب السكان الى منطقة الأغوار الفلسطينية؟

.....

،،شكراً لتعاونكم ،،



## أولاً : إجراءات المقابلة (المزارعين)

- الاسم: .....
- مكان العمل: .....
- المسمى الوظيفي: .....
- تاريخ المقابلة: .....
- زمن المقابلة: .....

## - ثانياً: هدف المقابلة

تهدف هذه المقابلة إلى معرفة ما مدى مساهمة المشاريع الزراعية في خلق بيئة جاذبة للسكان في منطقة الأغوار.

### ثالثاً: أسئلة المقابلة.

1- هل تعتقد أن المشاريع الزراعية تساهم في جذب سكان للأغوار؟

.....  
.....

2- ما هو برأيكم العوامل الطاردة والجاذبة للسكان لمنطقة الاغوار الفلسطينية؟

.....  
.....

3- هل تحبذ وتشجع أن تسكن عائلات للعمل في الزراعة في الأغوار؟

.....  
.....

4- ما هي الخدمات المساندة للزراعة التي تجذب وتشجع السكان الفلسطينيين من خارج الأغوار للسكن في الأغوار؟

.....  
.....

5- هل تفكر بالبقاء في الأغوار ام هجرة الأغوار ؟

.....  
.....

6- ما هي معوقات استقرار السكان في الأغوار؟

.....  
.....

،،شكراً لتعاونكم

### ملحق رقم (5.3) : قائمة بأسماء المقابلين

#### - المؤسسات الحكومية والوزارات :

- ماجد عبد المجيد الفتياي - محافظ محافظة أريحا والأغوار.
- م/ عبد الغفار دوايشة - مدير زراعة أريحا والأغوار.
- أ. حمدي خضير - مدير سلطة الأراضي في أريحا والأغوار.
- ماهر عبد المحسن جابر - مدير الحكم المحلي في أريحا والأغوار.
- عمر فوزي عنبوسي - بلدية طوباس
- بهجت حمد علي الجبارين - سلطة جودة البيئة.
- محمد عبد محمد جلايطة - رئيس بلدية أريحا والأغوار.
- كايد جميل مسعود - رئيس مجلس خدمات قرية مرج نعجه.
- يوسف انور فؤاد عوايص - سلطة المياه الفلسطينية.
- حسن عبد جرمي - رئيس مجلس خدمات قرية الزبيدات.
- محمد احمد ابو عوض - المجلس الاقتصادي الفلسطيني للتنمية واعادة الاعمار (بكدار).
- ابراهيم محمد عبيات - رئيس مجلس خدمات قرية فصائل وعضو مجلس جمعية اصدقاء الأرض الشرق الأوسط.

#### - الخبراء

- د. عامر مرعي - اكايمي - جامعة القدس
- د. عبد الناصر مكي - خبير مشاريع في منطقة أريحا والأغوار ومسؤول وحدة المشاريع في مؤسسة جايكا.
- اسماعيل حسن دعيق - وزير الزراعة في الحكومة السابقة وخبير زراعي.
- المهندس عبد الجبار ابو حلاوة - مدير تنفيذي للخدمات المشترك (. خبير)

#### - المؤسسات غير الحكومية :

- مالك ابو الفيلات - مدير مركز العوجا البيئي.
- عبد الرحمن التميمي - مدير عام مؤسسة الهيدروجين
- مؤيد احمد محمود بشارت - اتحاد لجان العمل الزراعي
- مهند احمد صعايده - مدير مجموعه اريحا والأغوار.

- سعيد ابو سرور - جمعية اريحا التعاونية لأنتاج الثروة الحيوانية

- المزارعين :

- داوود محمد جرهود - كبار المزارعين في الثروة الحيوانية.
- داود مصطفى السواق - كبار المزارعين في الديوك الفوقا
- سلامة أحمد زبيدات - كبار المزارعين في قرية الزبيدات
- نعيم العيساوي - كبار المزارعين في اريحا يمتلك (850) دونم مزروعه نخيل.
- خالد ابراهيم حمدان - رئيس مجلس الخدمات المشترك للأغوار الوسطى(بيت حسن,فروش بيت دجن,عين شبلي,النصارية,العقربانية), ورئيس مجلس خدمات بيت حسن.
- فتحي يوسف عطيفات - كبار المزارعين في قرية العوجا يملك (180) دونم.
- تركي ذيب اعشيبات - كبار المزارعين في قرية فصائل.
- احمد امين عطيات - كبار المزارعين في قرية الزبيدات.
- محمود ذريعات - كبار المزارعين في العوجا

### ملحق رقم (6.3) : قائمة بأسماء المحكمين

- الدكتور عبد الرحمن التميمي - جامعة القدس
- الاستاذ الدكتور غسان الحلو - جامعة الاستقلال
- الدكتور جهاد زكارنة - جامعة الاستقلال
- الدكتور حسين عبد القادر - جامعة الاستقلال
- د. عامر كنعان - جامعة القدس

ملحق رقم (7.3): يدل على تزايد عدد المستوطنين خلال السنوات (2007-2014)

	المستوطنة	Settlement Name	المحافظة	Governorate	Establishment Date	pop 2007	pop 2008	pop 2009	pop 2010	pop 2011	pop 2012	pop 2013	pop 2014
1	ألموج	Almog	أريحا	Jericho	1977	188	197	153	161	170	179	188	198
2	أرجمان	Argaman	أريحا	Jericho	1970	170	170	166	175	185	195	206	217
3	بيت هعرافاه	Beit Ha'Arava	أريحا	Jericho	1980	102	96	95	120	122	154	195	246
4	جلجال	Gilgal	أريحا	Jericho	1970	148	171	172	181	191	201	212	223
5	حمرا	Hamra	أريحا	Jericho	1971	119	111	91	88	94	91	88	85
6	معاليه افرأيم	Ma'ale Efrayim	أريحا	Jericho	1970	1377	1641	1400	1477	1558	1644	1734	1829
7	مسوع	Massu'a	أريحا	Jericho	1970	136	172	172	181	191	201	212	223
8	مئسبيه يريحو	Mizpe Yeriho	أريحا	Jericho	1978	1701	1792	1754	1850	1952	2059	2172	2290
9	نتيف هجدود	Netiv HaGedud	أريحا	Jericho	1975	114	177	175	185	195	206	218	230
10	نيران	Niran	أريحا	Jericho	1981	56	62	54	57	60	63	67	71
11	نعومي	No'omi (Na'ama)	أريحا	Jericho	1979	128	142	102	108	114	121	128	135
12	بيتسائيل	Peza'el (Fezael)	أريحا	Jericho	1972	217	272	272	287	303	320	337	356
13	طومر	Tomer	أريحا	Jericho	1978	290	290	233	246	260	275	290	306
14	فيريد يريحو	Vered Jericho	أريحا	Jericho	1980	190	224	194	205	216	228	241	255
15	ياقبت	Yafit	أريحا	Jericho	1980	111	127	127	134	141	149	157	166
16	يتاف	Yitav	أريحا	Jericho	1970	187	227	227	239	252	265	279	294
1	بقاوت	Beqaot	طوباس	Tubas	1972	175	197	160	169	178	188	199	210
2	بيترونوت (شيل)	Bitronot (Shila)	طوباس	Tubas	1984	0	0	0	0	0	0	0	0
3	حمدات	Hemdat	طوباس	Tubas	1980	163	163	176	186	196	207	219	231
4	مسكيوت	Maskiyot	طوباس	Tubas	1987	60	60	60	60	60	60	60	60
5	ميخولا	Mehola	طوباس	Tubas	1968	357	393	377	398	420	443	468	494
6	روعي	Ro'i	طوباس	Tubas	1976	126	157	150	158	167	176	185	195
7	روتيم (نحال)	Rotem (Nahal)	طوباس	Tubas	1984	45	100	100	100	100	100	100	100
8	شدمات ميخولا	Shadmot Mehola	طوباس	Tubas	1978	542	542	493	520	549	579	611	644
	total					6160	6941	6410	6765	7125	7525	7953	8414

(معهد أريج، 2015)

فهرس المحتويات

الصفحة	الموضوع	الرقم
ب	الإهداء	-
ج	الاقرار	-
د	الشكر والعرفان	-
هـ	التعريف بمصطلحات الدراسة	-
و	ملخص الرسالة بالعربية	-
ح	ملخص الرسالة بالانجليزية	-
1	الفصل الاول : خلفية الدراسة	1
1	مقدمة الدراسة	1.1
2	مشكلة الدراسة	2.1
3	مبررات الدراسة	3.1
3	أهمية الدراسة	4.1
3	أهداف الدراسة	5.1
4	أسئلة الدراسة	6.1
4	حدود الدراسة	7.1
5	هيكلية الدراسة	8.1
6	الفصل الثاني : الاطار النظري والدراسات السابقة	2
6	الفرع الأول : الإطار النظري	1.2
6	المشروعات الزراعية - مفهوم المشروعات الزراعية	1.1.2
7	أهمية المشروعات الزراعية	1.1.1.2
9	معوقات المشروعات الزراعية في منطقة الاغوار	2.1.1.2
12	النظريات المرتبطة بانتقال السكان	3.1.1.2
14	التخطيط الاقليمي وعلاقته بانتقال السكان للاغوار	4.1.1.2

16	منطقة الاغوار	2.1.2
17	المناخ	1.2.1.2
17	المساحة	2.2.1.2
18	المياه	3.2.1.2
20	الأوضاع الديموغرافية في الأغوار	4.2.1.2
23	القوى العاملة	5.2.1.2
23	الاراضي والنشاط الزراعي في الاغوار	6.2.1.2
24	طبيعة الزراعة في محافظة اريحا والاعوار	7.2.1.2
25	اتجاهات الزراعة في محافظة اريحا والاعوار	8.2.1.2
26	استخدامات الاراضي في الاغوار الفلسطينية	9.2.1.2
26	الأستيطان في محافظة اريحا الاغوار	10.2.1.2
28	الاستثمار الإسرائيلي في الأغوار	11.2.1.2
29	العوامل المؤثرة في النمو الزراعي	12.2.1.2
31	التخطيط الهيكلي لمنطقة الاغوار	13.2.1.2
32	دور السلطة الفلسطينية والمؤسسات الدولية في دعم الاغوار	14.2.1.2
33	المشروعات الكبيرة في منطقة اريحا والاعوار	15.2.1.2
35	مشروع المنطقة الزراعية الصناعية في اريحا	1.15.2.1.2
36	أهم الصناعات الزراعية التي يمكن للسلطة الفلسطينية دعمها في منطقة الأغوار بالإضافة	2.15.2.1.2
36	القوانين والتشريعات المتعلقة باستخدام الاراضي	16.2.1.2
37	السياسات اللازمة لنمو وتطوير القطاع الزراعي	17.2.1.2
39	الدراسات السابقة	2.2
39	الدراسات العربية	1.2.2
44	الدراسات الأجنبية	2.2.2
47	التعقيب على الدراسات السابقة	3.2.2
	الفصل الثالث : منهجية الدراسة وإجراءاتها	
49	منهج الدراسة	1.3
49	مجتمع الدراسة وعينتها	2.3

50	أداة الدراسة	3.3
50	صدق الأداة	1.3.3
51	خطوات تطبيق الدراسة	4.3
52	الفصل الرابع : نتائج الدراسة	4
52	النتائج المتعلقة بالمؤسسات الحكومية	1.1.4
55	النتائج المتعلقة بالخبراء	2.1.4
57	النتائج المتعلقة الغير حكومية	3.1.4
60	النتائج المتعلقة بالمزارعين	4.1.4
62	مناقشة النتائج	5.1.4
	الفصل الخامس : الاستنتاجات والتوصيات	5
70	ملخص نتائج الدراسة	1.5
71	استنتاجات الدراسة	2.5
72	توصيات الدراسة	3.5
73	قائمة المراجع والمصادر	-
73	المراجع العربية	-
76	المراجع الأجنبية	-
94	الجداول	-
95	الملاحق	-



فهرس الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
1.2	انواع المحاصيل المزروعة في غور الاردن	8
2.2	الينابيع في محافظة أريحا ومعدل تصريفها	19
3.2	التجمعات السكانية في الأغوار حسب نوع التجمع، وتقديرات أعداد السكان، 2007-2016	22
4.2	مساحات الإنتاج النباتي في المحافظة من عام 2012-2014 بالدونم	24
5.2	إعداد الثروة الحيوانية في المحافظة عام 2012-2014	25
6.2	حجم المنطقة في وادي الأردن وشمال البحر الميت التي يمنع الفلسطينيون من استخدامها	29
7.2	الشركات الفلسطينية في منطقة الأغوار	34
8.3	الفئات التي تمت مقابقتها	50
9.4	ملخص النقاشات مع من تمت مقابلتهم وراي الباحثه	65
10.4	الزيادة السكانية الطبيعية الممكنة فقط لزيادة التواجد الفلسطيني في الأغوار من 2010-2030	66
11.4	الزيادة السكانية الناجمة عن الزراعة والاستثمار من عام 2015-2030	67

فهرس الملاحق :

رقم الصفحة	عنوان الملحق	رقم الملحق
77	خارطة أريحا والأغوار	1.2
78	الشركات الإسرائيلية في منطقة الأغوار	2.2
81	الحواجز العسكرية وتصنيف المناطق المغلقة أمام الاستخدام الفلسطيني	3.2
82	المقابلة	4.3
87	قائمة بأسماء المقابليين	5.3
89	المحكمين	6.3
90	يدل على تزايد عدد المستوطنين خلال السنوات (2007-2014)	7.3